Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ

www.amadalpresse.com

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476

العدد: 175- 13 يونيو- Juin - 2015/ 2965 ⵉⵢⵔⵉⵔ 1 الثمن: 5 دراهم /Euro 1.5

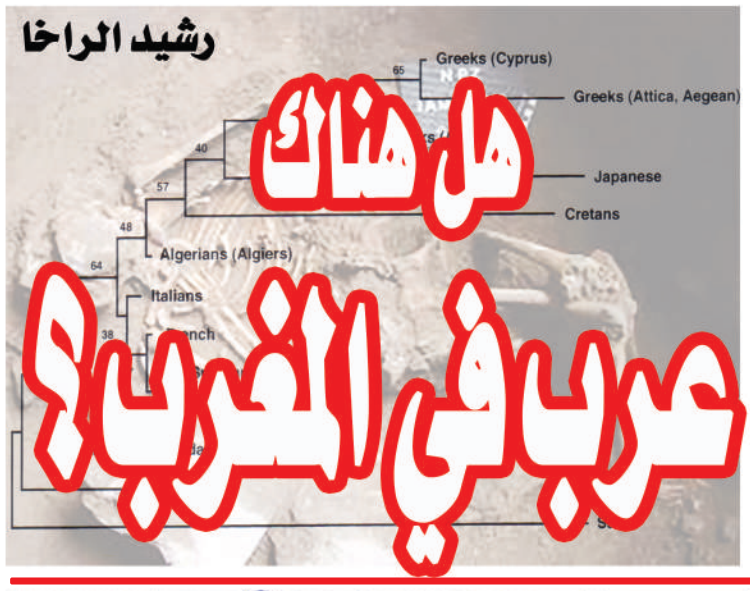

رشيد الراخا

هل هناك عرب في الغرب؟

هل تضمن مسودة القانون الجنائي الأمن القانوني للمغاربة؟

أمازيغ الأطلس المتوسط ينخرطون في مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية

أمينة ابن الشيخ

مرة بعد مرة

استوقفني خبر نشرته بعض الصحف المغربية و بعض مواقع التواصل الاجتماعي مفاده انه ثم اعتقال فتاتين في مدينة انزكان بولاية اكادير، بتهمة «الإخلال العلني بالحياء العام» بمعنى أن الجريمة التي اقترفتها هاتين الفتاتين هي أنهما كانتا ترتديان لباسا اعتبره بعض المارة خدشا للمشاعر الدينية للمواطنين مما أدى إلى اعتقالهما و الزج بهما في السجن في انتظار محاكمتهما. و في البحث عن هذه الجريمة في القوانين المغربية لم نجد لها اثر في اي قانون، مدني أو جنائي أو عسكري لان المشرع المغربي عكس نظيره الإيراني لم يضع في أي من هذه القوانين معايير للباس، الذي يخدش مشاعر المارة سواء بالنسبة للرجال آو النساء مما يتعارض و القاعدة القانونية التي تقول «لا عقوبة بدون نص»، في حين توجد في القوانين المغربية كثير من المواد و النصوص و الفصول تنص على عقوبة جريمة الاعتداء على الأشخاص، التي ترتكب ضد الحرية الشخصية للفرد و هي نفس الجريمة التي تعرضت لها الفتاتين من قبل المارة الذين تم خدش عواطفهم لكن دون أن تحرك النيابة العامة أية متابعة في حقهم، مما يشكل خرقا سافرا للقانون سواء من طرف أولائك المارة المعتادين أو من طرف السلطات الأمنية التي لم تقم بعملها بالشكل المنصوص عليه في القانون.

تناقضات كثيرة تزخر بها القوانين المغربية و التي تصل في أحيان كثيرة إلى درجة شرعنة الشيء ونقيضه في آن واحد، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمنع بيع الخمور للمسلمين، و يسمح باستهلاكها من طرف غير المسلمين. و معيار غير المسلم عند أصحاب اغلب هذه المطاعم و الحانات و المراكز التجارية و كذالك السلطات الأمنية هو كل إنسان ابيض اللون جميل الملامح، أشقر و المس الشعر، ازرق أو اخضر أو اصفر العينين و يتكلم اللغات الأجنبية من فرنسية و انجليزية و اسبانية و غيرها من اللغات فلا حرج عليه، لأنه لا يستفز شعور المسلمين كأخيه الإنسان الآخر المسلم اسمر اللون ! حسب ظنهم.

مواقف بسيطة فقط أثرتها على سبيل المثال لا الحصر لأنها كثيرة هي تلك النماذج التي تبين بالواضح انفصام شخصية الدولة و الاختلالات و التناقضات التي تعتري القوانين المغربية في كل المجالات، كذالك تشتت العقوبات و الجرائم في قوانين و مدونات كثيرة و بلغات لا يفهمها المواطن المغربي العادي نظرا لتحريرها باللغة العربية الفصحى و الفرنسية وهما على التوالي لغتين جافتين أحيانا و غامضتين أحيانا أخرى، عوض استعمال اللغتين الوطنيتين اللتين يستعملهما المغاربة في حياتهم اليومية، الامازيغية و الدارجة المغربية، مما يصعب على المواطنين معرفة هذه القوانين و بالتالي حسن تطبيقها.

مما يدفعنا إلى طرح سؤال مفاده هل القوانين المغربية بالشكل الذي بيناه أعلاه تضمن الأمن القانوني للمغاربة؟ خصوصا أمام مواجهتهم بالقاعدة القانونية الشهيرة «لا يعذر احد بجهله للقانون».

إذن هدفنا أن لا يختزل الجدل حول تعديل القوانين، في قضية الصراع بين من يوصفون بالحداثيين ومن يوصفون بالمحافظين، الذين في كثير من الأحيان يركزون على القشور ويهملون القضايا الأساسية، وضمنها ما هو مرتبط بالخيار الحقيقي للدولة فيما يتعلق بالمرجعيات، وحقيقة توجه الحاكمين نحو دولة الحق والقانون والحريات، ومدى إمكانية التوفيق بين التشريعات العرفية والمرجعية الدينية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات و المعاهدات التي وقعت عليها الدولة المغربية دون ان ننسى الدستور المغربي أسمى قانون في البلاد و الذي يتم للأسف خرقه بشكل سافر لا لشيء إلا لأنه لا يوافق بعض النزوات و الايديولوجيات التي أكل عليها الدهر و شرب مما يدفعنا إلى طرح سؤال آخر مفاده هل القوانين في بلادنا توضع فقط لكي تخرق؟.

و قديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵖⵓⴼ ⵍⴰⵣ ⴳⴰⵔ ⵉⵎⵏⵙⵉ

Yuf laZ gar imnsi

الدولة الإسبانية ترد على مراسلة التجمع العالمي الأمازيغي بخصوص ملف الحرب الكيماوية بالريف

توصل التجمع العالمي الأمازيغي برد إسباني رسمي حول رسالة كان قد بعث بها إلى الملك الإسباني في موضوع تعويض ضحايا حرب الغازات السامة ضد الريف في عشرينيات القرن الماضي، والمساهمة في جبر الضرر الجماعي وأداء الدين التاريخي اتجاه سكان المنطقة نتيجة ما طالهم من أضرار خطيرة لا زالت مستمرة بسبب تفشي مرض السرطان بين الأبناء والأحفاد.

التجمع العالمي الأمازيغي عبر رئيسه رشيد الراخا توصل برد من طرف رئيس الديوان الملكي الإسباني، الذي أشار إلى كون رسالة التجمع العالمي الأمازيغي في 12 فبراير 2015، إلى الملك الإسباني، حول موضوع الغازات السامة والحرب الكيماوية ضد الريف، قد تمت إحالتها إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإسبانية نظرا لكونها القطاع المؤهل من ناحية الإختصاصات لدراسة والرد على مضمون رسالة التجمع العالمي الأمازيغي بخصوص مسؤولية إسبانيا في قصف الريف بالسلاح الكيماوي في عشرينيات القرن الماضي.

يذكر أن التجمع العالمي الأمازيغي سبق له وتوصل برد من الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند على رسالة سابقة للتنظيم الدولي الأمازيغي حول مسؤولية فرنسا بدورها في الحرب الكيماوية ضد الريف في عشرينيات القرن الماضي وتعويض الضحايا وإقرار الجمهورية الفرنسية بمسؤوليتها.

وكان رد الرئيس الفرنسي جاء عبر مدير ديوانه الذي أكد على توصل هولاند برسالة رئيس التجمع العالمي الأمازيغي بخصوص الحرب الكيماوية بالريف مع تكليفه بالرد عليها والتأكيد على أن الرئيس هولاند أخذ ما ورد فيها بوعي وانتباه شديدين. إلى جانب تكليف الرئيس الفرنسي لمستشار الجمهورية المكلف بقدماء المحاربين والذاكرة لدى وزارة الدفاع بإطلاع التجمع العالمي الأمازيغي على مسار ومصير ملف الحرب الكيماوية بالريف.

جوائز أفريكان بانكر 2015

البنك المغربي للتجارة الخارجية يتوج بجائزة «أفضل بنك مسؤول اجتماعيا في إفريقيا»

حازت مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية على جائزة « بنك السنة في المسؤولية الاجتماعية «، برسم الدورة التاسعة لجوائز أفريكان بانكر.

بمناسبة حفل توزيع جوائز أفريكان بانكر المنظم بأبيدجان في 27 ماي 2015 ، على هامش الجمعية السنوية الخمسين للبنك الإفريقي للتنمية، تم اختيار مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية « أفضل بنك مسؤول اجتماعيا في إفريقيا».

وتم تتويج المجموعة بهذه الجائزة للمرة الثانية، دليلا على أدائها المتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية سواء على الصعيد الوطني أو القاري، وإسهاما منها في تغيير المشهد البنكي من خلال لعب دور محوري في التنمية المستدامة.

وقد أتى هذا التتويج ليكلل الالتزام الراسخ للبنك، منذ خوصصته، في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية، بمبادرة من رئيسه السيد عثمان بنجلون الذي رسخ مبدأ المسؤولية الاجتماعية وجعله من المبادئ الأساسية التي تنبني عليها الثقافة المقاولاتية للمجموعة.

ومن ضمن الالتزامات الاجتماعية المتعددة للبنك، نذكر أساسا مبادرات مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتعليم والبيئة، برئاسة السيدة ليلى مزيان بنجلون، ومن أبرزها برنامج مدرستكم الذي يروم إنشاء وتجهيز عدة مدارس في العالم القروي بإفريقيا.

وتنضاف هذه الجائزة للتتويجات التي حصل عليها البنك المغربي للتجارة الخارجية مؤخرا في مجال الالتزام المجتمعي، حيث حصل هذا الأخير في 2014 للسنة الثانية على التوالي على جائزة « أفضل إنجاز على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات « الممنوحة من طرف وكالة التصنيف فيجي و . وذلك لمساهمة مؤسسة البنك الفعالة في القضايا ذات الصالح العام، ناهيك عن استراتيجيتها الناجعة في الميدان البيئي. كما جدد البنك المغربي للتجارة الخارجية في السنة ذاتها مطابقته لشهادة الجودة حسب معيار إيزو 14 001 فيما يخص التدبير البيئي فضلا عن تتويجه بجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم العربي ضمن فئة الشراكات.

Le Monde Amazigh الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ساعيد الفرواح

• المتعاونون:
منتصر أحولي (إثري)
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
يونس لوكيلي

• كتاب الرأي:
علي أمصوبري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalpresse.com

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:
ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

AMP 25,5x36 Amazigh.indd 1 18/06/15 11:08

8H

+٠٧١٥١ ∪٠٥ ٤∪++٠*
+ 1 Go ⋇χ ٠١+٤٥١٤+
+ INTRA FLOTTE +٠٥ ٤∪++٠
+ 1000 SMS

٥ ٤١⋇٥χ٤ ٠٤٠٧١٥, ٤ +٥٠٥٠χ٤١ ٤
∪٤٥٠∪٠٤ ١٤٠٢٥٤٥ ١٥٤٠+ χ ٤٧٨٨٠
١١٥١ ٥ ∪٠+٤χ ٤٢٥٨٠١ !

* 30 +٥٠٥٠χ+ χ ٤∪++٠

99 ٨٥٥٠٤ ٥٤٧٥/

„٤+∪٥٤ ٤١٥٥+٤٢ ٤٥٥٤∪+٤ ٤٢٢+
+٠٥+٠٥٠+
٥٢+٤٥٥١٤ ٠χ٠+٠٥+ +٥٥∪٤٢٥٥١„

ZoneBleueDDB

ΔCΦLΔE
I ΛE٠٢٥٤Θ

ΔCΦLΔE I ΛE٠٢٥٤Θ ٤ +٥٠٧١٥١ ∪٠٥ ٤∪++٠ ١٤٧٥٤٥ ١٤٨٠١١٠∪٥٤+

هل تضمن مسودة القانون الجنائي الأمن القانوني للمغاربة؟

ساعيد الفرواح
يونس لوكيلي

بمناسبة مرور أربعة عشرة سنة على تأسيسها وانطلاقها كمنبر إعلامي أمازيغي، نظمت جريدة العالم الأمازيغي ندوة حول مسودة القانون الجنائي المغربي بحضور محامين ومهتمين وذلك مساء يوم الجمعة 05 يونيو 2014 بمقر جريدة العالم الأمازيغي في الرباط.

ندوة العالم الأمازيغي شارك فيها كل من الأستاذ الحسين ملكي، والأستاذ عزيز الرويبح، والأستاذة عائشة ألحيان، وسيرت أشغالها مديرة جريدة العالم الأمازيغي الأستاذة أمينة إبن الشيخ بحضور رئيس التجمع العالمي الأمازيغي رشيد الراخا.

وتناول المشاركون في الندوة تفاصيل ومرجعيات مسودة القانون الجنائي وأهم مستجداتها، وحدود انسجامها مع الدستور المغربي المعدل، وكذا مراعاتها للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وللأعراف الأمازيغية ومدى احترامها للحريات بمختلف أنواعها. وقد أجمع المشاركون على أن مواد المسودة صيغت بعقلية محافظة ولم تراعي الواقع الدستوري الجديد، وتحكمت فيها هواجس أمنية ودينية حالت دون مراعاتها للمطلوب في جانب الحريات والحقوق.

يذكر أن جريدة العالم الأمازيغي، تبقى الجريدة الأمازيغية الوحيدة بالمغرب وشمال إفريقيا حاليا، وذلك بعد صدور وتوقف جرائد أخرى لم تستطع الصمود بسبب قلة دعم الدولة للإعلام الأمازيغي، وقد استمرت العالم الأمازيغي في خدمة الشأن الأمازيغي متحدية كل الصعوبات لمدة أربعة عشرة سنة، لتصنع لنفسها مكانة بارزة في الوسط الإعلامي المغربي.

وتشكل العالم الأمازيغي كذلك، نموذجا للإعلام المناضل الذي استطاع أن يشق لنفسه طريقه الخاص معتمدا بالدرجة الأولى ولسنوات على الإمكانيات الذاتية للواقفين خلفه، مشكلا لتجربة فريدة تستحق أن يقتدى بها في بقية بلدان شمال إفريقيا حيث يتواجد ملايين الأمازيغ المحرومين من منابر إعلامية تهتم بشؤونهم.

عائشة الحيان

الحسين الملكي

عزيز رويبح

أمينة إبن الشيخ مديرة جريدة العالم الأمازيغي افتتحت الندوة بالإشارة إلى كون المناسبة التي جاءت في إطارها هي مرور أربعة عشرة سنة وإشعال شمعة السنة الخامسة عشرة من عمر جريدة العالم الأمازيغي، التي استطاعت الإستمرار رغم الإمكانيات المادية البسيطة، وهذا حسب ابن الشيخ، ما يشرف الجريدة رغم أن مجموعة من الجرائد لم تستطع الصمود في وجه العراقيل المادية.

وعلاقة بموضوع الندوة، تساءلت ذات المتدخلة عن العلاقة بين مسودة القانون الجنائي المغربي الجديدة ومشروع الحركة الأمازيغية و ا لمو ا ثيق والمعاهدات الدولية، ومحل هذه المرجعيات في منطوق القانون الجنائي المغربي، مبرزة نماذج لمواضيع مثيرة للجدل تزامنا مع النقاش حول تعديل القانون الجنائي المغربي، والمسائل الجديدة التي تطرق إليها، والغموض الذي يلف بعض القوانين الجديدة، ما يثير التساؤل حول مدى انسجامها مع مواثيق ومبادئ حقوق الإنسان بصفة عامة، خصوصا أن الوزارة الوصية يتواجد على رأسها وزير من حزب العدالة والتنمية، هذا الأخير الذي تتناقض مرجعيته مع مواثيق حقوق الإنسان، ما يثير التخوفات والأسئلة، التي تبقى من وجهة نظر ابن الشيخ موجهة للمهنيين في القطاع.

ذات المتدخلة تساءلت عما إذا كانت مسودة القانون الجنائي استطاعت أن تساير دستور 2011، وكذلك المواثيق الدولية والمعاهدات التي صادق عليها المغرب، وماهي التناقضات التي يمكن طرحها ارتباطا بتلك المسودة، ثم ماهي القضايا الجديدة التي أثارتها.

عائشة الحيان .. يجب تغيير جدري وشامل للقانون الجنائي

من جانبها أكدت المحامية والناشطة الحقوقية عائشة الحيان في مداخلتها، على أن تعديل القانون الجنائي هو ورش كبير، وثمنت المتحدثة عقد ندوة حوله من طرف جريدة» العالم الأمازيغي» للمساهمة في النقاش العمومي، وأشارت في معرض مداخلتها على أن مراجعة أو تعديل أي قانون يجب أن يستحضر السياق المغربي الحالي سياق ما بعد دستور 2011، الذي عزز مجال الحقوق والحريات، ونص على المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق، وعلى سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على القوانين الوطنية.

وأوضحت الحيان، أن القانون الجنائي يعتبر أهم قانون بعد الدستور لارتباطه بحماية الحقوق والحريات، وهذا ما جعله تضيف ـ يحضى بنقاش واسع من طرف المهنيين والمجتمع المدني، وبالرغم من أن مسودة القانون الجنائي تضمنت العديد من الإيجابيات سواء على مستوى إضافة جرائم جديدة، كجرائم الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وتجريم الإكراه على الزواج وتجريم تبديد الزوج لأمواله، للتحايل على المستحقات المترتبة على الطلاق، وكذلك توسيع مفهوم التحرش الجنسي، لتشمل الفضاءات العامة، إلا أنه رغم ذلك فان أبرز الملاحظات التي سجلتها الحركة النسائية كما سردتها المحامية بهيئة الرباط، «هي تغييب المقاربة التشاركية في صياغة المسودة ضدا على مقتضيات الدستور، وكذالك عدم تضمين المسودة مذكرة تقديمية تحدد خلفية المشروع وفلسفته في التجريم والعقاب ومدى احترامه لمقتضيات الدستور والإلتزامات الدولية للمغرب، خاصة وأن المذكرة التقديمية أساسية في تأطير فهم النصوص وأبعادها وتوجيه تأويل القضاء لها».

الحيان في معرض مداخلتها خلال ندوة جريدة « العالم الأمازيغي»أردفت قائلة : «طالبنا في عدة مناسبات بالتغيير الجدري والشامل للقانون الجنائي، لكن وجدنا أن المسودة حافظت على نفس بنية القانون الجنائي الحالي، وهذا يتضح على مستوى التبويب والعناوين المستعملة والتي يتحكم فيها البعد الأخلاقي عوض البعد الحقوقي، كما سجلنا تضيف الاستاذة، أن «المسودة تستحضر المقاربة الأمنية عوض المقاربة الحقوقية ويتضح ذلك من جعل الجنح والجنايات ضد الأشخاص تأتي في المرتبة الثانية بعد الجنايات والجنح ضد أمن الدولة»، كما أن المسودة تقول ألحيان «ركزت على مفهوم الأسرة والأخلاق العام عوض إيلاء الأهمية للفرد وتحصين حقوقه وحرياته»، مضيفة أن «المسودة لم تراع توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وخاصة المتمثلة في إستحضار مقاربة النوع الإجتماعي في السياسة الجنائية، ويتضح ذلك من إدراج الجرائم ضد النساء ضمن الجرائم ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة أو إنتهاك الآداب ويتجلى كذلك في التمييز بين النساء، بسبب وضعهن العائلي، حيث أن وضع المرأة الحامل أو الزوجة أو الخطيبة يشكل طرف تشديد في جرائم العنف مثلا، هذا في حد ذاته يشكل تمييزا بين النساء على أساس وضعهن العائلي»، إضافة إلى ذلك أشارت الأستاذة الحيان إلا أن «نصوص المسودة تتضمن مصطلحات فضفاضة مما يفسح المجال واسعا أمام إعمال السلطة التقديرية للقضاء» على حد تعبيرها.

وطالبت المحامية عائشة الحيان في ختام مداخلتها «بتغيير جدري وشامل للقانون الجنائي، أو ملائمته مع مقتضيات الدستور الجديد، والاتفاقيات الدولية بما يضمن حماية فعلية للحقوق والحريات ويكرس مبدأ المساواة بين المواطنين ويستحضر مقاربة النوع لضمان عدالة جنائية للنساء تحميهن من العنف والتمييز» تورد الناشطة الحقوقية.

* الحسين ملكي محامي بهيئة الرباط:

افتتح الأستاذ الحسين ملكي مداخلته بالتساؤل إن كنا بعد دستور 2011، في حاجة إلى إعادة التأسيس لمجموعة من المفاهيم والمؤسسات وتحيينها لتكون مواكبة للدستور، لأن ثمة عدة مفاهيم جديدة جاء بها الدستور، والكل يتعامل معها بمنطقه الخاص.

وأكد الملكي ، المحامي بهيئة الرباط، على أن الحديث عن مسودة مشروع القانون الجنائي يبدأ من العنوان، لذا لدينا المسودة التي نشرتها وزارة العدل التي تسمى «مسودة مشروع القانون الجنائي»، ومسودة وزارة الإتصال حول مستجدات مشروع تعديل القانون الجنائي، بمعنى تعديل القانون الجنائي الذي كان قائما. وحين نبدأ بتعديل النص، حسب «ملكي»، نبدأ بالمادة الأولى، فهل نريد التعديل فقط؟ أم أن هناك حاجة للتعديل فعلا؟ وما هي المرجعيات التي نعتمدها للتأسيس للتعديل الجديد أو لمراجعة القانون؟

أما عندما نتحدث عن مسودة قانون، يضيف الأستاذ الملكي، فإننا نتحدث عن أرضية أولية للنقاش المفتوح، وتعديل القانون الجنائي يعكس مراجعة شاملة تهدف إلى إصلاح سياسة التجريم، وإصلاح سياسة العقاب، وملاءمة أحكام القانون الجنائي مع مبادئ الدستور والإتفاقيات الدولية بهدف وضع قانون جنائي حداثي عصري، وما ورد هنا يفترض أن يكون هو الديباجة أو التصور لكن القائم على المشروع لم يقم بذلك.

وغياب الديباجة يطرح لدينا عدة أسئلة منها هل هذه المسودة لوزارة العدل أو للحكومة؟ ومن له الحق في وضع المسودة المتعلقة بالسياسات الجنائية والعقابية؟ وهل هذا موضوع خاص بوزارات العدل أم بوزارة أخرى أم بالحكومة ككل أو بجهة أخرى؟ ومن له الحق في تحديد السياسة الجنائية بالمفهوم الإستراتيجي وليس بمفهوم تنفيذ السياسة الجنائية؟ لأن هناك فرق بين وضع السياسة الجنائية للدولة التي تكون موضوع إستراتيجي تستمر لعقود، والسياسة الحكومية في تنفيذ السياسة الجنائية سواء الزجرية منها والمتابعات بغض النظر عن الضمانات.

وارتباطا مع ذلك أكد «الملكي» أن الموضوع مازال فيه نوع من اللبس، من ناحية الإعداد والتقديم، وهذا ينعكس على مجموع النصوص الأخرى التي ترتبط بإنزال عدد من الموضوعات المرتبطة بالتشريعات، كقانون التنظيم القضائي، والمسطرة الجنائية، المسطرة المدنية، والمحاماة، فكل شئ يأتي تنزيله في فترة، لكن للأسف يسجل «الملكي» «يأتي تقديمه كمسودة ونأتي ونقوم بالحوار في ما يسمى «بحوار الشخص مع نفسه»،

في حين أكد «الملكي» أن السياسة الجنائية سياسة المجتمع، وليست سياسة وزارة العدل لوحدها أو القضاء، فهي سياسة تهم المجتمع ونابعة من إرادته وتحقق مصلحته.

وفي ذات الإطار، أشار الأستاذ الحسين ملكي أنه عندما نتحدث عن هذا الموضوع بهكذا طريقة فإننا نحتاج إلى سؤال آخر مفاده، هل نحن في حاجة إلى تعديل القانون الجنائي؟، وهل هناك تشريعات جنائية أخرى؟ وفيما يتعلق بالمصطلح، فنحن لا نقول القانون الجنائي، بل نقول التشريع الجنائي، لأن القانون الجنائي يضم التشريع والعمل القضائي والفقه، إذن فحتى المصطلح نقول فيه: «تعديل التشريع الجنائي.

فالقانون مفهوم أوسع ويشمل موضوعات أخرى، يؤكد «الملكي»، قبل أن يتساءل، عما إذا كان القانون أو التشريع الجنائي لظهير 1962 هو الذي يجب تغييره/تبديله؟ والذي يتضمن العقاب وسياسة التجريم، كنصوص، لأن هناك نصوص أخرى متعددة، في مجالات متعددة، منها ما بقي من عهد الحماية كظهير المياه والغابات أو حماية الغابات، فهذه نصوص خاصة وتتضمن عقوبات سيعاقب بها الموطنون ويزجون من خلالها في السجن وتصادر بها أموالهم وتباع بواسطتها مواشيهم. كما أن هناك نصوص متعلقة بالرعي وأخرى متعلقة بالبيئة، وتشريعات أخرى متعلقة بحماية الماء وحماية تدبير أراضي الجماعات السلالية، وعدة موضوعات من قبيل تدبير النفايات النووية، وعدد من النصوص التشريعية المتناثرة، ولكن كل واحد تحكمه فلسفة الزمن الذي تم وضعه فيه.

إذن يضيف الملكي، «هل نحن بحاجة إلى تعديل القانون الجنائي أم أننا في حاجة إلى إعداد «مدونة للتشريع الجنائي»، التي من خلالها يجب أن نجمع كل ما يتعلق بالتجريم والعقاب. إن ما نحتاجه هو مدونة لتجميع النصوص التشريعية لتكون واضحة عند الجميع، بمعنى أن أي جريمة كيفما كان موضوعها يجب أن نجدها في مدونة التشريع الجنائي، بما فيها الجرائم التي كانت موجودة والجرائم الحديثة والتي تطورت مع العصر، ما يعني أننا بحاجة إلى مدونة تغربل جميع النصوص ما يسهل على الانسان اجنبيا كان او مغربيا التعرف على كل الجرائم والعقوبات مما يضمن الأمن القانوني، لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان ملما بالقوانين ثم يقال له أن هذه الجريمة مرتبطة بالأمن العسكري فيتفاجأ بجريمة هو ليس على علم بها، ولا مكمن وجودها؟

ولضمان الأمن القانوني، حسب «الملكي»، يجب إعداد القوانين والتشريعات بالطريقة وبالشكل الذي تكون فيه رهن إشارة وعلم الناس، كمت يرى أن المنهجية، التي اعتمدها واضعوا هذه المسودة، مختلفة شأنها شأن النصوص الأخرى، أما فيما يتعلق بالمرجعية، فمسودة القانون الجنائي لم تشر ولم تبين لنا المرجعية ولم يشر لا إلى الدستور ولا إلى المواثيق الدولية ولا الواقع المحلي ولا إلى التراكمات في العمل القضائي .

والحال أن الذي قام بإنجاز المسودة هو الذي يقول على ماذا اعتمد، لا أن نقوم نحن بالبحث فيما يريد وما لا يريد قوله.. وماهو ممكن والغير ممكن.. ثم سنجمع له المادة الخام ليخرج منها الديباجة وهذا شيئ مربك حسب ذات المتدخل.

وبخصوص إشراك المجتمع المدني في التشريع وفي تقديم التصورات، فقد أكد «ملكي»، أنه وعلى الرغم من إقرار الدستور بذلك إلا أن الآلية

التي تم إقرارها ليقوم المجتمع المدني بدوره تبقى تعجيزية ما دام يتم اشتراط جمع 24 آلاف توقيع.
أما فيما يتعلق بالمرجعية التي نص عليها الدستور في إعمال الثقافة الأمازيغية والهوية المغربية وكل ما جاء في تصدير الدستور بخصوص الهوية والتعدد الثقافي المغربي في بعدها الإفريقي والأمازيغي وغيرها.. فقد كان من المفروض أن نبحث هل هي موظفة في مسودة مشروع القانون الجنائي، وما إذا تم تفعيل الفصل الخامس من الدستور الذي لا يتحدث عن الأمازيغية كلغة للتواصل فحسب، بل أيضا كثقافة وحمولة ثقافية، والسؤال الذي يبقى مطروحا حسب «ملكي» يتعلق بمدى توفر الثقافة الأمازيغية على ما تقدمه في مجال التشريع؟ وهل للأمازيغية فلسفة في تشريع السياسة الجنائية؟
فالثقافة الأمازيغية وخصوصا الثقافة الحقوقية تنظم مجموعة من الأمور ميدانيا والتشريع بطبيعته يضم ماهو عام وماهو خاص، وبالنظر للمواد التي لاحظتها في هذه المسودة، فهي تركز على المدار الحضري والجرائم التي تقع في المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط، أما العلاقات بين الناس وصراعات مصالح الناس الموجودة في المناطق الجبلية أو في المناطق القروية أو الفلاحية أو الغابوية فهي ليست موجودة في المسودة، أو أننا نتعامل معها بشكل بسيط أو تبسيطي ونحيلها على قضاء القرب للبساطتها».
وأضاف أنه يتم التعامل بثقافة لا تنبثق من الواقع المغربي ويتم البحث عن قوانين في فرنسا وفي ألمانيا ولكنها تعالج مشاكل ذاك الشعب وليس مشاكلنا، وقدم ذات المتحدث مثال الإفطار العلني في رمضان الذي تم تضخيمه وتحويله لقضية كبيرة بعيدا عن الموضوعات الأساسية للناس.
وأما فيما يخص الثقافة الأمازيغية خصوصا ما يتعبق منها بالسياسة الجنائية فإننا نجد بعض الثوابت الأساسية وفق «ملكي»، كالقوانين أو الأنظمة العرفية الأمازيغية المكتوبة، والتي تعد بشكل تشاركي، وبذلك تعتبر تشريعات ملزمة في آنها، ولها مرجعيتها ونجاعتها، لأن الدستور يتحدث عن مبدأ النجاعة التي تعني أن تحقق النتيجة المطلوبة التي هي الإستقرار والأمن الإجتماعي.
الأنظمة العرفية الأمازيغية، يؤكد ملكي، تتضمن تحديدا العقوبات فصلا فصلا، إلى جانب بعض المبادئ التي منها منع عقوبة الإعدام، ففي الأعراف والأنظمة الأمازيغية نجد غياب عقوبة الإعدام وبديله هو إنصاف الضحية وتعويض الضحية في الأساس، أولا بجبر الضرر عن طريق حماية حق المقتول. لأنه إذا حرم شخص شخصا من حقه في الحياة الذي نتحدث عنه في الفصل 20 من الدستور، فكيف سنحمي هذا الشخص الذي ارتكب الجريمة من أن لا يحرمه أحد من الحق في الحياة، فالضحية في عداد الموتى رحمه الله، ولكن كيف سنحمي المدان بأن لا يقتل، إذ لا يعقل أن نقول أن الميت له الحق في الحياة و القاتل ليس لك الحق في الحياة، كيف سنتعامل مع القاتل؟
لهذا يشير الملكي إلى أنه حين يتحدث عن الأعراف أو الأنظمة العرفية الأمازيغية فلأنها تقدم لنا الحل في هذا الجانب، لأن هذا العرف يقضي بإنصاف الضحية، إنصافه ماديا، ثم إنصاف القبيلة أو المجتمع الذي كان يتواجد فيه الضحية، إذن لدينا الحق الخاص الذي هو حق ذوي الضحية وإنصافهم بما يعرف بالدية ثم يأتي بعد ذلك حق الجماعة، وفي هذا الصدد تكون هناك عقوبات مالية قاسية جدا منها بيع أراضي أو الممتلكات كالحيوانات والمنازل، والهدف من ذلك أن يعرف الناس أن لقتل الروح ثمن باهظ، أما عقوبة السجن المؤبد فقد لا تؤدي للنجاعة المطلوبة.
إذن، يضيف «الملكي»، مهم جدا التركيز على العقوبات المالية في الأعراف الأمازيغية بدل العقوبات البدنية التي جاءت من أنظمة تشريعية أخرى، نقلت إلينا في القانون الجنائي وغيره من التشريعات الأخرى. كما أنه في الأعراف الأمازيغية هناك مساواة في العقاب ومساواة في التجريم ما بين الرجل والمرأة.
من جهة أخرى وارتباطا بذات الموضوع، أكد ملكي، على أنه في بعض النصوص تجد المسؤولية الجنائية في الأعراف الأمازيغية كما هي مكتوبة، ولكن يجب التمييز بين الأعراف الأمازيغية كأنظمة قانونية وما يسمى بالأحكام الأمازيغية، لأن الأحكام الأمازيغية هي أعمال شخصية عادة ما يكون فيها الإستبداد، كما يفعل في الأراضي السلالية التي يأتي فيها بجاهل لا يفهم شيئا ....فيقول أن المرأة ليس لها الحق في ارثها لهذه الأراضي.
أما الأحكام العرفية فهي مكتوبة وموثقة من طرف «العدول» ومخبأة وهي موجودة وليس هناك من يبحث عنها ومن يبحث في ذلك سيجد فيها فلسفة المساواة، ولتأكيد ذلك أورد «ملكي» نموذج العلاقة الغير الشرعية بين الزوجين أي «الزنى»، التي يكون فيها الرجل والمرأة مسؤولان معا، ويعاقب الإثنان بنفس العقوبة.
ولكن، ينبه «ملكي»/ فهذه الموضوعات تقرأ بفلسفتها، إذ أننا لا نأخذ نفس الحالة ويسقط عليها نفس العقوبة والتهمة، لا بل نحن ننظر للفكرة العامة والغاية أو البعد منها.
وبالتالي يختم ملكي فلا يجب أن يتم التركيز على الجزئيات، ويتم تناسي الموضوعات العامة

المهمة التي هي فلسفة التشريع والجزئيات التي يتضمنها كل نص، وهذا الموضوع حسب ذات المتدخل يحتاج لنقاش طويل ولا يجب أن يشغلنا عن الموضوعات الآنية، نظرا لتواجد مواضيع مرت من هذه المرحلة وعندما وصلت للبرلمان كمشاريع قوانين أصبح كل الكلام والنقاش حولها كما لو أنه لم يكن شيئا وكان مجرد استنفاذ للطاقة.

*** عزيز رويبح محامي بهيئة الرباط:**

عزيز رويبح اعتبر في مداخلته أن غياب ديباجة ومقدمة في نص مسودة القانون الجنائي هي عملية تتسم بنوع من الذكاء وليست تلقائية، ما دامت الديباجة تعبير عن الخلفية السياسية والإيديولوجية المؤطرة لوضع وصياغة القانون وبالتالي يمكن من خلالها معرفة الحدود التي وضع في إطارها هذا القانون، وبالتالي وضع بوصلة لنقاش النصوص وفهمها واستيعابها.
ذات المتدخل أكد على أننا لسنا أمام استفتاء، بل نحن أما قانون في آخر المطاف سيعرض على مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وللمسودة تعبيرين حسب ذات المتدخل فأولا «قد يفهم أن الغاية منها هو خلق نقاش عام بين كل الأطراف السياسية والثقافية والحقوقية والمؤسساتية الموجودة في البلاد، وبالتالي إذا تعاملنا بحسن النية سنقول بأن الغاية من المسودة هو هذا، وعندما يتحدث السيد الوزير حول هذه النقطة فإنه يتحدث من هذا المنطق».
ولكن يمكن أن أقول يضيف رويبح «أن هناك خلفية أخرى التي هي أخطر وظهرت في النقاش كما في ردود وزير العدل، وفي ردود رئيس الحكومة في القضايا الحساسة الكبرى المرتبطة بالحقوق والحريات على الخصوص، وبالتالي عندما نتحدث عن عقوبة الإعدام أو عن الافطار في رمضان أو عن المس بالمقدسات، يقال أن الشعب بيننا، إذن هذا الشعب بيننا ما كانت لينطق بها، لو لم تكن هناك مسودة، وبالتالي هو حق يراد به باطل».
إذن يؤكد «رويبح» في الظاهر يبدو أن الهدف من المسودة هو خلق نقاش عام، ولكن في العمق محاولة لتعبئة الشعب على الإلتفاف عن القضايا الكبرى المرتبطة بالحقوق والحريات.
ذات المتدخل أكد أنه التقط هذه النقطة من النقاش البسيط الذي دار بين الصبار الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، ورئيس الحكومة، والذي صرح فيه بنكيران أن «الشعب بيناتنا».
عدم التنصيص على الديباجة هو لتعويم النقاش يشير «رويبح»، وبالتالي حسب ذات المتدخل كل ما يجب أن تقوله ينبغي أن يأتي من (الشعب)، ما يطرح التساؤل حول الالتزام بمقتضيات الإتفاقيات الدولية كما هي مصادق عليها من طرف المغرب وكما هو معمول بها، وهل سنلتزم بالدستور وبمقتضياته الأساسية التي توجد فيها مكتسبات كبيرة على مستوى الحقوق والحريات، أم أننا سنعمل على تأويل ضيق للنصوص الدستورية، أي تأويل محافظ لنصوص الدستور، وتأويل يتماشى مع الحزب الحاكم.
بالمقابل وعكس توجه الحكومة يؤكد «رويبح» على أن القوانين الكبرى التي تؤطر الحقوق والحريات والقوانين بصفة عامة، لديها قنواتها ونقاشها له حدود.
وحول صياغة «مسودة» للقانون الجنائي، قال «رويبح» أن ذلك «يعبر عن النفاق السياسي والنفاق الحقوقي، والدليل هو ما يحدث اليوم هو صراع بين قوة محافظة وما بين حقل حقوقي متميز داخل المغرب، وهذا الصراع غير موجود من ناحية الجوهر، ولكن تسطيح النقاش يجعل منه صراعا بين توجهين متناقضين».
وفيما يتعلق بتأويل النصوص أكد ذات المتدخل على أن المبدأ هو تفسير النص القانون الجنائي تفسيرا ضيقا وكل اتساع في تفسير النصوص هو ضرب للعدالة الجنائية، فكلما كانت النصوص مصاغة من ناحية المبنى والمعنى بشكل دقيق وبصياغة محبوكة، كلما كان التفسير ضيق بمنطق النص، بمعنى أن النص يفرض على القاضي أن يكون تفسيره في حدود، تماما كما هو الشأن بالنسبة للسلطة التقديرية بالنسبة للقاضي.
فالسلطة التقديرية للقاضي يضيف رويبح، تكون ممتدة شاسعة كلما كان النص يسمح له بإنزال هذه السلطة التقديرية، قبل أن يسجل ذات المتدخل بأسف كون مسودة القانون الجنائي من خلال قراءة للنصوص القانونية، تجعلنا نتأكد على أن الأمر لا زال كما هو، ولا زال الفرق بين الحد الأدنى للعقوبة والحد الأقصى للعقوبة كبيرا جدا، ورغم أن ثمة عقوبات بديلة وعقوبات إضافية، ولكنها لا تنزع عن القاضي سلطته التقديرية في إقرار العقوبة الحبسية عندما تتجاوز العقوبة الحبسية مدة معينة، إذن تبقى صلاحية القاضي مطروحة وبقوة.
وبخصوص مراعاة مسودة القانون الجنائي لواقع الحريات والحقوق المنصوص عليها دستوريا وفي المواثيق والإتفاقيات الدولية، يؤكد رويبح أن ثمة تناقضات جمة في مسودة القانون الجنائي مقدما نموذج المعاقبة على ازدراء الأديان، الذي يجمع جميع الأديان، رغم أننا لا نستطيع التمييز عما إذا كان الأمر يتعلق بجميع الأديان بما فيها الديانات السماوية والديانات الغير السماوية التي يرى «رويبح» أنها تجب حمايتها كذلك.
وفي نفس الوقت فنفس النص الذي يعاقب على إزدراء الأديان يضيف ذات المتدخل، يعاقب من جهة ثانية كل من أغرى مسلما واستماله لديانة أخرى، بمعنى آخر أن الديانة الأخرى مرفوضة وغير مقبولة، ولا تستحق أن تكون وهذا في حد ذاته إزدراء حقيقي للأديان.
عزيز رويبح قدم نموذجا ثانيا لتناقضات مسودة القانون الجنائي ويتعلق بالنص الذي يجرم زعزعة عقيدة مسلم، وهو نص فيه مساس بالأديان، وبالمساواة بين الأديان بل وفيه تحقير للأديان السماوية التي هي مقدسة عند المسلمين حسب ذات المتدخل، هذا الأخير الذي أضاف أنه لا ينفي وجود إيجابيات في مسودة القانون الجنائي كالعقوبات البديلة التي تعد مكسبا.
وفيما يتعلق بالمرجعيات الغالبة على مسودة القانون الجنائي، أكد «رويبح» على أن هناك توجه محافظ تحكم في صياغة نصوصها، مضيفا أن هناك نفحة دينية واضحة وبارزة في صياغة النصوص.

منظمة نسائية ترفض قانون المناصفة الجديد وتصفه بالمناقض للدستور

الرباط: منتصر إتري

مشروع قانون 14.79 المتعلق بإحداث «هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز»، لا يزال يسيل الكثير من الردود والآراء المعارضة لبنوده ومضامينه من طرف الجمعيات والمنظمات النسائية، معارضة هذا المشروع الذي قامت الأمانة العامة للحكومة بنشره، جاءت هذه المرّة من منظمة»إتحاد العمل النسائي».
المنظمة النسائية أوضحت خلال ندوة صحافية، نظمتها صباح اليوم الثلاثاء 16

يونيو 2015، بأحد فنادق الرباط، أن مشروع قانون 14.79، لم يأخذ بعين الاعتبارالاقتراحات التي تقدمت بها الحركة النسائية، وهذا ما عكس حسب المنظمة النسائية «الطابع الشكلي للتعامل مع المجتمع المدني وتغييب المقاربة التشاركية اللازمة في وضع القوانين المتعلقة بتفعيل الدستور». مضيفة أنه «متناف ومقتضيات الدستور كما حددها الفصل19 والفصل 164 اللذان يحددان اختصاص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في التمييز بين الجنسين، وهذا ما تم الالتفاف عليه في المشروع وهو ما يشكل خرقا للدستور وتعارض مع أحكامه» تضيف المنظمة النسائية.
وزادت المنظمة النسائية في «جلدها» للمشروع الجديد المتعلق بالمناصفة واصفة إياه، بـ« مشروع ضعيف من حيث تصوره وهندسته وبنائه ومقتضياته، ولا تتوفر فيه شروط قانون مؤسس لهيئة دستورية» وبأنه «لا يرتكز على المعايير الدولية في محاربة التميز ضد النساء وعلى مبادئ باريس للأمم المتحدة التي يتعين اعتمادها في تشكيل مؤسسات النهوض بالحقوق وحمايته».
كما اتهمت منظمة إتحاد العمل النسائي، الحكومة المغربية بمحاولة «مصادرة مكسب ناضلت عليه الحركة النسائية لعقود من أجل تحقيقه، عبر تهريبها لآلية تفعيل المناصفة والمساواة بين الجنسين»، مطالبة في ذات السياق، «بإعادة صياغة مشروع القانون بناء على مقاربة تشاركية فعلية، تحترم مقتضيات الدستور والمعايير الدولية ذات الصلة» .
وفي سؤال «للعالم الأمازيغي» حول مدى استحضار أو إدراج القوانين العرفية الأمازيغية في مثل هذه المشاريع المتعلقة بالمناصفة والمساواة وحقوق المرأة، أوضحت المحامية والناشطة الحقوقية عائشة الحيان أن هذه المقاربة غيّبت تماما من طرف الحكومة، موضحة في أني ذاته أن المساواة بين المواطنين وبين اللغات والثقافات أساسي، ولا بد من استحضارها في كل مشاريع القوانين التي تعدّها الحكومة، وأضافت المحامية بهيئة الرباط، « مع الأسف الشديد في المسطرة الجنائية لا زالت اللغة العربية هي لغة التقاضي و القانون الجنائي أبقى على عقوبة الإعدام وإذا عدنا لثقافتنا وحضارتنا كانت هناك آليات وتدابير أخرى لمعاقبة المجرمين ومرتكبي بعض الجرائم عوض الإعدام لكن مع الأسف لم يتم استحضار هذه المقتضيات وعندما لا تستحضر مقاربة النوع فمن الطبيعي ألا تستحضر المقاربة الثقافية» حسب تعبير المتحدثة

مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية تحل بالأطلس المتوسط

تواصلت المبادرة الوطنية للتفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية بالأطلس المتوسط، بعد لقاءات وندوات بالجنوب الشرقي للمغرب، وحل الداعون للمبادرة نهاية الأسبوع الحالي بمدن الأطلس المتوسط حيث تم تنظيم ندوات ولقاءات تواصلية حول المبادرة بكل من مدينتي مريرت وخنيفرة.
وفي هذا الإطار نظم المكتب التنفيذي لجمعية مندوبي الجماعة السلالية لأيت سكوكو بمريرت عمالة خنيفرة بشراكة مع التجمع العالمي الأمازيغي المغرب، لقاءا تواصليا مفتوحا تحت شعار: «المبادرة الوطنية للتفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية بالمغرب» وذلك يوم الجمعة 29 ماي 2015 بقاعة دارالثقافة أيت سكوكو.
واستحضارا لأهمية الحقوق اللغوية والثقافية ضمن منظومة حقوق الإنسان الشاملة وتفاعلا مع المبادرة الوطنية للتفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية، نظمت الشبكة المغربية لحقوق الإنسان بشراكة مع التجمع العالمي الأمازيغي لقاء في مدينة خنيفرة تحت شعار «الأمازيغية بعد أربع سنوات.. واقع مزري سمته التمييز والتماطل»، وذلك يوم السبت 30 ماي 2015 بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات.

*** الراخا: آن الأوان لتمزيغ المجال**

رشيد الراخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي افتتح مداخلته بالتدليل أركيولوجيا على هوية شمال إفريقيا باعتبارها وطن الأمازيغ، في ظل ما اعتبره سياسة إيهام الأمازيغ بكون المغرب عربي ولا يوجد فيه إلا العرب، وأن كل ما يحيط به عربي كذلك، مقدما في هذا الإطار خريطة للتدليل على أهداف سياسة القذافي فيما يتعلق بتعريب إفريقيا التي كان يتمنى لو سماها أعرابيا.
الراخا أكد على أن نضال الأمازيغ وعملهم مع المنظمات الدولية وضغط المجتمع المدني مكن من فضح سياسة الأبارتايد التي يتعرض لها كل ما هو أمازيغي، وأوصل الأمازيغية للترسيم في الدستور المغربي، لكن يضيف «الراخا» هناك من لا زالوا مستمرين في نهجهم القديم الساعي لإخفاء رسمية الأمازيغية بالمغرب كما يخفون حرفا أمازيغيا داخل بطاقة الهوية للمواطنين المغاربة، وبالمقابل يمنحون بطائق خاصة تخول امتيازات وتنص على واجب التوقير والاحترام للمغاربة ممن يزورون أنسابهم لتنتهي لشبه الجزيرة العربية.

ذات المتحدث أشار إلى أن جميع القطاعات الوزارية تجاهلت الأمازيغية، مقدما نموذج وزارة الداخلية التي رفضت كتابة أسماء المؤسسات والآليات التابعة لها بالأمازيغية، مبرزا أن ذلك يمثل استمرارا لسياسة العنصرية والتمييز، لأن من يزور المغرب من الأجانب حسب الراخا سيعتقد أنه في بلد عربي، والأمازيغ آن الأوان ليمزغوا المجال.
الراخا شدد في الأخير على أن كل الشعوب التي تمكنت من تحقيق نهضة وإقلاع حقيقي فعلت ذلك باستثمار لغتها وثقافتها، مقدما أمثلة لدول كتركيا وإيران التي احتلت الصدارة في المعادلة الدولية، داعيا الأمازيغ ليحذوا حذو تلك الشعوب.

*** أمينة ابن الشيخ: رهاننا على الشعب ولن ننتظر أحدا**

من جانبها أكدت أمينة ابن الشيخ أن المبادرة تستهدف إشراك الجميع وجاءت بعد مرور أربع سنوات من ترسيم الأمازيغية دون تفعيله، تلك السنوات التي ووجهت فيها مطالب الأمازيغ بسياسة صم الآذان، نظرا لكون الأمازيغية ضمن مواد في الدستور لا يمكن لها أن تتبلور على أرض الواقع إلا بصياغة قوانين تنظيمية خاصة بها، مسجلة تخوفها من أن يكون مصير الأمازيغية كمصير حق الإضراب الذي تم التنصيص عليه منذ 1962 لكن تفعيله ظل غير ممكنا في غياب قانون خاص به.
وأمام هذا الوضع تضيف ذات المتحدثة «فالأمازيغ لن يبقوا مكتوفي الأيدي وفي هذا الإطار جاءت مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية التي نراهن فيها على مكونات الشعب، وسنظهر للدولة أننا لا ننتظر بنكيران أو شباط أو لشكر أو الجهات العليا، لأن الشعب هو الذي يملك الوسائل للتحرر من العبودية التي من أبرز مظاهرها حرماننا نحن الأمازيغ من لغتنا في أرضنا».
أمينة ابن الشيخ أشارت في مداخلتها كذلك إلى أن المبادرة أخذها التجمع العالمي وهي في مرحلتها الأولية، وعبر مراحل أخرى ستستهدف التفعيل الشعبي لرسمية اللغة الأمازيغية، خاصة وأن الأحزاب السياسية مع اقتراب الإنتخابات سيعيدون أحداثيهم المعتادة عند كل انتخابات حول الأمازيغية، لكن في الواقع فهي غائبة في عمل الأحزاب.
رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي المغرب اعتبرت كذلك أن مرور أربع سنوات على عمل الحكومة الحالية يعتبر كافيا ليتحرك الأمازيغ ويفعلوا رسمية لغتهم بكل الوسائل والطرق.

*** عدي ليهي: يجب أن نعمل من أجل القومية الأمازيغية**

عدي ليهي رئيس جمعية أفريكا لحقوق الإنسان بدوره قام بجرد كل الإنتهاكات لحقوق الأمازيغ، بدءا باستمرار تجاهل التوصيات الدولية بخصوص الأمازيغية من قبل الدولة المغربية، وتهميشها في التعليم والإعلام وتغييبها ببقية دواليب الدولة، مرورا بتكريس إيديلوجية القومية العربية المعادية لكل ما هو أمازيغي في أدبيات الأحزاب المغربية وفي مؤسسات الدولة من إعلام وتعليم وغيرها.
فالمغرب حسب ليهي ينتمي إلى القارة الإفريقية لكن الذين يحكمونه ينتمون لقارة وهمية إسمها الجامعة العربية، والأمازيغ يتحركون اليوم مسنودين بفصول من الدستور المغربي نفسه، مؤكدا على ضرورة أن يستنهض الأمازيغ حسهم القومي وينموا وعيهم بذاتهم الجامعية كشعب، بعيدا عن التصرف كعرب أو كفرنكفونيين، خاصة وأن كل شعوب العالم تضع في أولوياتها مصالحها القومية وتخدمها مقدما في هذا الإطار نموذج الأكراد.

ذات المتدخل شدد على أهمية اعتزاز الأمازيغ بقوميتهم قائلا «نحن في شمال إفريقيا علينا أن نعتز بأنفسنا ويجب أن نعمل من أجل القومية الأمازيغية».

*** عيسى عقاوي: لا نتائج تذكر بعد أربع سنوات من ترسيم الأمازيغية**

عيسى عقاوي رئيس الشبكة المغربية لحقوق الإنسان أكد على أن حضوره يأتي من منطلق قناعة تامة بضرورة دعم مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية، وذلك بعد مرور أربع سنوات على ترسيم الأمازيغية بلا أية نتائج تذكر، سجل فيها غيابا تاما لمؤسسات الدولة وعدم نهوضها بدورها المنوط بها.
عقاوي أورد كرونولوجية لأهم المراحل التي مرت منها الأمازيغية في المغرب منذ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مرورا بإدماج الأمازيغية في التعليم وإقرار حرف تيفيناغ وتأسيس القناة الأمازيغية، وانتهاء بترسيم الأمازيغية في دستور سنة 2011.
رئيس الشبكة المغربية لحقوق الإنسان أكد انخراط منظمته في مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية إلى جانب التجمع العالمي الامازيغي وجمعية أفريكا، وذلك نظرا لما اعتبره فشل مؤسسات الدولة، إذ أن الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين روجتا طوال الأربع سنوات الماضية لخطاب مفاده أنهما مع الأمازيغية لكن لم يجدا آذان صاغية، مشيرا إلى أن ذلك يعتبر نفاقا وتحقيرا للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية التي بقيت من دون تفعيل، رغم أن الأمازيغ يؤدون كل واجباتهم اتجاه الدولة لكنهم بالمقابل لا يحصلون على أي شئ يذكر.

عيسى العقاوي «للعالم الأمازيغي» :

فشل الحكومة وتقصير مؤسسات الدولة هو الدافع الأساسي لظهور مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية

* خنيفرة ـــ حاوره: منتصر إتري

*** كيف جاءت فكرة إنخراط الشبكة المغربية لحقوق الإنسان في مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية ؟**

** أولا شكرا على هذه الاستضافة الكريمة من طرف هذا المنبر الإعلامي الحر والمتخصص في كشف انشغالات العالم الامازيغي وتبليغها للرأي العام الوطني والدولي أما فيما يخص سؤالك، فإن الشبكة المغربية لحقوق الإنسان انخرطت في هذه المبادرة، أولا، بناء على دعوة كريمة من طرف رفاقنا في درب النضال حول مطالب الشعب الأمازيغي الذين اتخذوا هذه البادرة الطيبة من أجل التفعيل الشعبي للغة الامازيغي في الوقت الذي أصبحت فيه الأجهزة الرسمية للدولة عاجزة تماما على فعل ذلك وأبانت عن فشلها في تفعيل مضامين الدستور وذلك لحاجة في نفس يعقوب، وجاءت كذلك وفقا لقناعتنا الراسخة بمصداقية وأحقية هذه المطالب وإيمانا منا بضرورة دعم هذه المبادرة المهمة و الهادفة كذلك بقدرات الامازيغ الثقافية واللغوية والاقتصادية والاجتماعية ورفع الحيف والحكرة على هذه الفئة من الشعب المغربي التي تعاني في صمت.

*** هل الشبكة مستعدة للذهاب بعيدا في هذه الدينامية الجديدة؟**

** بدون شك فان الشبكة دائما مستعدة للنضال والوقوف بجانب كل مظلوم يعاني الحيف من طرف الأجهزة الرسمية وغيرها ، وبما أن هذه الفئة من الشعب المغربي تعاني الإقصاء والحيف والظلم من طرف لوبيات تتعمد تحقير هذه الفئة رغم أن الدستور الجديد لسنة 2011 جاء لتوسيع مجال الحقوق والحريات في المملكة وخاصة الجانب الثقافي، حيث تم إقرار رسمية اللغة الأمازيغية ودسترتها، إلا أن هناك أكثر من علامة استفهام تطرح حول التماطل في إخراج القانون التنظيمي لتفعيل مضامين الدستور فيما يخص تفعيل اللغة الأمازيغية على أرض الواقع وهذا منذ أكثر من أربع سنوات على إقرار الدستور الجديد.

*** كيف تنظرون إلى هذه المبادرة من الناحية الحقوقية ؟**

** أولا من حق كل الشعوب في العالم أن تدافع عن موروثها الثقافي و اللغوي، هذا مقرر في كل المواثيق والمعاهدات الدولية في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدخل ضمن الجيل الثاني من حقوق الإنسان، ويعد هذا الجيل جيلا لحقوق الإنسان الجماعية. وهذا ليس مشرفا ولا يتماشى وشعار الدولة الحديثة ودولة الحق والقانون كما يدعون، وأن هناك فئة عريضة من الشعب المغربي لا زالت تعاني الحيف والتهميش ولا تتمتع بأبسط حقوقها الثقافية ولا أبسط شروط العيش الكريم. بل يليق بالدولة الحديثة الحسم مع حقوق الجيل الأول والثاني والانتقال إلى تفعيل الجيل الثالث من حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

*** وماذا تقترحون فيما يخص التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية؟**

** نشكرك على هذا السؤال الوجيه، فيما يخص التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغة سنعتمد على مقاربة القرب وكذلك المقاربة التشاركية مع كل مكونات المجتمع المدني وكل الغيورين على موروثهم الثقافي و لغتهم الرسمية من أجل تفعيل حقنا المضمون دستوريا وتفعيل رسمية الأمازيغية على أرض الواقع. كما سنعتمد على عملية تحسيسية واسعة في إطار مقاربة القرب لأصحاب المحلات التجارية ومقدمي الخدمات والمقاولات وحثهم على كتابة اللوحات الآشهارية لواجهة محلاتهم باللغة الأمازيغية ، كما أننا سنعاود مراسلة مؤسسات الدولة من أجل تضمين الوثائق الرسمية للغة الأمازيغية خصوصا بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر و رخصة السياقة و كذا عملة البلاد (النقود) و هذا إجراء لا يتطلب أية قوانين تنظيمية بقدر ما يتطلب جرأة و اعتراف دون نفاق و تماطل.

*** هل تتو قعون نجاح هذه المبادرة الشعبية ؟**

** بالتأكيد نعم، لأننا أصحاب قضية وكل شخص أو أي تنظيم كيفما كان شكله في العالم يناضل من أجل قضيته فلابد أن يحالفه النجاح.

*** هل التفعيل الشعبي للأمازيغية بديل عن التفعيل الرسمي أم أنها وسيلة للضغط ليس إلا ؟**

** صراحة فإن مسألة تفعيل الدستور بصفة عامة والمضامين المتعلقة بالأمازيغية بصفة خاصة من صميم اختصاص الأجهزة الرسمية الحكومية وخاصة فيما يتعلق بتهييئ القوانين التنظيمية المكملة والمفسرة للدستور. إلا أن التماطل الواضح في هذا الشأن هو الدافع الأساسي لظهور هذه المبادرة الشعبية، لكن لا يمكنها لوحدها تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وسنسعى جميعا في إطار المقاربة التشاركية مع كل الفعاليات الوطنية والدولية من مجتمع مدني وهيئات منتخبة لتوسيع دائرة هذه المبادرة الطموحة على المستوى الوطني لتحقيق النتائج المرجوة منها، كما أن دورها يبقى أساسيا من أجل تسريع الوثيرة وكذلك وسيلة للضغط.

*** وماذا عن الإلتزامات الحكومية في التفعيل الرسمي للأمازيغية؟**

** كما سبق وأشرت في البداية فإن الحكومة أبانت عن فشلها في التفعيل الرسمي للأمازيغية وهذا يستنبط وبشكل واضح من التماطل الحاصل حاليا على المستوى الرسمي فيما يخص تنزيل مضامين الدستور المتعلقة بالأمازيغية. وهنا لا بد أن نستحضر كرونولوجيا لأهم المراحل التي مرت منها الأمازيغية في المغرب منذ 14 سنة إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و مرور 12 سنة على إقرار حرف تيفيناغ و إدماج الأمازيغية في منظومة التعليم و تأسيس القناة الأمازيغية ، و في تقييم للنتائج هذه المعطيات و مرور فترة طويلة على عدد من المقررات، نستخلص أن هناك تقصير كبير متعمد من طرف مؤسسات الدولة اتجاه مطالب الامازيغ .

*** في نظرك لماذا لم تأخذ الدولة بزمام المشاريع المتعلقة بالقوانين التنظيمية لتفعيل رسمية الأمازيغية والتي أعدها خبراء ومحامون ومختصون وإطارات مدنية ؟**

** صراحة هذا السؤال كان يجب أن توجهه للمعنيين بالأمر الذين يقفون من وراء الستار ويغربلون كل شئ. أما بالنسبة لوجهة نظري فإنني أعتقد أنهم لم يجدوا الوصفة السحرية إلى حد الآن التي قد تتوافق

وأهدافهم الخفية وحسب المقاس الذين يريدونه لتنزيل هذا القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية، وأن كل هذه المشاريع القوانين التنظيمية التي تم تهيئها من طرف خبراء ومحامون ومختصون ومجتمع مدني أظن أنها لا تنسجم والوصفة السحرية التي يبحثون عنها لتشويه الموروث الثقافي الامازيغي ودر الرماد في عيون الامازيغ أصحاب هذه القضية.

*** في ذات السياق قلتم بأنكم راسلتم السلطات المحلية بخنيفرة لكتابة واجهة المؤسسات باللغة الأمازيغية ماذا كان ردهم؟ وأين وصل مطلبكم هذا ؟**

** بالفعل قمت شخصيا بطرح هذه النقطة داخل دورات المجلس البلدي الذي أنا عضو فيه و قدمت توضيحات حول الحقوق الثقافية و اللغوية و دورها في التنمية و قيمتها كثروة لامادية ، و بصراحة كان هناك تجاوبا كبيرا من طرف السلطات المحلية و أعضاء المجلس ونكاد نجزم بأن كل أكد على ضرورة كتابة واجهة المؤسسات باللغتين الرسميتين للدولة.

إدريس رابح في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

غياب الإرادة السياسية وغياب إستراتيجية واضحة هو سبب التيه الذي تعيشه الأمازيغية

أكد إدريس رابح أستاذ التعليم اللغة الأمازيغية بنيابة سيدي بنور بإقليم الجديدة، أن هناك تخبط وعشوائية وإقصاء للأمازيغية في التدبير وفي رسم الخريطة التربوية للنيابات التعليمية، وأضاف في حواره مع « العالم الأمازيغي» أن الأمازيغية لازالت غير مرحب بها في عرف بعض النيابات وبعض المدارس التربوية، مضيفا أن، في غياب إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، تظل القرارات التي تتخذها وزارة التربية الوطنية غير ذي جدوى وغير ملزمة للأكاديميات والنيابات والتي لا تجد أدنى حرج في تهميش اللغة الأمازيغية، وحول غياب الأمازيغية من «رؤية2030» لإصلاح التعليم التي أعدتها وزارة التربية الوطنية، قال المتحدث بأنه « تسويف متعمد في انتظار إماتة الأمازيغية». أما في ما يخص قافلة « تيفيناغ» التي نظمتها الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية بجهة دكالة- عبدة، أوضح رابح بأنها تروم للتعريف بالهوية واللغة الأمازيغية في المناطق الغير الناطقة بالأمازيغية، مضيفا، أن الدولة لم تقم بدورها سواء في إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية أو اعتماد مقاربة تواصلية تروم التعريف بأبعاد الأمازيغية وحرفها تيفناغ، و تشجيع الناس على الإقبال على تعلمها. هذا الفراغ يقول إدريس رابح حاولنا ملؤه بما أوتينا من إمكانيات في الجمعية الجهوية من خلال تنظيم قافلة «تيفيناغ رمز هويتنا».

*حاوره: منتصر إتري

قمتم قبل أيام بتنظيم قافلة أطلقتم عليها «قافلة تيفيناغ» كيف جاءتكم هذه الفكرة؟

في الحقيقة، لا يمكن لكل مهتم وكل غيور عن وضعية اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية إلا أن يكون غير راض تماما عن السياسة الرسمية للدولة تجاه اللغة الأصلية للمغاربة. ففي غياب إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، تظل القرارات التي تتخذها وزارة التربية الوطنية غير ذي جدوى وغير ملزمة للأكاديميات والنيابات التي لا تجد أدنى حرج في تهميش اللغة الأمازيغية والتعامل معها كضيف ليسوا مجبرين باستضافته في الوقت الراهن. لذلك كان لا بد من وجود مشاركة فعلية للجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية بجهة دكالة_عبدة في ورش تثبيت تدريس هذه اللغة بالجهة، والعمل على التواصل الميداني مع جل المتدخلين في المنظومة التربوية. وفي هذا الإطار انبثقت فكرة تنظيم القافلة. فهي تحاول أن تجيب عن مطلب التواصل في يخص التعريف بحرف تيفيناغ وأبعاده ورمزيته، لذلك اخترنا للقافلة شعار ''تيفيناغ رمز هويتنا».

وماهي أهمية هذه المبادرة؟ أهدافها؟ وأبعادها أيضا؟

في الدول التي تحترم نفسها، حيث يكون الشق السياسي منطبقا ومتناغما مع الواقع الهوياتي والثقافي واللغوي للشعب، يتم الترويج للمشاريع الكبرى من طرف المسؤولين والقائمين على البلاد، وترسم ملامح مقاربة تواصلية فعالة تروم التعريف بالمشروع في كل جوانبه وأهميته. فيمكن مثلا التذكير بقيام كمال أتاتورك بنفسه بالإشراف على التعريف بأهمية الحرف اللاتيني في النهوض باللغة التركية، لذلك كان يزور المدارس للكتابة بالحرف الجديد بنفسه حتى يقتدي به الآخرون. هذا الوضع يختلف تماما مع وضع اللغة الأمازيغية. فالدولة لم تقم بدورها سواء في إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية و لا اعتماد مقاربة تواصلية تروم التعريف بأبعاد الأمازيغية وحرفها تيفناغ، و تشجيع الناس على الإقبال على تعلمها. هذا الفراغ حاولنا ملؤه بما أوتينا من إمكانيات في الجمعية الجهوية من خلال تنظيم هذه القافلة. فهي تروم قبل كل الشيء التواصل عن قرب بالتلاميذ الذين لا يستفيدون من تعلم الأمازيغية، وتعريفهم بلغتهم الأمازيغية وحرفها العريق تيفيناغ وتزويدهم بالقصص ومعارف وأناشيد. فقافلة تيفيناغ تروم التعريف بالهوية واللغة الأمازيغية في هذه المناطق الغير الناطقة بالأمازيغية، وتعليمهم ما غيبه التاريخ الرسمي عنهم.

ما هي أهم المناطق والمراكز التي استهدفتموها بالضبط؟

استمرت القافلة ما بين 18 و27 ماي، وزارت نيابات أسفي والجديدة واليوسفية وسيدي بنور، حيث كان تلاميذ مدارس التعليم العمومي والخصوصي في كل من العالم الحضري والقروي.

زرنا كذالك مجموعة مدارس مطل بالعالم القروي والطبري بالعالم الحضري...بنيابة سيدي بنور. وفي أسفي مثلا زرنا أربعة مدارس بالعالم الحضري ومدرسة بالعالم القروي. فقد كان رهاننا أن نتواصل مع أكبر عدد ممكن من المتعلمين والأطر التربوية والإدارية المتدخلة في المنظومة التربوية على صعيد جهة دكالة عبدة. كما أن القافلة قد حظيت باستقبال رسمي من طرف النيابات الأربع (اليوسفية وسيدي بنور والجديدة وأسفي) وتم الإشادة بالمبادرة لاسيما أن الأمازيغية لازالت لم تثبت أسسها بعد في هذه المناطق بالمقارنة مع المناطق الناطقة بالأمازيغية.

كيف كان التجاوب مع مبادرتكم خصوصا من طرف نيابات التعليم في هذه الجهات التي زرتموها؟

كما قلت، كان هناك ترحيب واستقبال من طرف الأطر والإدارة. ولامسنا إرادة كبيرة في تعلم الأمازيغية خاصة في نيابة اليوسفية وسيدي بنور. الأساتذة العاملون في المدارس التي زرناها كانوا أيضا متفاعلين مع القافلة وأنشطتها. أما في الشق الأهم، وهو تفاعل المتعلمين، فقد كنا أمام أطفال متعطشين لتعلم الأمازيغية. فقد كانوا مقبلين بشكل كبير على كل الورشات التي نظمناها، سواء ورشة تعلم حرف تيفيناغ أو رسم رموز وأشياء لها علاقة بالثقافة الأمازيغية أو حفظ الأناشيد الأمازيغية أو مشاهدة والتفاعل مع فيلم تربوي بالأمازيغية... جزء كبير من المتعلمين تمكنوا من تعلم حرف تيفيناغ في ورشة واحدة، وأغلبيتهم حفظوا الأناشيد. فمن خلال هذه القافلة وكذلك أقسام الأساتذة الذين يدرسون الأمازيغية والتي زرناها تبين لنا بالملموس أن الأمازيغية تحتاج فقط إلى مجهود بسيط، لأنها سهلة التعلم والاستيعاب.

وما هي الجهات الداعمة لمبادرتكم؟ وهل هناك تنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ؟

في البداية أود الإشارة أننا قد وقعنا اتفاقية شراكة بين الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية والأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة دكالة عبدة، وكان هناك اتفاق لتنظيم أنشطة متعددة بانخراط الطرفين خاصة في تكوين الأساتذة والمكونين وندوات وقافلة...و قد سطرنا مع مدير الأكاديمية برنامجا سنويا متعددا ومهما. لكنه للأسف لم تلتزم الأكاديمية بالشراكة ولم تبدي الرغبة في العمل معنا في تنفيذ البرنامج المتفق عليه مسبقا. لذلك وجدنا أنفسنا مجبرين على الاعتماد على الذات والموارد الخاصة من أجل تنظيم الأنشطة. لذلك، فتنظيم القافلة تم في أغلبه على الاعتماد على الموارد الخاصة، وكذلك في نسج علاقته مع بعض المدارس الخاصة التي وفرت لنا النقل والأدوات المستعملة في الورشات. كما وفرت لنا بعض النيابات النقل وبعض مستلزمات كما هو الحال بالنسبة لنيابة اليوسفية وسيدي بنور. كان هناك كذالك تعاون مع مدراء المدارس التي زرناها والذين وفروا لنا الأدوات والمستلزمات. فيما يخص المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية فقد استجاب لطلبنا ومدنا بما كنا في حاجة إليه في ما يخص القصص والأناشيد، لذلك فقد دعمنا بما يقارب 5000 كتاب (قصص وشعر).

كيف تجاوب التلاميذ مع مبادرتكم؟ وما هي أهمية الحرف الأمازيغي « تيفيناغ» في التعليم الإبتدائي؟

من خلال الممارسة اليومية لكل الأساتذة الذين زرناهم في هذه المناطق فالتلاميذ يتشوقون لتعلم اللغة الأمازيغية. وهذا ما تأكد كذلك من خلال أنشطة القافلة ومن خلال تفاعل تلاميذ المدارس التي زرناها في كل النيابات التعليمية. فقد كان هناك تفاعل كبير مع القافلة والورشات التي أشرف عليها المؤطرون الأساتذة. والملاحظة التي تقاسمناها في كل المحطات التي مرت بها القافلة أن التلاميذ كانت لهم قابلية كبيرة في تعلم حرف تيفناغ والكتابة به. فقد كنا أمام مفاجآت كبيرة في بعض الورشات. فقد كان هناك في كل ورشة لتعلم حرف تيفيناغ تلاميذ يتمكنون من تعلمه والكتابة به في ظرف وجيز. أما بخصوص حرف تيفناغ فهو قبل كل شيء هو رمز هويتنا وانتمائنا. وهو رمز الأمازيغية باعتبار أن لكل لغة حرفها رمزها. لذلك فحرف تيفناغ يجب أن ننظر إليه من هذه الزاوية أولا ثم بعد ذلك نناقش المسائل العلمية والتقنية وقابليتها للاكتساب بيسر. ومن خلال التجارب اليومية داخل الفصل ومن خلال كل تجارب الأساتذة الآخرين وبعيدا عن الإحصائيات والمواقف الإديولوجية المعادية للغة الأمازيغية، أقول وبكل ثقة أن أسهل حرف يتم تدريسه في المدرسة المغربية هو حرف تيفناغ. وأنا شخصيا درست الفرنسية والعربية والأمازيغية ودرست الحروف الثلاثة لكل المستويات، وقد كان دوما تدريس حرف تيفيناغ هو الأسهل والأيسر.

كأستاذ مختص في تعليم الأمازيغية، ما تقييمكم لواقع الأمازيغية في التعليم حتى الآن؟

باعتباري ممارس لتعليم الأمازيغية منذ سنوات، وقد واكبت نقاش الأمازيغية داخل المنظومة التربوية وساهمت في تأسيس عدة إطارات جمعوية مهتمة بهذا المجال، أؤكد لك أن سبب التيه الذي تعيشه الأمازيغية اليوم في المدرسة المغربية له سببين اثنين : غياب الإرادة السياسية وغياب إستراتيجية واضحة. لذلك فالنتيجة المنطقية لهذا الغياب أن تعيش الأمازيغية أزمة كبيرة داخل المنظومة التربوية. ووضعيتها غير واضحة تماما. فهي حاضرة وغائبة في نفس الوقت. فهناك تخبط وعشوائية وإقصاء في التدبير وفي رسم الخريطة التربوية للنيابات التعليمية. فالأمازيغية لازالت غير مرحب بها في عرف بعض النيابات وبعض المدارس التربوية.

ما هي العراقيل التي تواجه تطوير تدريس الأمازيغية ؟

تطوير الأمازيغية يجب أن يتم على مستويين لهما علاقة بتدريسها. على المستوى العلمي يجب أن تنكب مجهودات المختصين على استكمال التهيئة والمعيرة وتطوير المناهج والمراجع والكتب. وتوزيع الإسناد البيداغوجية والديداكتيكية على الأساتذة الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها. فهناك عمل علمي جبار قد تم القيام به، ولكنه غير كاف، فهو يسير بوثيرة بطيئة بالنظر للتحديات الإنتظارات. على مستوى تعميم اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية فهناك عراقيل كثيرة وأغلبها عراقيل ذات علاقة الخلفيات والعقليات. فكما أشرت قبلا، أن الدولة لا تتوفر على استراتيجية واضحة تجاه الأمازيغية. لذلك فقد فتحت الأبواب أمام المسؤولين المحليين ليتحكموا ويتصرفوا في قضية تدريس الأمازيغية وفق مزاجيتهم ووفق إيديولوجيتهم. فالدولة قد رهنت مستقبل اللغة الأمازيغية بمزاجية النواب الإقليميين ومدراء المدارس التعليمية. فالأمازيغية تواجه مشاكل عويصة ذات طابع بنيوي، فهناك غياب تدبير الزمن المدرسي للغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية وتغييب اللغة الأمازيغية في تسطير الخريطة التربوية على صعيد النيابات وعدم تعويض الأساتذة المنتقلين وغياب التكوينات والكتب المدرسية ونزع تكاليف التدريس بالنسبة للأساتذة المتخصصين...

كأساتذة مختصين في تدريس اللغة الأمازيغية ما هي رؤيتكم للنهوض بها وتطويرها؟

بصفة عامة، العاملون والعارفون لخبايا التعليم يدركون جيدا أن قطاع التربية الوطنية قطاع لا يدخل ضمن اهتمامات الدولة، وأعني هنا الرغبة السياسية الحقيقية وليس الكلام الإعلامي والخطابات المناسباتية التي تروج في كل مرة. وحتى الأمازيغية لا تشكل موضوع اهتمام جدي للدولة. بل أكثر من ذلك نحس أحيانا أن تدريسها يشكل عبئا لدى البعض. فالأمازيغية ضحية غياب إرادة سياسية حقيقية، وبالتالي فهي ضحية غياب إستراتيجية واضحة المعالم، لها أهداف محددة وجدولة زمنية ووسائل للمراقبة والزجر. لذلك فكل مبادرة في نظري لا تنطلق من إرادة سياسية للدولة سيكون مصيرها الفشل. نحن في حاجة إلى حسم الدولة في خيارها وسن سياسة لغوية أمازيغية قوامها الإجبارية والزجر. لا يمكن الحديث عن تطوير الأمازيغية داخل المنظومة التربوية في غياب قرارات ملزمة تعاقب المخالفين، لا يمكن تعميم الأمازيغية عندما نجد بعض النواب يسحبون تكاليف أساتذة الأمازيغية في وسط الموسم الدراسي ودفعهم لتدريس مواد أخرى. هناك مسؤولون يستهترون بالأمازيغية. وقد لامسنا ذلك في الجمعية الجهوية الأساتذة اللغة الأمازيغية بجهة دكالة عبدة كما لامسناه في الكنفدرالية المغربية لجمعيات أساتذة اللغة الأمازيغية على الصعيد الوطني. الأمازيغية إذن في حاجة إلى قانون يحميها ويرد لها الاعتبار في المدرسة المغربية، وفي حاجة كذلك إلى العمل الجمعوي الميداني والمستمر.

اللغة الأمازيغية غائبة بشكل مطلق من رؤية إصلاح التعليم أقصد رؤية 2030 التي أعدتها وزارة التربية الوطنية ما تعليقكم على هذا الموضوع؟

تتبعنا النقاش الدائر حول إصلاح التعليم وشاركنا في اللقاءات التشاورية وقدمنا رؤيتنا لإصلاح التعليم ومن بينها النهوض بالأمازيغية. ولكن للأسف فقد غيبت الأمازيغية بشكل مطلق من التدابير ذات الأولوية في إصلاح التعليم من خلال رؤية 2030، مما يعني أننا أمام تسويف متعمد في انتظار إماتة الأمازيغية والعمل على عامل الزمن من أجل ربح الوقت. تغييب الأمازيغية من رؤية 2030 كان نتيجة منطقية كنت أنتظرها شخصيا باعتبار الإنزال الذي قام به الإسلاميون وتغييب ممثلي الحركة الأمازيغية من المجلس الأعلى للتعليم، وإعطاء الأولوية للعربية يعني الاستمرار في التعريب. ميدانيا وعلى الأوراق نحن الآن في مواجهة تحدي إقصاء جديد للأمازيغية وفي منعرج خطير. لماذا؟ نحن نعرف أن هذه الرؤية ستكون لها مرجعية مؤطرة ومجموعة من التدابير العامة المحددة لملامح المنظومة التربوية، فهي أشبه بدستور المنظومة التربوية، وعندما تقصى الأمازيغية منها فإنه سيكون صعبا تدبير هذه المادة في المدرسة المغربية. حيث ستلجأ الدولة لإسكات الحركة الأمازيغية في كل مرة بقرار أو مراسلة مرحلية غير ملزمة كما يحدث الآن عندما ترسل الوزارة مذكرة في شأن الأمازيغية ولكنها تظل غير ذي أثر باعتبار أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين جعل من الأمازيغية مادة الانفتاح فقط. لذلك فمستقبلا إن أردنا إنصاف الأمازيغية فيجب تغيير في بنود الرؤية وهو الأمر الذي يصعب بعد مصادقة الملك عليه. لذلك على الحركة الأمازيغية أن تناضل قبل ان يبدأ تطبيق الرؤية حتى لا نفقد فرصة أخرى.

هل صحيح أن الأكاديميات والنيابات الجهوية تتماطل في مدّكم بالأدوات البيداغوجية الخاصة بتعليم الأمازيغية؟

الوزارة تخلت عن دورها في تعميم وتكوين الأساتذة في اللغة الأمازيغية منذ 2008، وتبعتها الأكاديميات التي لم تعد تجتهد من أجل تعميم الأمازيغية في غياب كما قلت سياسة إجبارية تنتهجها الدولة في يخص اللغة الأمازيغية. وفي ما يخص الأدوات البيداغوجية فهي غير متوفرة تماما في الأكاديميات بل يتم استقدامها من الايركام من طرف الأساتذة أو الجمعيات. في ما يخص الكتب فالأمازيغية لم يتم توفير أدواتها في مبادرة مليون محفظة.

وكيف تتعاملون مع ما يسمى بـ «جيوب المقاومة « التي تعرقل تدريس الأمازيغية ؟

تعاني الأمازيغية بشكل كبير من جيوب المقاومة من أعداء الأمازيغية الإيديولوجيين الذين يوجدون في كل الإدارات وفي كل المصالح. فالأمازيغية مازالت ضحية مزاجية هؤلاء. ولعل فشل تعميم الأمازيغية يعود في جزء كبير منه إلى وجود بقايا الفكر القومجي والإسلاموي المعادي لكل ما هو أمازيغي. ونحن في الجمعيات التي تعنى بتدريس الأمازيغية ننهج سياسة الإلحاح وبالاهتداء إلى المسائل القانونية متسلحين بالصبر طبعا. فالعمل في مثل هذه الظروف وفي البحث عن تعميم الأمازيغية يجب أن يتسلح المرء النفس الطويل. كما نحاول دوما إشراك الأخر وإدماجه في الأنشطة التي نقوم بها.

بالعودة إلى موضوع القافلة، هل هي مبادرة وانتهت أم أنها مبادرة ستتكرّ في المناسبات القادمة؟

في تقديرنا، تنظيم القوافل يشكل قيمة مضافة من أجل تدريس الأمازيغية وتعميمها في كل الأسلاك وفي كل المدارس، فالقافلة بمثابة اتصال مباشر مع المتعلم والتعريف بالأمازيغية وحرفها العريق تيفيناغ. وقد سررنا بالنتائج التي حققناها. ونحن عازمون على استمرارها وفي توسيع رقعتها وأنشطتها في الدورات المقبلة. فهذه فقط النسخة الأولى ولنا في المستقبل نسخ أخرى.

القانون التنظيمي للأمازيغية من منظور الصواب

محمد البوسعيدي

لقد أصبح مطلب القانون التنظيمي لتفعيل الأمازيغية في الحياة العامة للمواطنين يعرف تجاذبات اطراف متعددة، يراه كل طرف من منظوره الخاص، أو من ايديولوجيته ومرجعيته...فيسعى من يملك القرار إلى تجاهله وتاخيره حسب زعمه إلى اخر ولايته التي لم تنتهي بعد،بينما يرى الاخر ضرورة التعجيل لتفعيل الدستور أولا ،وأيضا بحكم أن البلد سكانه أمازيغيون ومن حقهم أن تكون الأمازيغية في حياتهم بشكل رسمي تسهل عنهم التواصل وقضاء المآرب اليومية بشكل سلس لا يتطلب عناء ضرورة استعمال لغة الأخر، الا إنني اود أن أحلل هذا الموضوع من منظور اجتماعي وربما ديني ، للإيضاح اكثر ولتسليط الضوء عن مختلف الجوانب كي نضيئ زاوية من يرى من ظلام ،عساه يغير الموقف حين يستعمل نور العقل والضمير،بعيدا عن المزايدات والنظرة القدحية التي يحملها البعض بين ضلوعه رغم انه لم يحمل نفسه يوما عناء التفكير الموضوعي فيما يعارض،لذا اود ا ن اعطي امثلة توضح بالملموس ما يعانيه المحرومون من لغتهم ولغة اجدادهم من حنق وضيم وهم يكابدون بشكل يومي للتواصل مع الاخر.

1- فلقد عاشرت لسنين في قريتي اناسا يلبسون اجمل ما لديهم من لباس وعطر لحضور صلاة الجمعة الاسبوعية خلف امام مسجد الدوار ، هذا الاخير الذي يتوصل بخطبة من مرؤوسيه بلغة عربية فصيحة يعجز احيانا حتى المتمدرسين عن الغوص في فهم اعماق لغة الضاد،ويخرج ذلك القروي من المسجد سائلا الناس عما قاله الامام ،وهو يشعر بمرارة كونه انه لم يقو على استيعاب اي شيء يذكره بربه وبرسوله، ولمانعيه اقول اليس من حق هؤلاء الامازيغ ان نبلغهم عن ربهم وعن رسوله وعن دينهم بلغة يفهمونها ليزيد فهمهم للدين بفهم الفرائض والنواهي قصد الفعل والاجتناب لنيل رضى خالقهم والفوز بجنانه ، عوض ان نستعرض عليه عضلات لغوية وكاننا نقول له افهم او لاتفهم ، بينما كان الأجدر ان نبلغه عن ربه بلغته الام ،ليزداد يقينا حين يفهم .

2- ولعل ايضا مثال تلك المراة الأمازيغية الحامل التي تزور اقرب مستوصف قروي – ان وجد- للاطمئنان عن حالة وضعها وحالة جنينها ، لتفاجا بممرضة بلغة عربية مستعملة كلمات علمية وتقنية وطبية تقف امامها الحامل مشدودة ، لاتعرف كيف تعبر عن وضعها وكيف تستوعب الرد، لتغادر ربما بلا رجعة إلى المستوصف بسبب لغة ، وربما بلا رجعة إلى الحياة بولادتها في ظروف خارج عالم الطب بسبب لا تواصل يراه البعض تافها وتراه غير الناطقة بالرئيسي. وللمانعين اقول ، اليس من حقها كمواطنة لاتجيد لغة اخرى ان تجد من يفهم القصد ويفي بالغرض.

3- مثال ايضا ينتصب ليفرض نفسه ، ذلك الامازيغي المهضوم حقه والذي كان لزاما ان يلتمس استرداد حقه عبر قنوات القضاء وردهات المحاكم، ليجد الحاجز الاول امامه والمتجلي في لغة المحكمة، والتي تحول بينه وبين القاضي والمحامي وكاتب الضبط واخرين... ليكون امام خيارات تفرض عليه حين لم يقو على التعبير عن مظلوميته بلغة الاخر، اما الانسحاب من المتابعة، اما توكيل من يرافع عنه ان فهمه بالمقابل طبعا،وفي كلا الحالتين مصاريف زائدة ،في انتظار الالية التي تخول له التعبير عن قضيته بلغته التي يبلغ بها بكل اريحية، وللمانعين اقول متى سيتم التقاضي بلغة هؤلاء رفعا لما يعانونه حتى تنال الحقوق ويتقاضى الناس ،ويغيب الظلم ، رغم أن أول ظلم للمتقاضي حين نخاطبه بلغة لايفهمها.

4- وكمثال آخر لجيل – كنت أحدهم يوما- ياتي إلى المدرسة وهو لايتكلم الا لغة الاسرة " الأمازيغية" ليجد معلما من المدينة يحدثه بالعربية وعن " قرد ، بقرة ، برتقال، انا عفريت ، انا نفريت..." ولقد كنت ممن رسبوا في قسم التحضيري بسبب اللغة التي تطلب استيعابها جهدا مضاعفا لتجاوز العائق، بينما غادرالعديد من اقراني الفصل للسبب ذاته، واراهم اليوم رعاة وفلاحين لم يقوو على تطوير النفس حتى في ميادين اشتغالهم بسبب لا تواصل حصل مع معلم اخافتهم لغته في صغرهم ،بينما اليابان اليوم يدرس العلوم الحديثة باللغة الأم واكتشف الفضاء ،بينما عندنا يرددون علينا أن الأمازيغية ليست لغة العلوم، ودوما لرافضيها أقول أن نسبة الهدر المدرسي من أسبابه تغييب الأمازيغية خصوصا في المراحل الاولى من حياة المتمدرس.

واختم بالقول أن المطالبة بإخراج القوانين التنظيمية للوجود وتفعيل الأمازيغية في حياة المواطنين وعدم التماطل فيها اصبح مطلبا ملحا، لاعصبية فيه ولاعنصرية ،ولاتشدد ،إنما مطلب اجتماعي ،انساني، ديني ،هوياتي تفرضه عين الصواب ، ليفهم الأمازيغي خطبة الإمام وينال حقه في القضاء والمستشفى والمدرسة ،الاعلام ،الادارة....وبالتماطل تظلمون،والظلم ظلمات ،وان الحرمان يؤدي إلى الياس والاخير يؤدي إلى الكراهية،لذا اكرر أن لا قيمة لدستور لم يفعل بسبب مزاجية اشخاص ،وان للصبر حدود،وان هناك دولا فيها اكثر من لغتين رسميتين ولم يعطل ذلك من تنميتها. وفي انتظار استيقاظ ضمائر المعترضين وفهم عواقب الرفض من اجل الرفض،اتمنى عودة الصواب، ليجد كل مواطن نفسه في بلده امنا مطمئنا،لان الصبر على الظلم لايعني الخوف، وإنما ما ضاع حق وراءه طالب،انما الطالب لم يعد يحتمل التماطل بسبب سوء فهم او حقد او رغبة سيئة، اوتبرير تافه.

لدا اصبح التفعيل الشعبي للامازيغية من طرف الشعب المغربي خطوة أولى من ابداع التجمع العالمي الامازيغي في انتظار ان تفعل الدولة الطابع الرسمي يوما ربما ياتي متاخرا او ناقصا او ربما قد لاياتي .....

الأمازيغية فى الهندسة اللغوية المقترحة فى الرؤية الاستراتيجية للمجلس الاعلى للتربية والتكوين وألبحث العلمي

الفصل الثاني: " من أجل مدرسة الجودة للجميع"

الرافعة الثالثة عشرة: التمكن من اللغات المدرَّسة وتنويع لغات التدريس.

109. اعتبارا للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة التعلمات، وفي النجاح الدراسي، والمردودية الداخلية والخارجية للمدرسة، فإن هذه الرؤية الاستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها، مع استحضار ارتباطها العضوي بالنموذج البيداغوجي.

110. فالتمكن من اللغات، عبر تعلمها والتدريس بها بفرص متكافئة، يشكل رافعة أساسية لتعزيز جودة التربية والتكوين، وتحسين مستوى التحصيل الدراسي، والنهوض بالبحث وتحقيق الاندماج، ومن ثم، دعم المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة.

111. في هذا الإطار، يعتبر المجلس أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يُعد عاملا حاسما في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثم تحقيق التكامل فيما بينها، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة.

112. من هذا المنظور، وحيث إن:
- اللغة الأمازيغية هي أيضا لغة رسمية للدولة، ورصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء (الدستور)؛ ولغة مدرجة في المدرسة منذ 2003 ؛ يتعين تطوير وضعها في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح متناغم مع مقتضيات الدستور، وقائم على توطيد وتطوير المكتسبات التي تحققت في تهيئتها اللغوية، وإعداد الكفاءات البشرية والموارد الديداكتيكية لتدريسها، مع الأخذ بعين الاعتبار المقتضى الدستوري الذي ينص على سن قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

غير أن ذلك لن يتأتى بدون إنجاز تقييم شامل لتجربة تدريس هذه اللغة في التعليم المدرسي وكذا لتجربة الدراسات الأمازيغية في التعليم العالي.

إنطلاقا من ذلك يتعين مواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لسنيا وبيداغوجيا.

114. تنظيم الهندسة اللغوية المقترحة، حسب الأسلاك التعليمية والتكوينية، والتي ينبغي الشروع في تطبيقها ابتداء من المدى القريب، وخلال المديين المتوسط والبعيد، كما يلي:

أ. التعليم الأولي:
استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل وإدراج:
- اللغة العربية؛
- اللغة الفرنسية؛
- التركيز على التواصل الشفهي انسجاما مع طبيعة هذا المستوى من التعليم.

ب. التعليم الابتدائي:
إلزامية اللغة الأمازيغية في مستويات هذا السلك كافة؛ بوصفها لغة مُدَرّسة؛ مع التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية، وإدراج الاستعمال الكتابي فيما تبقى من هذا السلك؛ على أن يتم بالتدرج، تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الإعدادي في أفق تعميمها في باقي المستويات التعليمية.

ج. التعليم الثانوي الاعدادي:
تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج؛

د. التعليم الثانوي التأهيلي:
تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج؛

ه. التعليم العالي:
- ضمان تنويع الاختيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات والبحث؛
- إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغتين العربية والأمازيغية، وفي اللغات الأجنبية؛

إدراج التكوين في كفايات التواصل بالعربية وبالأمازيغية في مؤسسات تكوين الأطر.

115. يستلزم تفعيل الهندسة المقترحة توفير بعض التدابير المواكبة، من أهمها:

وضع إطار مرجعي وطني مشترك للغات الوطنية والأجنبية المدرجة في المدرسة المغربية، من شأن هذا الإطار التمكين على الخصوص من:
- تحديد مستويات مرجعية للتمكن من اللغات، مبينة على مؤشرات محددة؛ تمكن من وصف دقيق لكفايات المتعلم في كل مستوى من مستوياتالمدرسة.
- تيسير حركية المتعلمين على المستوى الوطني عند أي تغيير للمؤسسة التعليمية أو الجامعة، وكذا نحو الخارج؛
- وضع نظام للإشهاد في اللغات لا ينحصر في حدود المدرسة، بل يمكن من تعلم اللغات والتحقق من مستوى التحكم فيها مدى الحياة؛

مواصلة تهيئة اللغتين العربية والأمازيغية ، وذلك ب:
- بذل مجهود نوعي مكثف، من أجل تنمية اللغة العربية، وتحديث مناهج وطرائق ومضامين تدريسها، وأدوات قياس مستويات التمكن منها، عبر تهيئتها العلمية
والتربوية، والثقافية والمعرفية، والإلكترونية والرقمية؛
- مواصلة سيرورة تهيئة اللغة الأمازيغية التي أطلقها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- الإسراع بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المنصوص عليه في الفصل 05 من الدستور باعتباره الفضاء الأمثل للاضطلاع " على وجه الخصوص، بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافة المغربية"، على أن يضم جميع المؤسسات المعنية بهذه الحالات.

الارتقاء بمستوى تدريس والتأطير التربوي:
يكتسي تدعيم التكوين الأساس المستمر لمدرسي اللغات والفاعلين التربويين عامة، أهمية خاصة في التمكين للغات المدرسة ولغات التدريس، ودلك يقتضي:
- سد الخصاص في مدرسي اللغات والفاعلين التربويين (هيئات التخطيط والتوجيه والتفتيش...)؛
- تطوير القدرات اللغوية والتكوينية والمهنية للمدرسين والفاعلين التربويين، بتجديد التكوين والتكوين المستمر، ولا سيما ما يتصل بالتمكن من المقاربات والطرائق البيداغوجية الجديدة في ميدان تعلم اللغات، والتحكم في وسائط الإعلام والاتصال ذات الصلة بمنهجية تدريس اللغات والتدريس بها؛
- تمكين المؤسسات التعليمية من المكتبات ، ورقية ورقمية، تعزيزا للتمكن من القراءة والكتابة والتعبير، باعتبارها كفايات لازمة للتمكن من اللغات.

II RENCONTRE HISPANO-MAROCAINE A BENI GORFET DE LARACHE

Le wek end du 12au14 juin dernier, l'Association des Peuples de Montagnes du Maroc (APMM) et sa section à Béni Gorfet, et en collaboration avec l'association de Madrid « Daa Basmatak/déjà tu huella » ont organisé la deuxième rencontre hispano-marocaine en analysant la période 1912-2012, avec la participation de plusieurs chercheurs et historiens.

La rencontre coordonné par le grand historien de la UNED de Madrid Víctor Morales Lezcano et M. Abdellah Serroukh Bentaher, président de la section de l'APPM à Béni Gorfet, en pays Jbala, a compté avec la participation de Mme. Julia Sáez Angulo, professeur d'art qui a abordé le thème du patimoine artistique comme source d'identité et de richesse, de M. Mohamed Akhrif, qui diserté sur les relations entre l'Espagne et Alkassr el Kebir durant le protectorat et après l'indépendance du Maroc en ce qui concerne le patrimoine culturel, de musicologue Amin Chaachoo qui a parlé de la musique andalou, de l'historien Francisco Pastor Garrigues qui a relaté les œuvres littéraires couvrant la période coloniale de (1863-1904), de l'hispaniste et traducteur Mohamed Chouirdi qui a fait une dissertation sur la soumission des tribus de Jbala durant le protectorat espagnol, de Dr. Mimoun Charqi, qui a soulevé la question de Ceuta et Melilla entre le droit et la politique, de M. Abdelkader Ameziane, représentant de l'APPM, qui a insisté sur le renforcement des relations hispano-marocaines, de M. Abderrahman L´mrani, de l'université Mohamed Ben Abdellah de Fez et de M. Rachid Raha qui ont parlé des raisons de la participation des troupes marocaines dans la guerre civile d'Espagne de 1936-1939. Ces journées se sont terminées avec les interventions de M. Zakarias Serroukh Kouach, de l'université d'Alcala Henares, et qui a parlé du developpement economique et de l'environnement de la région et de l'historien Víctor Morales Lezcano, qui a commenté sur les œuvres de Mohamed Ibn Azzuz Hakim.

BMCE BANK REMPORE LE PRIX DE''MEILLEURE BANQUE SOCIALEMENT RESPONSABLE EN AFRIQUE''

Le Groupe BMCE Bank s'est vu décerner le prix de la« Banque Socialement Responsable de l'année », lors de la 9èmeédition des Trophées African Banker.

A l'occasion de l'édition 2015 des African Banker Awards qui s'est tenue le 27 mai dernier à Abidjan, en marge de la 50èmeAssemblée annuelle de la Banque Africaine de Développement (BAD), le Groupe BMCE Bank a été désigné "Meilleure Banque Socialement Responsable en Afrique".

Ce trophée distingue le Groupe pour la 2èmefois, faisant montre d'une remarquable performance dans le domaine de la Responsabilité Sociale et Environnementale aussi bien à l'échelle nationale que continentale, qui aura contribué à changer le paysage bancaire, en jouant un rôle clé en matière de développement durable. Cette consécration couronne, en effet, l'engagement résolu de la Banque, depuis sa privatisation, dans la Responsabilité Sociétale et Environnementale, à l'initiative de son Président Othman Benjelloun qui a ancré cette dimension RSE dans la culture d'entreprise du Groupe. Parmi les multiples engagements sociaux phares de la banque, figurent en bonne place les actions menées par la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'Environnement, sous l'impulsion de sa présidente, Dr Leïla Mezian Benjelloun, dont l'action la plus emblématique reste le programme Medersat.com qui vise la création et l'équipement de plusieurs écoles dans le monde rural en Afrique.

Cette distinction vient s'ajouter à d'autres reconnaissances récentes de l'engagement sociétal de BMCE Bank. Celle-ci a ainsi obtenu pour la 2èmeannée consécutive, en 2014, le prix « Top Performer RSE » par l'agence de notation Vigeo, pour sa contribution aux causes d'intérêt général à travers les activités de sa Fondation et le déploiement d'une stratégie environnementale. Cette même année, BMCE Bank a renouvelé sa certification ISO 14 001 dansla gestion environnementale et a remporté le prix du CSR ArabiaAwards, PartnershipCategory.

⟶ Les Amazighs n'ont jamais perdu leur âme en se convertissant à l'Islam.

Ce qui nous importe dans cette notion de socle de l'histoire, c'est bien sûr de construire sur du solide, et cela n'est possible que par une approche scientifique de l'histoire de l'Afrique mineure. Il y eut une histoire avant Oqba et elle était riche. L'Afrique mineure a donné à l'humanité de grandes pontes de la pensée universelle. Elle fut même une base de repli à la rive nord de la méditerranée quand celle-ci fut envahie par les barbares, et un lampion quand l'Europe s'enfonçait dans les ténèbres. Je pense à ce géant de la pensée qui était Saint Augustin qui l'a, à préservé, à la fois dans les contreforts de l'Eglise, et a opéré un mariage heureux, entre rationalité et spiritualité, expression du génie du sol. Il y a eu une histoire, après Oqba, riche et tumultueuse. Il faut savoir démêler ses écheveaux.

Le rapport objectif à l'histoire, et partant relativiste, est fondamental, car in fine, nous devons interpeller l'histoire, comme l'avait fait Ibn Khaldoun, dans toutes ses séquences. On ne peut bien sûr nier la forte influence culturelle de l'Orient, depuis Oqba, mais comment peut-on nier la trajectoire verticale qui a présidé aux rapports de l'Afrique mineure avec on voisinage ? Cela était saillant avant l'Islam. Il n'était pas moins vrai avec l'Islamisation. Les deux rives se rapprochent et cohabitent dans un mariage manifeste, comme en Andalousie, en Sardaigne, en Sicile. Elles peuvent aussi entretenir des relations cachées, via des conseillers, des courtisans, des commerçants, des concubines ou épouses, des aventuriers, ceux qu'on appelait les Renégats, et autres avatars. Les deux rives peuvent divorcer aussi, et le divorce pourrait être douloureux. Qu'en pense à ses enfants communément connus par les Morisques, chassés de leur terre en Andalousie.

Chaque fois qu'il y a eu divorce, c'était toujours par la référence à des idéologies messianiques d'inspiration religieuse : jihad ou Reconquista avec son corollaire l'inquisition.

Par le sud, l'Afrique mineure, était constamment irriguée par des flux migratoires, souvent portés par des discours messianiques. Ainsi est la ruse de l'Histoire. Mais le mouvement pourrait être dans l'autre sens, vers le sud aussi, quand le Nord se recroqueville. C'était souvent des individus ou des groupes, en quête de l'aventure ou du gain matériel, ou pour prêcher la bonne parole, ou tout cela à la fois.

Avec l'avancée militaire, technologique et économique de la rive nord, la nostalgie a gagné des aventuriers d'Europe pour relier les deux rives, dans l'aventure coloniale. Ce qui devait être un mariage heureux fut un viol. Un viol traumatisant dont les séquelles se font sentir jusqu'à l'heure. Il faudra peut-être dire quelque chose de douloureux que la même malédiction qui avait frappé les enfants nés du mariage des deux rives, et qui furent expulsés de leur terre natale en Ibérie il y a de cela plus de quatre siècles, toucha d'autres enfants, nés dans nos contrées, chassés ou poussés à quitter une terre où ils étaient nés et qu'ils avaient contribué à défricher : je pense à ceux qu'on appelle « les pieds noirs ». Comment refuser à quelqu'un qui se définissait comme nord africain, l'attachement à cette terre ? Comment voudrait-on les voir tous sous le prisme déformant, de colons repus, arrogants et méprisants ?

Le socle historique nous rappelle le déterminisme géographique : Nous sommes africains portés par des rapports verticaux avec notre voisinage. N'est ce pas là l'appel ou le rappel de notre ancêtre Massinissa : « l'Afrique aux Africains ». Le socle historique devrait nous rappeler ce qui est plus important : Nous avons une structure mentale grecque tout autant qu'un passé latin. Corps et esprit ne peuvent, dans la conception grecque se tourner le dos, et ne doivent pas, pour nous, se tourner le dos. Rappelez- vous l'adage : un esprit sain dans un corps sain. Et comme avec Aristote, chaque chose a un pourquoi et une fin, qu'on décortique avec la raison. Revendiquer l'héritage gréco-romain ne serait pas une lubie. Il fut un temps où l'Afrique mineure était plus romaine que ne l'était la Gaule. Viendrait-il à l'esprit de la France d'aujourd'hui de renier les racines nourricières de sa latinité ou de son héritage hellénique ? Le rapport à la langue française ne devrait nous poser problème. La langue française s'intègre aisément à notre geste car nous avons adopté d'autres langues à travers notre histoire, et de surcroît elle sert nos desseins. Elle nous rattache à ce patrimoine gréco-romain que nous revendiquons et nous balise la voie, par un raccourci, à la modernité. Faisons nôtre la maxime de Kateb Yasssine : « la langue française est un butin de guerre ». Rappelons aussi son corollaire : je parle français pour dire aux Français que je ne suis pas français.

Quant à la vision qui devrait nous inspirer, ce qu'on pourrait appeler Weltanschauung, elle devrait être l'élément dynamique, le moteur qui actionne le devenir. L'assise géographique, la trame culturelle, sont des éléments statiques, sans incidence historique s'ils ne sont attelés à une locomotive, à un projet. Nous pourrons égrener les exemples de peuples, qui, dans des circonstances déterminées, par l'entremise de phares qui ont pavé la voie aux leurs, sont passés de l'état de force à celui de puissance. Furent-ils des outils de leur temps, déterminés par l'histoire, comme le veut l'orthodoxie marxiste ? Ou des acteurs indéterminés ? La question importe peu, mais l'histoire nous apprend que ces portes flambeaux sont indispensables pour tracer une voie. Fichte, Ziya Gop Alp, Herzl, Michel Aflaq, étaient des lampions qui allaient fédérer les leurs, en réaction à une blessure ontologique, et les inscrire dans l'aventure humaine, autrement dit à la modernité.

De tous ces exemples qu'il faut certes connaitre, décortiquer et en puiser la quintessence, il faudra forger le nôtre. Si certains ont eu le bonheur de réussir, ils n'ont pas tous échappé à l'emprise des vagues des « nationalismes » du XIXème siècle, avec comme soubassement, un substrat identitaire et son corollaire, la négation de l'Autre ou des « Autres ». La purification culturelle avait confiné des fois,, hélas, à des épurations ethniques. On connait les dérives du germanisme, les excès du touranisme dont le génocide des Arméniens et le déni des Kurdes, sont les facettes sombres. On ne peut passer sous le boisseau le péché originel du sionisme qui s'est fait sur le déni du peuple palestinien, selon l'assertion « un peuple sans terre, pour une terre sans peuple ». On ne s'attardera pas sur le simplisme du panarabisme ni de son échec. Nous ne pouvons nous permettre d'œuvrer par élimination. Nous avons le devoir de procéder plutôt par accumulation, en régulant les différents apports, les diverses composantes, par la foi en des valeurs communes. Il n'y pas de toile qui puisse tenir sans trame, et ce sont les valeurs qui font la trame. Les valeurs auxquelles nous souscrivons sont la liberté, au sens que lui donnait Benjamin Constant, c'est à dire la faculté d'agir, autrement l'accès au pouvoir, la justice au sens de John Rawls, c'est-à-dire participative, autrement dit l'accès des communautés à leurs ressources. Enfin la rationalité, par rapport aux choses, (la science), aux faits (les sciences sociales) et aux êtres (le contre social). Dans ce dernier aspect, nous nous inspirons de Rousseau, en mettant l'accent sur le contrat social, préalable pour dégager la volonté générale, et un cadre éducatif pour forger un homme nouveau. Il y eut un précédent dans l'histoire qui a réussi à fédérer les différents apports dans la foi commune en des valeurs, en mettant l'accent sur l'unité dans la pluralité, en faisant valoir et prévaloir, le peuple comme acteur et souverain, c'est celui des Etats Unis. Le peuple, qu'il ne faut confondre avec la masse, est certes un concept abstrait, mais c'est lui confère âme à la multitude, avec un ancrage géographique, une conscience historique, et un devenir. Il a la préséance sur tout. Il est la constante. Formes ou modes de gouvernance, configurations géographiques qui délimitent les pays, sont des variables qui au fil de l'histoire avaient mué. Les variables doivent être au service de la constante et non l'inverse. Le modèle américain était le premier fleuron de la philosophie des Lumières. Penchons- nous sur le modèle que sur sa source d'inspiration. Rêvons des Etats Unis d'Afrique du Nord.

Aytma d'istma :

Il n'y a de force dans cette phase que celle de l'esprit. Faisons- en notre arme. Il faut parler à ceux qui sont libres dans leur esprit ou voudraient l'être. Il faut que ceux qui parlent la langue première de nos contrées, soient libres dans leur esprit.

Il y a de cela soixante dix ans, un cri a porté dans nos contrés :

Kker mmis n umazigh

Tafuyet nex tulli-d ;

(Lève- toi, Ô, fils d'Amazigh

Notre soleil s'est levé)

J'entends ici même l'écho de ce cri de ralliement. J'hume les effluves du printemps, d'un printemps renouvelé qui nous fasse oublier les stigmates des deux précédents.

Je termine en citant ce beaux vers du poète allemand Novalis :

«Quand nous rêvons que nous sommes en train de rêver, l'heure du réveil est proche.»

Nous avons longtemps rêvé, et nos rêves furent souvent ponctués des fois de cauchemar. Nous sommes peut-être en train de rêver que nous sommes en train de rêver. N'est ce pas là l'heure du réveil ?

Homme libre, de contrée libre, tu es rendez vous de l'histoire. Sois ce que tu devrais être.

Tanemirt.

***Allocution de M. Hassan Aourid à l'Université d'été d'Agadir le 7 mai 2014**

L'amazighité : de l'identitaire au devenir*

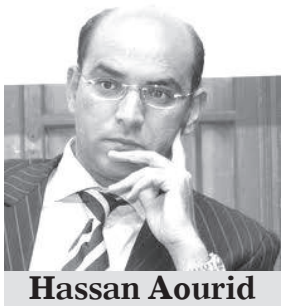

Hassan Aourid

Aytma d'istima, zeg mag tellam Azul fellawn

Au chevet de ma mère malade, il y a de cela quelques semaines, elle me conta cette parabole, comme pour me conforter, face aux vicissitudes de la vie. Des oisillons sont allés, me dit–elle, voir la cigogne, (la cigogne étant un mâle en amazigh), pour lui poser la question que voici :

– Dis, oncle, que fais–tu du haut de ta demeure, quand la bourrasque te surprend ?

– Je reste dans mon nid, leur dit la cigogne et ne bouge point, car toute bourrasque est passagère.

Des bourrasques avaient soufflé dans nos contrées, et dans notre instinct collectif de survie, nous avons peut–être muté, mais jamais quitté notre nid.

N'est–ce pas là, une génération déjà quand le regretté Mouloud Maameri, opéra un repli tactique en drapant de culturel ce qui est au fond existentiel. Il le fit, conscient des rapports de force, pour préserver l'essentiel. Les pouvoirs en place ne s'étaient pas trompés sur la véritable teneur de son discours et avaient sévi. Ici, on a pensé endiguer la lame de fond en procédant à quelques aménagements de forme. Une revue a été autorisée qui portait le nom, combien symbolique d' « Amazigh ». Mais comment pouvait–on chasser le naturel ? La revendication de notre culture fut brimée et l'appel à une relecture de notre histoire par le regretté Sidiqi Azaykou, lui valut la prison.

Nos ainés, comme la cigogne, se replièrent pour laisser passer la bourrasque. Ils avaient laissé des plumes, car, il faudra peut–être le rappeler, que de ces actes de résistances, on ne sort jamais indemne. On garde le sourire certes, on maintient la tête haute, on fait fi des calomnies, on brave les tracasseries, mais on ne vit pas la vie du commun des mortels quand on est habité par une idée. Et ce qui fait la vie : une famille, une demeure, une carrière, un pactole, tout cela vole en éclats pour un être mû par un idéal. Hommage à nos ainées qui ont fait de nous leur famille, leur demeure, leur carrière, leur fortune, et qui de leurs blessures respectives ont apporté un baume à notre blessure ontologique. Gloire à nos héros. Il n'y a pas de registre aussi grand pour les contenir, ni de mots capables d'exprimer notre déférence à leur égard. Fidélité à nos martyrs où qu'ils fussent. Comment ne pas se pas s'incliner ici à la mémoire d' Abbane Ramdan, Larabi Mhidi, Zerktouni, Amirouche, Mohammed Messadi, Moha Ou Herra, Krim Belcacem, Sifaw Mahroug, Boujema Hbbaz, Ag Baha n Mga, Massinissa Guermah, et ne veux point oublier.

Hommage à nos cadets où qu'ils soient, qui raniment la flamme de notre mémoire pour paver la voie de notre devenir, pour un printemps renouvelé, pour une tafsut tis–krat atteg tazegzawt. Un printemps fleuri et fécond que nous voulons éclore de notre terre. Pour une marche certaine n' tawada s' dat vers l'avant.

Aytma d' istma :

Quand la brise des Droits de l'homme s'est épandue, au lendemain de la chute du mur de Berlin, les maitres des céans, ici et là, ne pouvaient ignorer la cigogne qui trône sur les hauteurs. La cigogne ou l'aigle pour reprendre l'image de ce beau poème de Mohammed Chafik, « idder wayur ». On avait mis l'aigle dans une basse–cour, enfermé avec des poules qui le tournaient en ridicule. On finit par le sortir de la basse cour, mais on le voulait apprivoisé, sinon entravé pour qu'il ne prît jamais son envol…

Et des bourrasques soufflent toujours de ce chergui idéologique qui nous est familier, depuis des siècles..Elles soufflent encore. Mais rappelez vous ce qui me disait ma mère, « toute bourrasque est passagère ».

Et comment prendre son envol ? N'est pas là la question ?

La cigogne ou l'aigle se dévêt de son accoutrement culturel pour se parer de son sceptre existentiel. Tenir comme Jugurthen (Jugurtha) et Dihia. Devenir comme Memmis n'Izza (Massinisa) Awragh dit Saint Augustin ou Memmis n'Tachfin. L'aigle fait tomber le masque dont il se paraissait. Il brise les nœuds qui l'entravent. Il veut devenir acteur. Il se dégage d'une longue nuit où il fut maintenu en tutelle. Il pense et réfléchit avant de prendre son envol. Que dit l'aigle dans sa cogitation dont nous sommes ici témoins ?

Au commencement, il y a la géographie. Ernest Renan avait le mot juste pour faire valoir l'antériorité de l'espace territorial, appelons le, l'assise géographique, le cadre ou le théâtre dans lequel se déroule une geste. « Une nation, disait Renan, résulte du mariage d'un groupe d'hommes avec une terre ». La terre est la matrice, l'homme est la semence.

L'assise géographique n'a pas à être uniforme. Le peuple ou l'acteur de la pièce qui habite l'espace s'y identifie et porte souvent son nom : Les Arabes pour l'Arabie, les Assyriens pour la Syrie, notion chère au concepteur du nationalisme syrien Antoun Saadé, le Touranisme, la matrice idéologique des Jeunes Turcs, pour la chaine Touran. L'Egypte pour les Koptus, qui a donné par la suite les Coptes, avec le glissement sémantique qu'on connait.

On pourrait égrener les exemples : Francs et France. Cet espace qui est le nôtre, fut longtemps connu par la berbérie qui est le cadre où vivaient et vivent encore les berbères et le théâtre dans lequel s'est déroulé leur geste. Avec bien sûr des à coups, des scènes inachevées, des actes manqués, mais aussi de grandes épopées.

L'assise géographique est donc l'élément primordial. Peut–être devrons– nous en fixer les contours. La tâche est aisée parce que c'est un lieu commun, et notre assise géographique a été définie aussi bien par les Grecs, les Phéniciens, les Romains, les Arabes, que par les puissances européennes. Il s'agit de cet espace contiguë à Egypte qui s'étend de l'oasis de Siwa à l'Est, aux rivages de l'Atlantique, voire aux îles des Canaries à l'Ouest, et de la méditerranée au nord, jusqu'au grand Sahara au sud.

Le marqueur de cette assise géographique est la langue, expression du génie d'un peuple et de son interaction avec son milieu. Dans le cas d'espèce, les contours géographiques sont exprimés

par la langue certes, mais comme les peuples subissent des flux migratoires et des influences culturelles, la toponymie est un autre marqueur qui vient à la rescousse quand la langue cesse de l'être. Ouvrez une carte et jetez le regard sur les noms des lieux, y compris dans les espaces où on a cessé de parler l'amazigh, vous serez édifié sur les contours de l'assise géographique. Qu'est–ce un toponyme si ce n'est le témoignage sur les peuplades qui y ont vécus ? Fès, Tétouan, Anfa, Tazrout, Laghouat, Tichla, Boutilimit, Fezzan, Tajoura, Tala, sont autant d'indices sur ceux qui avaient meublé ces espaces, même si, dans ces contrées, on a cessé de parler la langue première.

La langue est l'expression du génie d'un peuple, de sa façon de penser, de sa philosophie de la vie. Dans « Discours à la nation allemande » de Fichte, si la nation est consubstantielle à la langue, elle n'en est pas réductible, car Fichte ajoute un autre élément fort important à mon sens, la façon de vivre la vie, de la concevoir et de la penser. Les langues évoluent et les parlers peuvent muter, de même que les peuples peuvent, sous diverses conditions, changer de langue, mais ils changent rarement de façon de sentir ou de vivre. L'Italien d'aujourd'hui ne parle plus le latin, la langue de ses ancêtres, mais il n'est pas moins le continuateur du génie latin. L'Egyptien a changé, au fil des millénaires, de langues, mais il est toujours marqué par ce que Noam Chomsky appelle, la structure profonde ou ce que Taha Hussein appelle, la personnalité égyptienne, idée reprise par la géographe Jamal Hamdane. Le Maghrébin, ou l'Amazigh, peut toujours parler l'Amazigh, comme il peut ne pas le parler, il n'en est pas moins marqué par son génie. Nos dialectes dits darija, portent l'empreinte du génie amazigh. Cela transparait dans l'intonation de nos darijas, la syntaxe, le lexique, et surtout notre face de penser et d'agir. Comme Jourdan qui faisait de la prose sans le savoir, le Maghrébin ou le nord–africain, quand il n'est pas amazighophone, parle l'amazigh sans le savoir, mais surtout pense en amazigh et se comporte en Amazigh.

La langue est donc l'habitacle du génie d'un peuple. C'est sa mémoire, mais aussi son code génétique culturel qui porte sa vision du monde et la conditionne à la fois. La langue amazighe est l'expression de notre génie. Face aux vicissitudes de l'histoire qui l'ont confinée à se retrancher, elle a valeur de symbole. Il est fondamental de rappeler qu'aucun peuple ne peut accepter le sacrifice de sa langue. Elle peut être vernaculaire, peu évoluée, mais elle s'identifie, pour son locuteur à sa mère. Quand bien même vous lui faites part de ses carences ou ses impotences, il vous sort le vers de Molière :

Guenon, si l'on veut, ma guenon m'est chère

Langue de la vie qui n'est pas handicapée par le poids de la sacralité et le formalisme que fait peser le fardeau du patrimoine, notre langue, l'amazigh, peut aisément évoluer. Je me permets de dire que le choix de sa transcription, déterminera son essor. Pour ma part, au risque de commettre une incartade, je plaide pour le caractère latin.

La langue arabe qui s'est mêlée à notre trame culturelle, qui a fondu dans les méandres d'une histoire millénaire, est aussi notre langue. Nous tenons à le réitérer pour qu'il n'y ait pas d'équivoque là–dessus. Nous n'en faisons pas un fétiche, car nous ne devons pas en avoir.

Nos élites à travers l'histoire devaient s'ouvrir au monde et apprendre d'autres langues valorisées et valorisantes, mais elles ne devaient aucunement se soustraire au génie immanent à notre assise géographique. Que se soit avec Apulée, Saint Augustin, Ibn Khaldoun, al Youssi, Kateb Yassine, Messaadi, Kheireddine, Kaouni, on trouve cette trame qui fait le « Maghrébin » ou l'Amazigh, un proche parent du Grec, qui comme lui, peut être tenté par l'anthropomorphisme, mais il est surtout marqué par une propension rationnelle. Il se démarque du Sémite porté sur les abstractions et l'expression imagée. Cela rebute l'Amazigh et l'indispose. Il se retrouve dans le concret. Quand bien même il adopte les religions du Sémite, il les fait couler dans son moule. Le monothéisme, dans sa pureté, rechigne à la figuration et à l'intercession. Le Maghrébin ou l'Amazigh, ne pouvait appréhender l'absolu qu'à travers des Saints et des intercesseurs à qui il peut parler et qui peuvent lui parler, comme le Grec avait ses dieux et ses oracles. La profession de foi du monothéiste est un abandon de la raison. Le Maghrébin attelle foi et raison dans le même fiacre. Qu'on pense à Saint Augustin, Ibn Rochd, ou Maïmonide.

Une assise géographique, disions–nous, dont le marqueur est la langue, c'est certainement la scène de la pièce ou de la saga, mais qu'en est –il de l'acteur que nous n'avons qu'esquissé ? Comment le définir ? Race ? Ethnie ? Peuple ?

On ne peut prétendre à une pureté ethnique, car non seulement l'idée est incongrue, mais dangereuse. On peut certainement parler de charpente ethnique sur laquelle se sont greffés d'autres affluences. On peut, tout aussi bien parler de trame culturelle commune, avec des ilots qui tirent leur force politique, culturelle ou économique, de leur liens avec des galaxies externes, autour duquel ils gravitaient ou continuent à graviter. Le phénomène est récurrent depuis la période romaine, voire phénicienne. L'acteur n'est pas réductible à une ethnie, à une race, ou à une identité..Ce sont des éléments vaseux qui s'apparentent à la formule chimique d'une molécule, comme l'oxygène et l'hydrogène pour l'eau. Il est peut–être nécessaire pour les chimistes des peuples d'en connaitre les composantes. La question est subsidiaire quand on pense au devenir. L'acteur ici, s'appelle peuple. Il est comme l'eau qui coule dans le fleuve. Eternelle. Les gouttes dégoulinent, s'agrègent pour former un flot qui coule, sans interruption. Avec certes des affluents qui alimentent le fleuve. Ils le grossissent. Ils peuvent altérer sa pureté par leur turbine, le sortir même de son lit, mais aussi l'enrichir pas leurs limons. Le fleuve a une source pure, une trajectoire sinueuse et une embouchure. Les deux lieux ou temps les plus importants d'un fleuve, sont sa source et son embouchure : savoir d'où on vient et vers où on va. Je reviendrai à cette image, en vous rappelant cette maxime de Jean Jaurès que je cite souvent : « c'est en allant vers la mer, que la rivière reste fidèle à sa source ». En définitive, c'est le devenir qui valorise la source et non l'inverse.

Une scène qui s'appelle l'assise géographique, un acteur, qui s'appelle le peuple ? Mais qu'en est–il de la pièce qu'on devrait jouer ?

Le texte est à écrire. Il doit se conformer à deux considérations fondamentales :

- Le socle historique et une vision du monde.

Le socle devrait intégrer toutes les séquences de la geste d'un peuple. Il arrive, par des effervescences de l'histoire, qu'on veuille faire table rase sur les séquences précédentes. L'idéologie ici supplante la science. La révolution française qui pensait faire table rase de l'héritage de l'Ancien régime, en adoptant même un nouveau calendrier, fut rattrapée par ce que Hegel appelle la ruse de l'histoire. Il ne fut jamais question d'une coupure mais d'une continuité. Il faudra ici relire « l'Ancien régime » de Tocqueville, pour être édifié combien il coûte cher de faire des ponctions sur sa mémoire.

Dans le cas d'espèce, les lectures idéologiques en vogue, n'ont focalisé que sur une séquence de l'histoire de l'Afrique mineure, celle qui avait commencé avec la chevauchée d'Oqba. Nous savons bien sûr, par les récits d'historiens et de chroniqueurs sérieux, dont Ibn Hawqal ou Ibn Khaldoun que l'islamisation sous les Omeyyades se voulait d'abord une domination arabe et que nos ancêtres y avaient opposé une résistance farouche, d'abord avec Dihia, et puis, en retournant contre le conquérant ses propres armes, en se portant les champions des idéaux proclamés, par le truchement du Kharijisme, cette version égalitaire de l'Islam et qui demeure encore prégnante, de manière manifeste, dans le djebel N' foussa, Djerba, le Mzab, et de manière latente dans le rigorisme religieux des oasis au Maroc ou en Maurétanie, même si le kharijisme avait disparu dans ces contrées.

Le rapport à l'Islam a oscillé entre la tendance d'amazigher l'islam qui devait disparaitre, celle portée par les Bourghwatas (peut–être faudrait–il prononcer aussi Boulghwatas, le l et le R, sont en amazigh interchangeables, et que Laghwat serait une survivance philologique des Bourghawatas, et pourquoi pas sémantique). L'autre tendance qui a eu le bonheur de réussir, celle qui voulait islamiser l'amazighité, porté par les Almoravides.

→

ⵙⵜⴰⵏⴷⴰⵔⴷ ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖⵉ

Ya ⴰ a ا	Yab ⴱ b ب	Yag ⴳ g گ	Yagʷ ⴳⵯ gʷ گُ	Yad ⴷ d د	yaḍ ⴹ ḍ ض
Yey ⵉ e	Yef ⴼ f ف	Yak ⴽ k ک	Yakʷ ⴽⵯ kʷ کُ	Yah ⵀ h ه	Yaḥ ⵃ ḥ ح
Yaɛ ⵄ ɛ ع	Yax ⵅ x خ	Yaq ⵇ q ق	Yaj ⵊ i ي	Yi ⵉ j ج	Yal ⵍ l ل
Yam ⵎ m م	Yan ⵏ n ن	Yu ⵓ u و	Yar ⵔ r ر	Yaṛ ⵕ ṛ ڕ	Yaɣ ⵖ ɣ غ
Yas ⵙ s س	Yaṣ ⵚ ṣ ص	Yac ⵛ c ش	Yat ⵜ t ت	Yaṭ ⵟ ṭ ط	Yaw ⵡ w ۋ
Yay ⵢ y ي	Yaz ⵣ z ز	Yaẓ ⵥ ẓ ژ			

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏⵜⵜⴰⵡⵉⵔⵉⵜ
www.amadalpresse.com

www.amadalpresse.com
www.facebook.com/Amadalpresse

٤٥٠٥ ٥٠٩٥٥٠١

.٥٢٠ ٤٥٠٤ ٢٥٠٤ ٢٥٠٤ ٢

ⵜⵉⵎⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵡⴰⵙⵙⵓ

ⵜⵉⵏⵉ ⵏ ⵓⵙⵙⵏ,ⵜⴰⵣⵍⵉⵖⵜ ⴰ ⵓⵖⵎⵏ ⵎⴰⵙⵙⵓⵍⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⵙⵙⵓⵍⵉⵏ ⴰⵢ ⵣⵣⵏ ⴰⴻⵏⵓⵍⵓ ⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵔⵉ

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⴷⴰⵍⵜ
www.amadalpresse.com

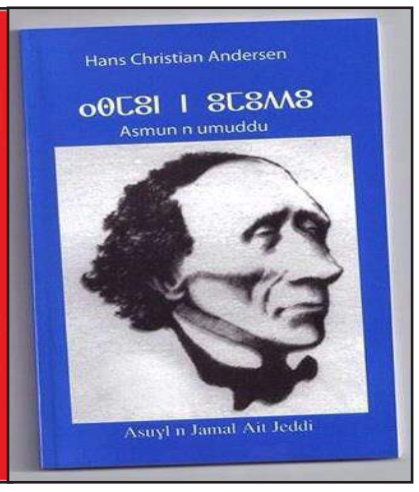

ⵙⵔ ⵜⵉⵏⵓⵔ? Jusqu'à quand

Ministère chargé des Marocains Résidant à l'Etranger
ⵜⴰⵏⵢⵓⵎⵄⴰ ⵣⵜⵜⵓⵔⵜⵔⵏ ⵙ ⵣⵜⵓⵢⵇⴰⵙⵣⵏ ⵣⵎⵓⴰⵢⵏ ⵠ ⵓⵜⵓⵠⴰⵎ

Cabinet ⵜⵣⵙⵄⵙⵣ
Division des Affaires Générales ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵣⵍⵓⵎⵄⴰ ⵣⵜⴰⵏⵍ
Service du Personnel ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵍⴰⵙⵔ
Service du Budget et du Matériel ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵙⴰⵠⵣⵎ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵍⴰⵙⵓⵜ
Service de l'Information ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵏⵢⵜⵣⵙ
Secrétaire Général ⴰ ⵙ ⴷ ⵢ ⴰ ⵙ ⵜⴰⵏⵍ
Direction de l'Action Economique et Socio-culturelle ⵜⴰⵏⵜⵜⴰⵎⵄⴰ ⵏ ⵜⵠⴰⵏⵜⴰ ⵜⴰⵡⵓⵜⵜⴰ ⴷ ⵜⵏⴰⵜⵙ-ⴷⵓⵄⵙⵙⵏ
Division des Affaires Economiques ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵣⵍⵓⵎⵄⴰ ⵣⴷⵓⵜⵙⵙⵏ
Service des Etudes de l'Action Economique ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵎⵙⴰⵍⵍ ⵏ ⵜⵠⴰⵏⵜⴰ ⵜⴰⵡⵓⵜⵙⵙⵏ
Service de la Réinsertion ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵙⵔⵓⵙⵛⵖ
Service de la Communication ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵜⵖⴰⵍⴻ
Division de l'Action Socio-culturelle et Educative ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵜⵠⴰⵏⵜⴰ ⵏ ⵓⵙⵠⵜⵜ ⴷ ⵜⴰⵏⵜⵜⴰ-ⴷⵓⵄⵙⵙⵏ
Service de l'Action Socio-culturelle ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵜⵠⴰⵏⵜⴰ ⵜⴰⵏⵜⵜⴰ-ⴷⵓⵄⵙⵙⵏ
Service des Activités relatives à l'Enseignement et à la Formation ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵓⵜⵣⴷⵏ ⵣⵎⴷⵏⵣⵏ ⴷ ⵓⵙⵙⵜⴷ ⴷ ⵓⵙⵜⵜⵓⵠ
Service de l'Acceuil ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵙⵜⴰⵙ
Direction des Emigrés ⵜⴰⵏⵜⵜⴰⵎⵄⴰ ⵏ ⵣⵜⵓⵎⵍⴰⵠⵏ
Division de l'Emigration ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵜⵎⵓⵠⵏ
Service Europe ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵓⵙⵓⵙⵙⴰ
Service Amérique Asie ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵜⵜⴰⵙⵔ ⴷ ⵓⵙⵛⴰ
Service des Pays Arabes et Africains ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵜⵜⵣⵎⴰⵙ ⵜⵣⵃⵓⵙⵙⵏ ⴷ ⵜⵣⵀⵓⵙⵔⴰⵏⵏ
Division des Affaires Juridiques internationales et de la Documentation ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵣⵍⵓⵎⵄⴰ ⵓⵙⵙⵣⵉⵏ ⵣⵠⵓⴰⵢⵎⴰⵏ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵓⵙⵜⵠⵙ
Service desAffaires Juridiques ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵍⵓⵎⵄⴰ ⵓⵙⵙⵣⵉⵏ
Services des Relations internationales ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵎⴰⴷⴰⵍⵣⵏ ⵣⵠⵓⴰⵢⵎⴰⵏ
Service des Etudes et de la Documentation ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵎⵓⴰⵍⵍ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵓⵙⵜⵠ

Ministère des Affaires Générales et de la Gouvernance
ⵜⴰⵏⵢⵓⵎⵄⴰ ⵏ ⵣⵍⵓⵎⵄⴰ ⵣⵜⴰⵏⵜⴰ ⴷ ⵜⵣⵏⵓⵙⵄⵉ

-Le Cabinet ⵜⵣⵙⵄⵙⵣ
-Secrétariat Général - ⴰⵙⵓⴷⵢⵙ ⴰⵜⴰⵏⵜⴰ
-Inspection Générale- ⴰⵛⵓⵎⵛⵓ ⴰⵜⴰⵏⵜⴰ
-Etablissements sous Tutelle :ⵣⵢⵓⵙⵣⵙ ⴷⴷⴰⵍ ⵜⵣⵢⵢⵓⵎⵄⴰ
-Caisse de compensation ⴰⵎⴰⵏⵣⵇ ⵏ ⵓⵜⵙⴰⴰ
- Unité de Contrôle de Gestion ⵜⴰⵢⵓⵔⵜ ⵏ ⵓⵇⴰⴷ ⴷ ⵓⵙⵓⵏⵢⵓⴷⴷⵓ
- Unité d'Entraide Internationale ⵜⴰⵢⵓⵔⵜ ⵏ ⵓⵜⵢⴰⵍⴰⵙ ⴰⵠⵙⴰⵢⵎⴰⵏ
- Direction de la Compétitivité et des Tarifs ⵜⴰⵏⵜⵜⴰⵎⵄⴰ ⵏ ⵜⵣⵏⵓⵄⵄⴰⴷⴰ ⴷ ⵜⵣ ⵍⴰⵎⵣⵜⵠⵣⵏ
-Division de Développement d'Entreprise et d'Investissement et du Climat des Oeuvres ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵓⵙⵏⴷⵎ ⵏ ⵜⵏⵓⵇⵙⵙⵜⵣⵏ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵓⵙⵜⵠⵙ ⵏ ⵜⵜⵓⵔⵉⵙⵜ
Service d'Entreprise et d'Investissement ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵜⵏⵓⵇⵙⵙⵜ
Service de la plus petite Entreprise ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵜⵏⵓⵇⵙⵙⵜ ⵣⵜⵎⵎⵣⵖⵏ ⴰⵔⵔ"
Service de Promotion du Climat des Oeuvres ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵓⵙⵙⵢⵎⵓ ⵏ ⵓⵏⵎⵓⵍⵣ ⵏ ⵜⴰⵜⵜⵓⵏⵜⵣⵏ
Division des Services Publics et Sociaux et des Professions ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵣⵙⵓⵎⵣⵜ ⵓⵏⵙⵣⵎⵏ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵜⵏⵓⵏⵍⵍ
Service des Services de Distribution ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵙⵓⵎⵣⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⴷⵓⵜⵔ
Service des Services sociaux et des Autres Professions ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵙⵓⵎⵣⵜ ⵣⵜⵓⵏⵍⵍ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵜⵏⵓⵏⵣⵣⵏ ⵜⵣ-ⵢⵢⴰⴻ
Division des Industries et des Matières Alimentaires et Energiques ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵣⵔⵙⴰⵢⵏ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵣⵜⴰⵎⵣⵏ ⵣⵏⴰⵍⵍⴰⵢⵏ ⴷ ⵣⵎⵓⵙⴰⵍⵍ
Service des Matières Energitiques ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵜⴰⵎⵣⵏ ⵣⵎⵓⵙⴰⵍⵍ
Service des Produits Agricoles et Tansformatifs ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵀⴰⵙⵣⵙⵏ ⵣⵀⵓⵙⵔⴰⵙⵏ ⴷ ⵣⴷⵓⵢⵣⵎ

Direction de Gouvernance ⵜⴰⵏⵜⵜⴰⵎⵄⴰ ⵏ ⵜⵣⵏⵓⵙⵄⵉ
Division de Technique et de Suivi des Politiques Publiques ⵜⴰⵏⵔⴰⴻⵜⴰ ⵏ ⵓⵎⴰⵎⵣⵎ ⴷ ⵜⵣⵜ ⵓⵀⵀⴰⵇ ⵏ ⵜⵙⵓⵙⵜⵣⵏ ⵜⵓⵏⵙⵣⵎⵣⵏ
Service des Secteurs Economiques et Pruductifs ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵇⵓⵙⵙⴰ ⵓⴷⵜⵣⵙⵏ ⴷ ⵓⵀⵙⵣⵙⵙⵏ
Service des Secteurs Sociaux ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵣⵇⵓⵙⵙⴰ ⵣⵜⵓⵏⵍⵍ
Service de Gouvernance Locale ⵜⴰⵏⵙⴰⵄⴰ ⵏ ⵜⵣⵏⵓⵙⵄⵉ ⵜⴰⴷⵣⵔⴰⵜ

RENCONTRES À M'RIRT ET À KHÉNIFRA
L'INITIATIVE NATIONALE POUR LA MISE EN ŒUVRE POPULAIRE DE L'OFFICIALISATION DE L'AMAZIGHE, ENTAME UNE DEUXIÈME TOURNÉE DANS LA RÉGION DU MOYEN ATLAS

Poursuivant les objectifs de l'initiative nationale pour la mise en œuvre populaire de l'officialisation de l'amazighe, et après les activités et réunions dans le sud-est du Maroc, une deuxième tournée a eu lieu dans la région du Moyen Atlas, plus concrètement dans les villes de M'rirt et de Khénifra.

Ainsi le Bureau exécutif de l'Association des délégués de la tribu d'Ait Sgougou, en partenariat avec l'Assemblée Mondiale Amazighe –Maroc, a organisé une rencontre de de communication ouverte sur: " l'initiative nationale pour la mise en œuvre populaire de l'officialisation de l'amazighe " , le vendredi 29 mai dernier à la maison de la culture, avec la participation d'Amina Ibnou-Cheikh, de Rachid Raha, d'Addi Lihi, d'Aissa Akaoui, de Mohamed Oushabou et avec la modération de Mohamed Boussaidi.

Quand à la ville de Khénifra, c'est le Réseau Marocain des Droits Humains, en partenariat avec l'Assemblée Mondiale Amazighe –Maroc, qui a organisé une rencontre ouverte avec la participation de plusieurs responsables associatifs de la région du Moyen Atlas et de la province de Khénifra, le samedi 30 mai au siège de la Chambre de Commerce, de l'industrie et des Services, rencontre qui a été modéré par le président du RMDH, M. Aissa Akaoui.

OBJECTIFS DE L'INITIATIVE NATIONALE POUR LA MISE EN ŒUVRE POPULAIRE DE L'OFFICIALISATION DE L'AMAZIGHE

A- Contexte de l'initiative

Sûrs des capacités culturelles, linguistiques, économiques, sociales et politiques du peuple amazigh; évoquant les expériences des peuples du monde qui ont réussi à imposer leurs droits sans violence et en s'appuyant sur la personnalité collective, loin de l'attentisme et du refus d'assumer la responsabilité ;

En raison du rôle de la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe pour asseoir la démocratie et initier le changement escompté de manière progressive, et accompagnant les aspirations du peuple marocain pour un Etat respectueux des pactes internationaux des droits de l'homme et des peuples et fondé essentiellement sur les principes démocratiques ;

Constatant la position négative de l'Etat marocain et ses différentes institutions qui ne respectent pas leurs promesses et engagements vis–à–vis des Amazighes et de l'amazighité; En effet, le simple fait d'écrire en amazighe reste limité, après un demi siècle de marginalisation totale, de racisme et de ségrégation contre leurs éléments constitutifs ;

Et après environ quatorze années de la création de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, et environ quatre ans après l'officialisation de l'amazighe dans la constitution et qui reste sans effet ;

Et eu égard aux différentes politiques étatiques qui consacre une réalité lamentable qui minimise les droits linguistiques et culturels amazighes, par la non intégration de l'amazighe dans les différents secteurs de l'Etat, tout en conservant uniquement l'officialisation de l'amazighe dans le texte constitutionnel et marginalisation tout ce qui est amazighe ;

En plus de ces considérations, nous constations le recul des acquis amazighes : au niveau de l'enseignement de l'amazighe, l'Etat n'a pas respecté les conventions qu'il a signé dans ce domaine, et concernant les médias, la chaine amazighe, depuis sa création, n'a connu aucune évolution, et le reste des chaines ignore le pourcentage défini dans les cahiers des charges pour l'amazighe (La Une ; 2M, Medi1sat …) ;

Et convaincus que l'Etat et ses différentes institutions ont failli à leur devoir vis–à–vis du peuple amazighe, nous avons décidé de faire recours à la volonté populaire par le biais de l'initiative nationale qui a pour dessein la mise en œuvre populaire des droits linguistiques et le lancement d'une dynamique amazighe visant à consacrer les droits amazighes de manière pacifique.

B- Parmi les objectifs de travail collectif à réaliser :

– La participation effective à la consécration de tous les droits culturels et linguistiques amazighe par la société pour faire endosser la responsabilité à l'Etat qui fait des déclarations sans les assumer ;

– La pression populaire pour la consécration de tous les droits économiques, sociaux et politiques des Amazighes par l'application réelle et totale des pactes internationaux des droits de l'homme et des peuples ;

– La création de mécanismes personnels pour mettre

fin à toutes les formes de ségrégation et de discrimination à base de la race et la consécration de l'égalité totale entre les citoyens devant l'Etat ;

– L'action pour mettre en relief la vraie identité du peuple marocain comme peuple amazighe qui a subi, durant des décennies l'arabisation et la francisation et leurs conséquences linguicide et culturelle, en plus de l'action pour actualiser la constitution marocaine pour qu'elle soit cohérente avec la réalité dans l'avenir ;

– La sensibilisation quant à la conscience nationaliste amazighe pour renforcer la fierté de la personnalité amazighe et sensibiliser les citoyens de leur rôle fondamentale dans la protection de leurs droits linguistiques et culturels qui équivalent à la protection de leur existence ;

Les participants à l'initiative

– Les citoyennes et les citoyens ;

– Associations, tribus et cadres de la société civile, syndicale, politique et juridique ;

–Imazighen partout dans le monde, individuellement ou dans des cadres.

C- Les mécanismes de travail et manière d'exécution de l'initiative

Première étape :

– la participation à l'organisation de rencontres qui sont couronnées par la signature de déclaration incluant la démarche de mise en œuvre populaire des droits amazighes par les cadres de la société civile, les tribus, les femmes et les enfants ainsi que les cades de la société politique (des projets de communiqué seront élaborés, individuellement, et comportant les articles relatifs aux engagements et leurs référentiel juridique et légal) ;

– L'organisation de rencontres et de grandes conférences régionales périodiques par les cadres associatifs civils, ouvertes aux citoyennes et citoyens et ayant pour objectif le lancement d'une dynamique qui couvre toutes les villes et campagnes dont les cadres de la société civil seront le moteur principal, et qui se base sur la participation effective des citoyens, et ce par le biais de campagnes de terrain, en plus de la multiplication des rencontres, des conférences et des festivals de sensibilisation, dans le cadre de la mise en œuvre populaire des droits amazighes ;

– La mise en place des conditions objectives pour l'organisation du congrès national amazighe.

Deuxième étape : mener une campagne de sensibilisation qui comporte ce qui suit :

– Elaboration et diffusion d'avis, de communiqués et d'appels qui confirment le rôle du citoyen quant à la mise en œuvre des droits linguistique et culturel sans attendre l'Etat et ses différentes institutions, accompagnés d'explications quant à la capacité du citoyen à imposer l'amazighe dans l'espace public, par des actions simples fondées sur la force de la loi ;

– Elaboration et collecte de pétitions revendicatives ;

Notre objectif est de faire participer le citoyen et les cades de la société civile et politique ainsi que les individus et les tribus fiers de leur identité, pour la mise en œuvre de l'amazighité en tant que langue et culture, sans l'appui de l'Etat qui refuse d'assumer ses rôles.

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

www.amadalpresse.com

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 175 / 13 Juin 2015 – 1 2965 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LE POURQUOI DE L'INITIATIVE NATIONALE POUR LA MISE EN ŒUVRE POPULAIRE DE L'OFFICIALISATION DE L'AMAZIGHE

* L'amazighe, quatre ans après l'officialisation… Une réalité lamentable caractérisée par la marginalisation et l'atermoiement

Quatre ans sont passées après l'officialisation de l'amazighe dans la constitution marocaine, réformée, suite aux contestations de la jeunesse marocaine en 2011. Et la réalité de l'amazighe au Maroc n'a connu aucun changement digne d'être évoqué. Bien plus, tous les chantiers s'y afférant, ont été suspendus, y compris ceux lancés une année avant l'officialisation.

La ségrégation contre l'amazighe continue de manière inédite. Dans ce sens que s'exprimer en amazighe au sein du parlement fut interdit depuis 2012. En plus du recul au niveau de l'enseignement de l'amazighe et l'absence de l'amélioration de la situation de l'amazighe dans les médias et son exclusion totale dans le processus de son intégration dans les secteurs de l'Etat marocain.

Et ce, en dépit de ce qui suit :

– L'officialisation de l'amazighe dans la constitution marocaine depuis quatre ans ;

– Les Discours du Roi Mohammed VI dans lesquels il a appelé à activer l'officialisation de la langue amazighe ;

– La substitution du vocable « Maghreb arabe » par le vocable « Grand Maghreb » dans le préambule de la constitution ;

– La création de l'Institut Royal de la Culture Amazighe depuis 2001 ;

– La consécration du caractère tifinaghe comme caractère officiel pour écrire l'amazighe depuis 2003 ;

– L'intégration de l'amazighe dans le système éducatif depuis 2003.

Et continue ce qui suit :

– L'ignorance et la non consécration du nouvel an amazighe comme fête nationale et officielle et congé payé, bien que les jours de naissance de Jésus et de l'année de l'hégire furent consacrés comme fêtes officielles ;

– L'ignorance totale de la mise en œuvre du caractère officielle de la langue amazighe via la promulgation de sa loi organique. En effet, suite à la déclaration du Chef du gouvernement quant à la promulgation de cette loi durant le mandat législatif actuel qui dure jusqu'à 2016, ce dernier est revenu dans sa déclaration, de l'année dernière, pour affirmer que la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe, est entre les mains d'instances Suprêmes et qu'il n'est pas responsable à lui seul. L'on s'interroge sur la nature des « instances Supérieures », du fait qu'au sein des instances de l'Etat n'existe aucune dénommée « instances supérieures ». Ce fait est en contradiction avec les déclarations ultérieures du chef du gouvernement. Et se référer à des instances indéfinies, constitue un désengagement dangereux quant à la responsabilité du gouvernement et une défaillance relative à ses prérogatives qui lui sont attribuées par la constitution ;

– L'ignorance du Ministère de l'intérieur de la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe et du caractère tifinaghe au sein des institutions s'afférant à sa gestion directe et celles soumis à sa tutelle, y compris la simple écriture des noms de rues, d'avenues et des enseignes de circulation ainsi que les plaques d'informations et celles des institutions sécuritaires qu'il dirige – voitures et sièges– en langue amazighe. De même que la re–nomination de diverses villes et lieux, par leurs noms amazighs authentiques et qui ont été arabisé à dessein.

– L'ignorance du Ministère de l'équipement de la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe et de son caractère tifinaghe dans tout ce qui relève de sa tutelle (gares routières, moyens de transport, auto–routes…) ;

– L'ignorance du Ministère de la communication du viol de la constitution et des cahiers des charges relatifs au pourcentage de diffusion en amazighe dans les médias audiovisuels, en plus de la continuité d'un nombre de chaines et de radios ainsi que les sites officiels, à propager un discours d'avant l'officialisation de l'amazighe, fondé sur les slogans du nationalisme arabe, à titre d'exemple : l'usage du vocable « patrie arabe » ou « nation arabe ou « Maghreb arabe » ;

– L'indifférence du Ministère de l'enseignement qui tâtonne et recule au niveau de l'enseignement de l'amazighe, en plus du plan élaboré par le même ministère, qui s'étale jusqu'à 2030 et qui se base sur l'arabe sans citer l'amazighe, bien que l'intégration de ce dernier dans l'enseignement remonte à 2003. A cela s'ajoute le rapport du Conseil supérieur de l'éducation relatif à la réforme de l'enseignement qui ignore totalement la place de l'amazighe dans l'enseignement sous prétexte de la non promulgation de loi organique s'y afférant ;

– L'ignorance du Ministère des affaires étrangères de l'officialisation de l'amazighe dans le domaine de ses politiques éducatives, médiatiques et autres qui ciblent la communauté marocaine à l'étranger. Bien que cette communauté amazighe, dans sa majorité, ne parle pas arabe mais parle la langue amazighe au côté des langues de pays du monde où elle vit ;

– La continuation du Ministère de la culture de sa politique d'avant l'officialisation de l'amazighe qui se base sur le soutien aux travaux et productions écrits en langue arabe, sans fournir aucun effort pour consacrer le nouveau Maroc qui a adopté deux langues officielles pour le pays ;

– La continuation du Commissariat ministériel des droits de l'homme et le Conseil national des droits de l'homme à ignorer le génocide culturel et linguistique dont les Amazighes sont l'objet durant six décennies ainsi que la réalité de la nouvelle constitution qui a officialisé la langue amazighe ;

– La continuation de l'ignorance des manifestations des Amazighes au Maroc pour revendiquer leurs droits et, particulièrement à Imider où les Amazighes tiennent un sit–in pour la troisième année, le plus long dans l'histoire du Maroc, en plus de l'incarcération des détenus du mouvement culturel amazighe à la prison de Toulal de Meknès ;

– Absence complète de l'amazighité dans les actions et initiatives du ministère des Habous et des Affaires Islamiques comme les programmes de l'alphabétisation des adultes, avec la continuation de l'exploitation des mosquées où des discours continuent à se faire contre les amazighes.

– La même chose pour le ministère du Développement Social de la Famille et de la Solidarité qui ignore totalement la langue et l'identité amazighes, et ne se préoccupe guère d'intégrer l'enseignement de celle–ci dans l'éducation informelle.

– La continuation des interventions violentes des forces de sécurité et la répression des contestations des amazighes dans différents régions du Maroc : arrestation et humiliation de dizaines de manifestants Amazighes.

En conclusion, nous affirmons ce qui suit :

– Nous considérons le report de la consécration des droits amazighes comme aventure dangereuse qui hypothèque l'avenir du Maroc et des générations futures, du moment que nous constatons l'indifférence de l'Etat à l'égard de la dynamique amazighe qu'il minimise, au moment où les Amazighes s'attendent à une politique de discrimination positive à l'égard de leur langue et culture comme compensation à plus d'un demi siècle de racisme et de marginalisation. Ils sont choqués par la non mise eu œuvre d'acquis fragiles obtenus après des luttes et des sacrifices dures durant des décennies ;

– Nous affirmons que nous nous adressons, dans le cadre de l'initiative de la mise eu œuvre populaire de l'officialisation de l'amazighe, au peuple marocain dans ses différentes composantes et à ses institutions civiles, syndicales et politiques, suite à l'échec des institutions officielles traditionnelles, gouvernement et parlement, qui n'ont pas assumé leur devoir constitutionnel et juridique, vis–à–vis de millions de citoyens amazighes.

*** Assemblée Mondiale Amazighe Maroc**

ضرورة إنشاء متحف أثري بالريف

يونس لوكيلي

تحتضن قاعة المعارض التراثية بحدائق الوداية بالرباط، ضمن فعاليات شهر التراث، منذ 18 ماي 2015، معرضا ل»حضارات ما قبل التاريخ بمنطقة الريف الشرقي» سيستمر إلى غاية 18 يوليوز، يقف خلفه عدد من الأساتذة الباحثين الذين كانت لديهم رغبة في إقامة متحف يضم القطع التاريخية والأدوات والتحف الأثرية التي تعود للفترة القديمة بالمنطقة الشرقية.

ويشكل المعرض فرصة للإطلاع على الكنوز الأثرية لمنطقة الريف الشرقي عبر العصور، التي تستحق متحفا أثريا دائما، على غرار مليلية القديمة، التي أقامت متحفا يضم بعض التحف الفنية الأمازيغية القديمة التي كانت في المنطقة من حلي وأدوات فلاحية، ومعرضا للصور إضافة إلى تحف أخرى منها المكتشفة في المنطقة، وكتب خاصة بتعليم اللغة الأمازيغية والتراث، أدرك الإسبان مكانتها اللائقة، خاصة وأن ثمة توجه على الصعيد العالمي نحو السياحة الثقافية بمفهومها الواسع.

ويعطي معرض الرباط كذلك، صورة عن الأهمية البالغة للكنوز الأثرية الريفية ك»أيفري ن اعمار» ذي القيمة العلمية الكبيرة، وهو موقع معروف عالميا وغير مجموعة من المفاهيم على الصعيد الدولي، ويوجد بجماعة آفسو على بعد حوالي 50 كلم جنوب مدينة الناضور، وتم اكتشافه منذ 1996 وانطلقت فيه الحفريات الأثرية سنة 1997، وقد مكنت تلك الحفريات من إماطة اللثام عن ترسبات بعمق أكثر من 6 أمتار تحتوي كلها على بقايا حضارات ماقبل التاريخ، ويعكس بالضبط تعاقب حضارتين أساسيتين هما الحضارة العطيرية والحضارة الايبيروموريزية.

وتمتد بقايا «أيفري ن أعمار» اعتمادا على النتائج المخبرية، على طول حقب زمنية تنتمي بصفة خاصة إلى حضارتي العصر الحجري الأوسط والعصر الحجري الأعلى، وتتكون اللقى الأثرية المستخرجة من هذه المغارة من أصناف مختلفة من الأدوات الحجرية كرؤوس الرماح وغيرها، التي استعملها الإنسان في صيد ومعالجة جلود الحيوانات الوحشية، إضافة إلى بقايا حلي وهياكل عظمية أدمية، وعظام حيوانات متوحشة، وأصداف بحرية من الناساريوس تعتبر من أقدم الحلي التي استخدمها الإنسان العطيري قبل ما يقارب 80000 سنة.

وبحكم الأهمية التاريخية والعلمية للمواقع الأثرية بالريف، ارتفعت أصوات تطالب بإنشاء متحف يضم محاصيل التنقيبات الأركيولوجية بغية التعريف بها وطنيا ودوليا، وبالتالي استثمار المواقع الأثرية في النهوض بالمنطقة تنمويا في إطار تنمية مندمجة تشاركية تعود بالنفع على ساكنة المنطقة.

وفي ذات الإطار تطالب فعاليات المجتمع المدني في منطقة الريف بإعادة تأهيل وتثمين التراث التاريخي بالمنطقة، وتوفير البنيات التحتية الضرورية التي تساعد على جذب الباحثين عن السياحة التاريخية والثقافية، وهو ما نلاحظه في المنطقة حيث نجد هناك مبادرات فردية في سبيل جمع التراث من قبيل مبادرة الباحث الناظوري اليزيد الدريوش.

هذا وتتواجد بمنطقة الريف مواقع أثرية هامة من ضمنها «إيعمورن إيفنطراس، إفري البارود، حاسي وينزكا، إيفري الحمام»، لكن نجد مآثر تاريخية تعاني من الإهمال والطمس، بل أصبح بعضها في مهب رياح المد العقاري الجشع ك»قصبة سلوان»، التي تتهددها معاول الهدم.

معرض تراثي في موضوع: "حضارات "ما قبل التاريخ بمنطقة الريف الشرقي

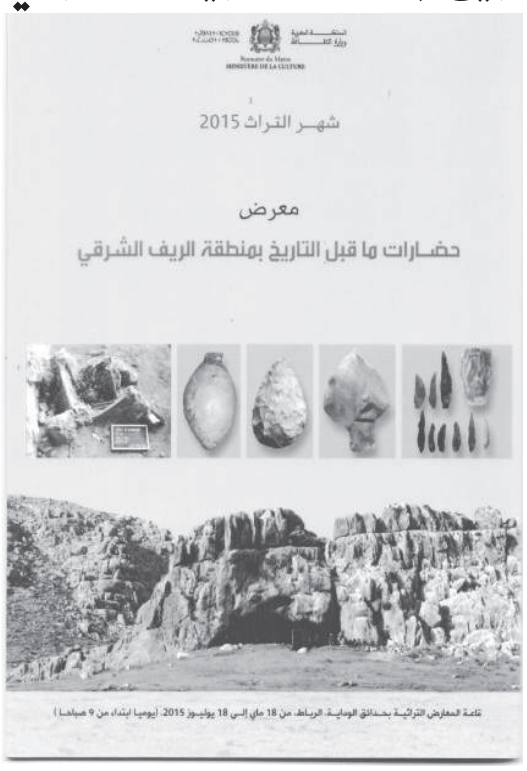

بمناسبة شهر التراث الذي يخلد سنويا خلال الفترة الممتدة من 18 أبريل إلى 18 ماي، تنظم وزارة الثقافة معرضا تراثيا في موضوع: "حضارات ما قبل التاريخ بمنطقة الريف الشرقي" .

يتناول المعرض تطور الاستقرار البشري بمنطقة الريف الشرقي خلال مختلف حقب ماقبل التاريخ (العصر الحجري القديم، العصر الحجري الأوسط، العصر الحجري الأعلى، العصر الحجري الحديث).

ويشكل هذا المعرض فرصة للزائر لاكتشاف أدوات وبقايا أثرية مهمة مستخرجة من مجموعة من المواقع الأثرية بالمنطقة أهمها إفري نعمار وحاسي وينزكا وإفري البارود وإفري أودادن... بالإضافة إلى لوحات ديداكتيكية تتضمن نصوصا وصورا ووثائق هامة.

يقام المعرض بقاعة المعارض التراثية بحدائق الوداية، الرباط، من 18 ماي إلى 18 يوليوز 2015، (يوميا من 9 صباحا إلى 6 مساء).

الرشيدية :فعاليات المجتمع المدني والمؤسسات تعمل معا على بحث مسألة الموارد المائية بالوسط الواحي

بحضور أزيد من عشرين جمعية تنتمي لأقاليم الرشيدية ،تنغير وفكيك، بالإضافة إلى وكالة الحوض المائي كير، زيز، غريس ، الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان، المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافيلالت، مندوبية وزارة البيئة ومندوبية وزارة التربية الوطنية، كلية العلوم والتقنيات بالرشيدية فضلا عن إدارات ومؤسسات معنية بقطاع الماء نظمت جمعية واحة فركلة للبيئة والتراث (AOFEP) يوم السبت 16 ماي 2015 بالرشيدية لقاءا جهويا لتحسيس المجتمع المدني حول وضعيةالموارد المائية في الوسط الواحي.

وتعمل جمعية واحة فركلة للبيئة والتراث منذ يناير 2015 باعتبارها نقطة الارتكاز الوطنية لشبكة الجمعيات للتنمية المستدامة للواحات (RADDO)، على بلورة مشروع "المساهمة في ارساءحكامة جيدة للموارد المائية بالواحات عبر تقوية قدرات المجتمع المدني وتفعيل دوره في المواكبة والتأثير على السياسات العمومية المتعلقة بقطاع الماء "، الممتد على مدى 18 شهرا بتمويل مشترك من طرف الصندوق العالمي للبيئة. ويهدف هذا المشروع إلى الاعتماد على خبرة فاعلي المجتمع المدني الواحيين من اجل حشد التأييد لأخذ الخصوصية الواحية بعين الاعتبار في السياسات والبرامج حول الماء خاصة قانون 95-10 حول الماء قيد المراجعة، ورفع توصيات واقتراحات ملائمةإلى صناع القرار.

وقد تضمن اللقاء عرض موجز لوثيقة تحليل الوضعية حول قطاع الماء في الوسط الواحي من انجاز خبير استشاري، وزعت نسخ منه على كافة المشاركين، الذين شكلوا ثلاث مجموعات ورشات لمناقشة جادة لوضعية الماء ضمت كل واحدة منها مشاركين عن أقاليم فكيك، الرشيدية، وتنغير.

تتميز الموارد المائية في واحات المغرب بنقص متزايد ملفت للنظر، وهو نتيجة للسياق الطبيعي الذي يتميز بالجفاف إضافة إلى تأثير السلوك البشري. ومن المتوقع في أفق سنة 2020 أن لاتتجاوز نسبة تغطية الاحتياجات من الماء للوسط الواحي87%. وتعتبر واحات

كلميم الأكثر تضررا حيث يتوقع تغطية الاحتياجات من الماء بنسبة 56% فقط.

فخلال عرضه اكد الخبير الاستشاري على ضرورة التفاعل والتحرك نحو التدبير المندمج للموارد المائية قبل الوصول إلى وضعية النقص الحادة ، وكذلك أهمية العمل مع كل الفاعلين والمتدخلين (إدارات، جمعيات ، فلاحين ، نساء ، شباب ...) وإلا فان الوضع سيستمر في التفاقم. وفي الاخير اشار إلى ان الماء في المغرب في متناول المغاربة عكس بعض البلدان حيث الموارد المائية مقسمة بينها ، مما يمثل ميزة وفرصة كبيرة للعمل بشكل فعال من اجل استغلالها.

بعد ذلك عمق المشاركون نقاش الوضعية المائية للمناطق الثلاث حول أربعة محاور : الفلاحة، تلوث المياه، الاستغلال المفرط للفرشة المائية، والمياه الصالحة للشرب، وقد صدرت عن الورشات عدة أفكار وتوصيات، بفضل تفاعل الجمعويين والإداريين كل بخصوص مناطقهم الترابية على حدة. واختتمت فعاليات اللقاء بنقاش شارك فيه كل المشاركين حول محتوى اللقاء وآفاق وتوقعات المشروع.

وسيشكل يوم 23 ماي 2015موعدا للإدارات العمومية وفعاليات المجتمع المدني لأقاليم زاكورة، ورزازات وطاطا ، بمدينة زاكورة من اجل لقاء جهوي مماثل.

وبعد استيفاء النقط المتعلقة بوضعية الموارد المائية في الوسط الواحي، ستنكب الجمعية رفقة كافة الشركاء على العمل على التشريعات التي تنظم مجال السياسة المائية وملاءمتها مع الوسط الواحي، عبر وثيقة جديدة للتحليل والوضعية.وسيتم تعميق النقاش بين مختلف الفاعلين عن طريق تنظيم سلسلة من الأنشطة)ورشات محلية،...) قبل رفع مجموع التوصيات المنبثقة عن المشروع إلى المشرعين، خاصة البرلمان المغربي والإدارات العمومية ذات الصلة خلال اللقاء الوطني الدي ستنظمه الجمعية في صيف 2016.

نداء إلى جمعيات المجتمع المدني بتافراوت حول الإكراهات الكبرى التي تواجه مجال الأركان و اللوز

علاقة بموضوع موسم جني ثمار اللوز والأركان بمنطقة تافراوت عامة وأحياء تازكا، إغير نتاركانت، أداي، أفلا واداي، دوتلزوغت وإليغ خاصة، والتي تعرف نوعا من الفوضى والممارسات العشوائية. وجهت جمعية اداي نداء إلى جمعيات المجتمع المدني، والساكنة المحلية والسلطات العمومية لتكثيف الجهود والتصدي لمثل هذه الممارسات التي تمس بهذا الموروث الإنساني والطبيعي.
وطالبت الجمعية، في بلاغ توصلنا بنسخة منه، بمنع رعي الأغنام والماشية بمزارع وممتلكات السكان بواحة تافراوت: المشروع المندمج الذي يندرج ضمن مخطط المغرب الأخضر والمجال الأخضر لبلدية تافراوت.
واكدت انه لا مجال للمنطقة الرعوية بالمجال الحضري لتافراوت و كذلك المجال الأخضر (خاصة الأحياء التي تعرف توافد مجموعة من القطعان)
ووجهت نداءها للمندوبية السامية للمياه والغابات وكذلك وكالة تنمية مناطق الواحات والأركان للعمل على إيجاد حل دائم لمشاكل الرعي الجائر وتفاقم ظاهرة اعتداء الخنزير البري على ممتلكات السكان. و العمل على توعية وتحسيس الساكنة بأهمية هذا التراث الإنساني. وإحداث دوريات لقنص الخنزير الذي يحدث أضرار بمحاصيل و ثمار الأركان واللوز بالإضافة إلى أشجار التين و الصبار بمعية جمعيات القنص بتافراوت و مصلحة المياه و الغابات و محاربة التصحر. وإحداث نظام داخلي، المعروف قديما ب نظام «أسقول» بمعية جمعيات المجتمع المدني المشكلة للأحياء المذكورة لتنظيم عملية جني ثمار الأركان و اللوز و الذي يمر عبر مراحل محددة لمناطق الجني. و التصدي لناهبي هذه الثروة الطبيعية و الإستغلال العشوائي لشجر الأركان بتبني مقاربة «إنفكورن وأضافن».
وشددت على ضرورة إعادة الإعتبار لهذا الموروث الطبيعي المحمي وطنيا ودوليا بالمنطقة والإهتمام بشجرة الأركان التي تعتبر من بين الموارد الأساسية بالنسبة للعديد من التنظيمات خاصة الجمعيات الفلاحية والتعاونيات وكذلك بالنسبة للعائلات. وتفاديا لأي احتقان بين الأهالي و مربي الماشية بواحة تافراوت و كذلك ناهبي ثمار الأركان و اللوز و عدم احترام حرمة ممتلكات الغير ندعوا ممثلي جمعيات المجتمع المدني لعقد اجتماع طارئ في الموضوع مع ممثلي السلطات العمومية لتافراوت و السكان يوم الأحد 14 يونيو 2015 بمقر جمعية أداي للحد من تفاقم الظاهرة و تحسيس السكان بأهمية هذه الفترة بالنسبة لأشجار الأركان وعدم جني ثمارها قبل حلول موسمها.
وأردف ذات البيان بأن التأثيرات السلبية للرعي الجائر يؤدي إلى التقليص من مساحاتها والتأثير على التوازن الطبيعي للبيئة داخل المجال، الذي يستنزف شجر الأركان. فكيف يمكن لأصحاب الأملاك من أراضي ومغروسات و محاصيل زراعية المضي قدما في تشجير الأراضي مع تواجد هذه الممارسات التي تمس بالفلاحة الصغيرة و العائلية بالمنطقة؟
فمنذ اجتماع الجمعيات سنة 2011 بمقر بلدية تافراوت الذي ارتأت فيه هذه الجمعيات تنظيم هذه العملية بتعيين مراقبين لهذه العملية. تبقى المبادرة رهينة لمجهودات أكبر فيما يتعلق بالتحسيس و التوعية، والرجوع إلى التنظيم المعروف ب»أسقول»، و تبني مقاربة «إنفكورن و أضافن» بمعية السلطات العمومية.
يذكر أن منظمة اليونسكو صنفت، بتاريخ 8 دجنبر 1998، شجرة الأركان تراثا إنسانيا، إذ أدرجتها ضمن شبكة المحميات في العالم، اعترافا مستحقا للخصوصية الثقافية والإيكولوجية لهذا المجال.وانسجاما مع المناخ الدولي بعد قمة الأرض بريوديجانيرو 1992 التي تبنت التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كخيار إستراتيجي لضمان مستقبل البشرية وفق مقاربة تشاركية أساسها الاستشارة والقرب والبناء الجماعي للقرار.

تنغير : سكان دواوير بإكنيون يطالبون بتعبيد الطريق المؤدية إليهم

محمد ايت حساين/تنغير

مرة اخرى طالب سكان دواوير تولاوالت _ اكرض نبغداد _ تنملالت _ اوعامر _ زاكر _ تكموت _ التابعة إداريا إلى الجماعة الترابية اكنيون باقليم تنغير، وزارة النقل والتجهيز واللوجستيك بضرورة تعبيد الطريق، خاصة بعد الأوضاع المتدهورة التي آل إليها، مشيرين أنهم قاموا برفع انشغالهم للعدد من المسؤولين بالوزارة المذكورة إلا أن طلباتهم بقيت حبيسة الأدراج، لتبقى معاناتهم مع الطريق مستمرة لتدل إلى أي درجة وصلت عجلة التنمية مسيرتها بهذه المنطقة.
وقال مستعملو هذه الطريق، إن الوضع لم يعد يحتمل خاصة وأنه لم تعد صالح للسير كاشفين عن المعاناة التي يعيشونها يوميا، والتي تحولت مع مرور الوقت إلى مصدر إزعاج لهم، بدءا بصعوبة اجتيازه بسبب الحفر وضيقها الأمر الذي زاد من معاناتهم خاصة عند تساقط الأمطار، حيث يتحول إلى مسرح للبرك المائية والأوحال، ما جعل اجتيازه أمرا صعبا على المواطنين خاصة التلاميذ المتوجهين إلى مقاعد دراستهم خوفا من سقوطهم وسط الأوحال، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بها سياراتهم نتيجة الحفر ما يجبرهم على تحمل مصاريف إضافية هم في غنى عنها، الأمر الذي أرقهم كثيرا معبرين في الوقت ذاته عن امتعاضهم الشديد من سياسة الإهمال واللامبالاة المنتهجة ضدهم من قبل وزارة النقل و التجهيز ، خاصة فيما يتعلق بوضعية الطريق الذي يشهد أوضاعا متدهورة، ناهيك عن ضيقه الأمر الذي زاد في معاناة تنقلهم، الأمر الذي أثار تذمرا لديهم ودفعهم لتجديد مطالبهم بتعبيد الطريق في أقرب الآجال للحد من معاناتهم اليومية.

تنغير : افتتاح معرض لمنتوجات الجمعيات والتعاونيات المستفيدة من برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

محمد ايت حساين/تنغير

بمناسبة تخليد الذكرى العاشرة لانطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، افتتح عامل اقليم تنغير السيد عبد الرزاق المنصوري رفقة رئيس المجلس العلمي المحلي ورئيس المجلس الاقليمي ورئيس المجلس البلدي وعدد من المسؤولين بإقليم تنغير يوم الاربعاء 27 ماي الماضي بساحة البريد ، معرض لعرض منتوجات الجمعيات والتعاونيات النشيطة في اقليم تنغير، والمستفيدة من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي نظمته عمالة تنغير، وستستمر ايام المعرض إلى غاية 31 ماي الجاري.
وضم هذا المعرض الذي تم افتتاحه من طرف عامل اقليم تنغير، ازيد من 40 جمعية وتعاونية، قاموا بعرض منتوجاتهم المجالية ومختلف المنتوجات التي تقوم هذه الجمعيات والتعاونيات على تسويقها.
وأشاد المستفيدون، بدور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تغيير شروط حياتهم نحو الأفضل، بفضل المشاريع التي ما فتئت تقدمها للساكنة المستهدفة.
وتروم هذه المبادرة التي تشرف عليها عمالة اقليم تنغير، حسب رئيس القسم العمل الاجتماعي بعمالة تنغير السيد محمد رفقي إلى تشجيع الجمعيات والتعاونيات على المزيد من العطاء لتحقيق اهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتوفير سبل التنمية المستدامة وتحقيق تكافؤ الفرص والانصاف والعدالة الاجتماعية في بعدها الشمولي وتشبيك جهود المعنيين لتنمية القطاعات الانتاجية المحلية ذات الاهداف الاجتماعية، وكذا اتاحة الفرصة للإطارات المعنية للتعريف بمنتوجاتها وتسويقها.
كما كان هذا المعرض مناسبة أيضا للوقوف على ما تم تحقيقه من انجازات ومكتسبات و الوقع الايجابي للمشاريع المنجزة على الفئات والمناطق المستهدفة من خلال الاطلاع على العديد من المشاريع التي تم انجازها منذ سنة 2005 إلى غاية السنة الجارية.
وتتوزع هذه الحصيلة على أربعة برامج تتسم بالنجاعة والتكامل والاتقائية وهي برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري وبرنامج محاربة الهشاشة والتهميش والبرنامج الأفقي بالإضافة إلى برنامج التأهيل الترابي ويتوخى هذا البرنامج تحسين مستوى عيش ساكنة المناطق الجبلية أو الصعبة الولوج، وتقليص الفوارق في الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية وخدمات القرب وفك العزلة.

يوم دراسي من أجل تنمية مستدامة للسياحة القروية بالريف

نظمت شبكة لتنمية السياحة القروية بالريف بالتنسيق مع المجلس الجهوي لجهة تازة الحسيمة تاونات كرسيف وجمعية الريف لتنمية السياحة القروية، يوما دراسيا يوم الجمعة 5 يونيو 2015 بمقر الجهة ، بحضور عدد مهم من المنظمات و الهيئات المهتمة بالسياحة القروية من الريف و من كتالونيا

وافتتح هذا اليوم بالتذكير بضرورة تثمين المؤهلات التاريخية، الثقافية والطبيعية لمنطقة الريف في إطار تنمية مستدامة للسياحة القروية وكذا التعرف على تجربة كتالونيا في هذا المجال

وتم تنظيم مجموعة من الورشات تمحورت حول رهانات التنمية السياحية والاقتصادية بالريف وعلاقته بالتقسيم الجهوي الجديد، والسياحة كنشاط اقتصادي في المناطق المحمية، وتقوية العلاقات بين الريف وكتالونيا، وموضوع مقاربة النوع الاجتماعي والسياحة المستدامة.

وقد خلصت الورشات الأربع إلى توصيات أكدت على امكانية إحداث توأمة بين الريف وكتالونيا حول تنمية السياحة القروية بالمناطق المحمية، وتنظيم أنشطة متبادلة(ندوات، أيام تواصلية ، معارض، ....) بين الريف و كتالونيا تهتم بالتعريف بما هو مشترك (الثقافة المتوسطية ، الفن، الطبخ، التاريخ، التشكيلات النباتية، الحيوانية والجيولوجية..) وبرمجة مشاريع تنموية من أجل تقوية العلاقة بين كتالونيا و الريف وعروض سياحية من أجل استقطاب سياح كتالونيا وإصلاح البنية التحتية الخاصة بالسياحة القروية، وضرورة الاهتمام بالمجالات الطبيعية و صيانتها من المخاطر المحدقة بها و تحسين ولوحيتها عن طريق التشوير، وإدخال أنشطة متنوعة إلى مجال السياحة القروية بالريف مع توفير الوسائل والمعدات اللازمة (الغوص، تسلق الجبال، الدراجات الهوائية، اكتشاف الكهوف ....) مع تنمية العنصر البشري، وانشاء مدارات ومسارات مجهزة و معلومة (دليل المجال) تشمل منطقة الريف، ووضع برامج تحترم أسس مقاربة النوع الاجتماعي من خلال تكوين النساء في المجال السياحي، وتشجيع وتأطير المرأة على العناية بالصناعة التقليدية و الطبخ الريفي التقليدي، وتوجيه و ارشاد التعاونيات النسائية بالريف في مجال التسويق والإنتاج و استغلال عقلاني للمواد الأولية الطبيعية اثناء الإنتاج، وضرورة احترام المواثيق الدولية في جل برامج الدولة التي تستهدف مجال السياحة القروية.

كما اكدت التوصيات على ضرورة تنظيم مهرجانات و مواسم شعبية للتعريف بالموروث الثقافي الأمازيغي و تشجيع السياحة الداخلية، ونشر ثقافة الاقتصاد التضامني وتشجيع التجارة العادلة، والتفكير في بلورة مشاريع خاصة بالنقل السياحي (سيارات رباعية الدفع، الدواب)، وتشجيع الوكالات السياحية بالاهتمام بالمناطق المحمية، وإيجاد صيغة ملائمة لانخراط الإعلام في تنمية السياحة القروية، والتعريف بالمنتوج السياحي من خلال إنشاء الخرائط، صفحة إلكترونية ، معارض...، وتوعية الساكنة المحلية بأهمية المجالات الطبيعية و اعتبار التراث الطبيعي و الثقافي موروث ثمين يجب صيانته قصد تثمينه، تكوين المرشدين السياحيين من وسط الساكنة، وإشراك الساكنة في جميع مراحل التأهيل السياحي للمجال من أجل الاستفادة المباشرة من عائدات السياحة.

الصحة المدرسية دعامة أساسية لتعزيز الحق في تمدرس الأطفال

نظمت جمعية الانطلاقة للتنمية والبيئة والثقافة بأفورار، يوما دراسيا حول موضوع الصحة المدرسية وذلك في إطار تنفيذ أنشطة مشروع « تعزيز قدرات المجتمع المدني ودعم إحداث نظام لحماية الطفولة بجهة تادلا أزيلال» ، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة تادلا والمؤسسة الإسبانية التحالف من أجل التضامن APS وبتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي AECID، وذلك يوم الخميس 04 يونيو 2015 بمركز تقوية قدرات الشباب بأفورار.
و يهدف هذا اليوم الدراسي إلى التعريف بالاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية للأطفال و الشباب، وبأهم الآليات الدولية و الوطنية الخاصة بالحق في الصحة والولوج إلى العلاج والحق في تمدرس الأطفال، تحقيق الالتقائية بين مختلف الفاعلين الجهويين المتدخلين في مجال الصحة المدرسية، خلق فضاء للتفكير و الحوار و النقاش في مجال تقوية المنظومة الحمائية للطفولة بالجهة.

فقهاء يتهمون عون سلطة بطردهم ليلا من قيادته

* م. إ

إتهم مجموعة من الفقهاء قائد قيادة أولاد سعيد بنواحي سطات، بطردهم في الثانية ليلا من القيادة بحجة أن ما يقومون به من قراءة للقران، أو ما يطلقون عليه" أدوال" لا يعرفه وبالتالي عليهم بالرحيل فورا.
وقال عبد الرحمان أيت علي "لأمدال بريس" وهو أحد الفقهاء المطرودين من قيادة أولاد سعيد، أن القائد المذكور أمر الفقهاء بمغادرة قيادته في الثانية والنصف ليلا، ولما إستفسروه يضيف المتحدث، أجابهم ـ بأنه لا يعرف شيئا عن قراءة القران ليلا، وعليهم العودة إلى قراهم وبلداتهم في سوس.
وأضاف الفقيه عبد الرحمان، أن قائد قيادة أولاد سعيد، قام بعد تفتيش أغراضهم وملابسهم، بنقلهم على متن سيارة تابعة للقيادة إلى مشارف مدينة سطات، وأمرهم بالمغادرة، ولما قالوا له بأن الوقت متأخر جدا من الليل، وأنهم على بعد كيلومترات من المدينة، أجابهم القائد: "بأن مكانكم هو الغابة وفيها تستحقون النوم"، ومن تمّ تركهم في الظلام الدامس وأنصرف إلى قيادته حسب اتهامات المتحدث دائما .
يذكر أن "أدوال" هو نوع من قراءة القرآن في القرى وحتى المدن، بين فقهاء يتنقلون جماعة، وأوضح أيت علي أنهم يصطلح عليهم بـ "طلبة أدوال" يقومون بقراءة القرآن، والتدخل للصلح بين القبائل ...
حري بالذكر أن "أمدال بريس" حاول في أكثر من مرة الإتصال بالقائد المذكور لأخذ وجهة نظره في الموضوع إلا أن الموقع لم يفلح لأسباب خارجة عن الإرادة.

من هنا وهناك

•إسم أمازيغي

أورد الناشط الأمازيغي سمير أوعلي، سردا كرونولوجيا لتماطل موظفي الحالة المدنية بمقاطعة حسان بالرباط، في تسجيل إسم أمازيغي «سيمان» إختاره المواطن «عيسى ألمو» لمولودته الجديدة وذلك صباح الجمعة 12 يونيو 2015 الجاري.
وأوضح الناشط الأمازيغي، أنه بعد قدوم السيد «عيسى المو» إلى مصالح الحالة المدنية بمقاطعة حسان قصد التصريح بتسجيل ابنته التي اختار لها من الأسماء الأمازيغية إسم « سيمان « قوبل طلبه هذا بالرفض بدعوى أن الاسم غير مفهوم وغير مقبول في التسجيل، مضيفا، أن الموظفة العاملة في مصلحة الحالة المدنية، طلبت من «الأب»ضرورة شرح معنى «سيمان» بحجة أنها لا تعرف معناه مصرّة على ضرورة شرح معنى إسم «سيمان»، وبعد أخذ ورد، وإصرار السيد «عيسى ألمو» على تسجيل إبنته بالاسم الأمازيغي الذي أختاره لها،مهددا باستعداده للقيام بكل ألأشكال الاحتجاجية أمام المقاطعة من بينها الإعتصام حتى تسجيل إبنته في دفتر الحالة المدنية وباسمها الأمازيغي، استسلمت الموظفة لإصراره، مخبرة، إياه بأنها ستقوم بتسجيلها في إنتظار أن يتم قبولها.
وبعدا أن قام «المو» بتوقيع استمارة التصريح بوضع حرف امازيغي «زاي « خاطبته ذات الموظفة بنرفزة واضحة قائلة له: « راك زتي فيه بزاف» قبل أن تمزق الورقة التي تحتوي على حرف «الزاي» الأمازيغي، يورد الناشط الأمازيغي سمير أوعلي.

•أيت باها أودرار

تفعيلا لأنشطتها نظمت جمعية تيللي نودرار الثقافية والإجتماعية بتعاون مع المجلس البلدي لمدينة أيت باها وبتنسيق مع ماستر تراث وتنمية التابع لجامعة بن زهر، يوما دراسيا حول الموروث الثقافي لمنطقة أيت باها أودرار يوم 13 يونيو الجاري بالمركب الثقافي لأيت باها بمشاركة مجموعة من الأساتذة الباحثين والمختصين في الميدان من خلال محاور تناولت التراث الثقافي في بعديه المادي واللامادي، كما قاموا بزيارة ميدانية لأكادير إيكونكا، وشارك في هذا اليوم الدراسي كل من عبدالواحد أومليل بموضوع: التراث الثقافي وطرق التنمية، وأحمد أوموس بموضوع: المخازن الجماعية بالأطلس الصغير: التاريخ ومميزات البناء، ومحمد الضامن بموضوع: ثقافة تدبير الشأن المحلي، علاقة القبيلة بالمخزن منطقة أيت باها أودرار نموذجا،وخديجة الكحضى بموضوع: التراث النسائي بأيت باها أودرار، طقوس وعادات منسية، وسعيد جليل بموضوع: فن أجماك سجلا للذاكرة الثقافية و الاجتماعية لمنطقة أيت باها أودرار، وحنان عياش بموضوع: التراث الطبيعي لمنطقة أيت باها أودرار، ومحمد أوصالح بموضوع: قراءة في مشروع ترميم ءيكودرار.

•أيت باها أودرار

عقد كما كان مبرمجا يوم 13يونيو الحالي، اللقاء التحضيري الأول لدراسة ومناقشة مشروع القافلة السياحية (تافراوت تجوب المغرب) وذلك بغرفة التجارة والصناعة بأكادير . وقد حضر اللقاء مجموعة المؤيدين للفكرة والراغبين في دعم هذه المبادرة المواطنة.
واكد المحفوظ هبو في بلاغ توصلنا بنسخة منه، على ان فكرة القافلة كانت تراوده منذ سنوات وذلك لمجموعة من الدواعي والإعتبارات أهمها اكتشاف لسحر و جمال وغرابة المدينة التي سحرته طيلة السبع سنوات التي اشتغل فيها في مجال التنمية الإجتماعية و إنعاش السياحة القروية و الممتدة من 2000 إلى 2007،
وقام خلال اللقاء بعرض المؤهلات الغنية والمميزة لتافراوت والتي تجعلها، حسب قوله، قبلة سياحية دولية واستحضر المؤهلات الطبيعية، البشرية، التاريخية، الأدبية، الثقافية وكذا تراثها المادي واللآمادي . كما ذكر ببعض المعيقات التي تجعل القطاع السياحي بتافراوت يتراجع سنة بعد أخرى أهمها، حسب قوله إهمال الجانب التسويقي والتعريفي بمؤهلات تافراوت وأحوازها بصورة تليق بالجمال والغنى والتنوع في المؤهلات السياحية التي تميزها وطنيا . وأضاف أنه رغم المجهودات المبدولة من طرف الفاعلين والمستثمرين في المجال يبقى قطاع السياحة بتافراوت يحتاج لمزيد من الإجتهاد والإهتمام من أبناء هذه المدينة وكذا القطاع الوصي .
وتعتبر القافلة السياحية لتافراوت مبادرة من شأنها تسويق المنتوج السياحي وطنيا بشكل سليم ولائق وذلك بإشراك كل الفعاليات والكفاءات وجمعيات المجتمع المدني والفاعلين في القطاع. كما ستربط جسور التواصل والتعارف بين أبناء المنطقة على الصعيد الوطني.
وبعد ذلك أشرف الأخ عبد الرحيم العمري على عملية تشكيل اللجنة المكلفة بإعداد الملف الكامل للقافلة وتأسيس إطار قانوني يتولى مهمة التنسيق مع مختلف الشركاء والداعمين اللذين رحبوا مبدئيا بالمشروع وأبدو استعدادهم لدعمه واحتضانه لتحقيق الأهداف السامية التي يصبو إليها. وقد تم التوافق على التشكيلة التالية : المحفوظ هبو رئيسا للجنة، الحاج محمد بيهميدن ومصطفى الرايسي مسؤولان عن العلاقات العامة، عبد الرحيم العمري ومحمد قاسمي مسؤولان عن التواصل ، نزهة رزقي و رشيد أمكيوض مكلفان بالكتابة .
ومن المنتظر عقد اجتماعات أخرى بكل من تافراوت الدار البيضاء و طنجة .

مُحاسِبُون يحتجّون أمام البرلمان

الرباط : م. إ

تجمع العشرات من المحاسبين والمحاسبات المنتميان لمجموعة من الجمعيات والمنضويان تحت لواء «التنسيقية المهنية المغربية للمحاسبين» صباح يوم الثلاثاء 9 يونيو 2015 في الساحة المقابلة للبرلمان بالرباط، إحتجاجا على مشروع القانون الجديد رقم 12/127 المعروض أمام البرلمان، واصفين إياه بمشروع الإقصاء والاحتكار.

ورفع المحتجون القادمين من مختلف مناطق المغرب إلى العاصمة الرباط، شعارات مناوئة للمشروع الجديد من قبيل» هذا مشروع العطالة ماشي مشروع الكفاءة» و «المحاسب قصيتوه والاقتصاد عطلتوه» وغيرهما من الشعارات، واصفين إياه بمشروع الإقصاء الذي تم إحتكاره من طرف طبقة معينة، مطالبين في ألآني ذاته بتغير هذا المشروع الذي يهدد حسب زعمهم الآلف من المحاسبات والمحاسبين المعرضين للتشـرد.

وفي تصريح «للعالم الأمازيغي» أوضح البشير العميري بأن مشروع قانون 12/127 ، لم يأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي أعدّتها التنسيقية المهنية للمحاسبين، وأضاف بأن قانون تنظيم مهنة المحاسبة تمّ إعداده دون التشاور مع المحاسبين المعنيين، وبالتالي يضيف البشير نرفض هذا المشروع ونطالب بتغييره، بدوره قال المحاسب جديدي رشيد في تصريح خصّ به «العالم الأمازيغي» أن هناك ظاهرة غير صحية في تشريع القانون الجديد لأنه لم يتم فيه إشراك جميع المعنيين، وحمل جديدي المسؤولية لمن قام بإخراج هذا القانون، لأنهم حسب زعمه، قاموا باقصاء مجموعة من المحاسبين الذين ساهموا في النسيج الاقتصادي وحرمانهم من العيش كمواطنين لان مهنتهم الوحيدة التي يسترزقون منها هي المحاسبة، وزاد المتحدث قائلا: « بإختصار هو مشروع إقصائي يكرس وضعية العشوائية أكثر من تنظيمه لأن هناك عددا كبيرا من المحاسبين تم الإخلال بحقوقهم وإقصائهم ويجب إدماجهم».

بدوره قال محمودي مولاي الحسن عضو جمعية المحاسبين والمحاسبات بجهة سلا – الرباط – تمارة، بأن مشروع القانون الجديد قام «بإقصاء أناس مارسوا المهنة لأزيد من 27 سنة وتمرسوا في مكاتب خبراء محاسبين» وزاد المتحدث قائلا: «قمنا بإنشاء مقاولاتنا بمجهودات ذاتية ونسدد ضرائبنا والرسوم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونشغل عدد من المحاسبين الشباب والمحاسبات الشابات وفي الأخير يتم إقصاؤنا»، وتساءل مولاي الحسن عن دور النواب البرلمانين من تفعيل الفصل السادس من الدستور الجديد، مؤكدا في تصريحه «للعالم الأمازيغي»بأنهم مستعدين للدفاع عن الحقوق المكتسبة لجميع المهنيين الذين يزاولون المهنة إلى غاية تاريخ صدور القانون بالجريدة الرسمية، على حد تعبيره.

أطباء يحتجّون على الوردي و يحمّلونه مسؤولية تردي الأوضاع الصحية بالمغرب

الرباط ـــ منتصر اتري

حمّلت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، مسؤولية تردّي الأوضاع الصحية بالمغرب لوزير الصحة الحسين الوردي، بسبب ما سمته سياسة صم الأذن وغض الطرف واستهتاره بمطالب الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان التي ينتهجها.

كما حمّلت النقابة، التي نظمت مسيرة احتجاجية من مقر وزارة الصحة، وصولا إلى الساحة المقابلة للبرلمان صباح اليوم الإثنين 25 ماي 2015، المسؤولية للحكومة في ما قالت عنه اعتماد الزبونية والحزبية والمحسوبية في مناصب المسؤولية داخل قطاع الصحة من طرف الوزير الوصي، وترقيته «للمتورطين في الفساد والصفقات المشبوهة، وإبعاده للمسؤولين الشرفاء»، كما أدانت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام ما سمته « تغاضي الوزارة عن محاسبة المفسدين الذين ثبت تورطهم في إختلاسات مالية رصدها قضاء المجلس الجهوي للحسابات بجهة سوس ماسة، ومحاولة إقبار ملفهم».

وفي تصريح خص به « العالم الأمازيغي» قال الدكتور المنتظر العلوي، الكاتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، بأن وزير الصحة لا يعترف بلغة الحوار الجاد، وأضاف بأن الملف ألمطلبي للأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان بالقطاع العمومي، لا يزال يراوح مكانه منذ سنوات بما في ذلك تحسين ظروف العمل وجودة الخدامات لصالح المواطن دون تمييز جغرافي ولا مادي كما يكفله له دستور 2011، وطالب العلوي، بتحسين الوضعية المادية للأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان عبر تخويل الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته، وكذلك درجتين من خارج الإطار دون قرنه برفع من سن التقاعد، كما نطالب بالاعتراف بخصوصية القطاع وإصدار قانون خاص بالصحة ونرفض تحميل فشل السياسة الصحية المتعاقبة للطبيب يضيف المتحدث.

وأضاف الدكتور العلوي في حديثه «للعالم الأمازيغي» قائلا: «نرفض لغة التحريض التي ينهجها وزير الصحة وكذا محاولته تلميع صورته أمام الرأي العام على حساب هذه الفئة المناضلة والمتفانية في خدمة الشعب في ظروف مزرية تفتقر لأبسط العدة والعتاد والأطقم الطبية وبنية تحتية مهترئة» مضيفا، بأن الوضع في قطاع الصحة يعيش حالة من الإحتقان وهو ما يندر بكارثة، كما أدن المتحدث عدم تفعيل اتفاق ابريل 2013 بين وزارة الصحة والنقابة المستقلة والقاضي بتوفير الشروط العلمية والظروف المهنية للاشتغال واستقبال المرضى، واصفا، الحوار بين النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام ووزارة الصحة بأنها جلسات إستماع حسب لغة تعبير المتحدث.

في ندوة بزاكورة:

الهيئة الوطنية لحقوق الانسان تضع وضعية حقوق الانسان بالمغرب تحت المجهر

وجه صالح الفرياضي القيادي بالهيئة الوطنية لحقوق الانسان نقدا لاذعا للوضعية الحقوقية بالمغرب، حيث اعتبر ان البلاد تعيش ردة حقوقية خطيرة لا تتناسب مع مضامين الوثيقة الدستورية التي نصت على ضرورة النهوض بقضايا حقوق الانسان وذلك عبر دسترة الحريات العامة والحقوق الأساسية وضمان كرامة الانسان . حيث اعتبر ذات القيادي أن الشعب المغربي ينتظر اصلاحات كبيرة ومهمة ستجعله يعيش في مغرب متطور وفي كرامة الا ان الواقع يعكس عكس ذلك، وأضاف الفرياضي أن تنظيم الهيئة الوطنية لحقوق الانسان لهذه الندوة بزاكورة لها اكثر من دلالة حيث أن زاكورة تعتبر من المناطق المهمشة التي تغيب فيها مجموعة من شروط الحياة حيث لا يعقل أن تبقى زاكورة تعاني من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب وكذا خصاص في الصحة والتعليم إلى غير ذلك من الشروط التي تضمن حياة سليمة للمواطنين والمواطنات .

وجذير بالذكر ان الفرع الاقليمي لذات الهيئة نظمت ندوة حول الوضع الحقوقي بالغرب ما بعد دستور 2011 من تأطير الاعلامية المغربية بديعة الراضي يوم الاحد 24 ماي 2011 بدار الشباب بزاكورة، واعتبرت ذات الاعلامية ان السياق التاريخي لهذا الموضوع لا يمكن تغييبه باعتبار المغرب عرف مسار هاما في الدفاع عن مسألة حقوق الإنسان منذ ستينيات القرن الماضي, وإن كان المجال لا يتسع زمنيا لاستحضار كافة النضالات التي خاضتها القوى الحية والديمقراطية سواء من الباب السياسي أو المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان كي يكون المغرب صفا إلى جانب الدول الديمقراطية، في الدفع بتوقيع كافة الاتفاقيات التي تنص على ذلك كونيا, فإن الثابت في هذا الإطار أن المغاربة تمرسوا على العمل الديمقراطي منذ أربع عقود خلت رغم كل التحديات والعوائق التي ووجهت بها هذه القوى من طرف السلطات في الستينيات والسبعينيات والثمانينات.. وكان لهذه العوائق وقعها في تعثر التطور الديمقراطي في بلادنا, لكن هذا الوقع ميزنا في المنطقة وأعطانا نفسا ثقافيا وسياسيا وحقوقيا في مواصلة الدرب، ذلك الدرب الذي لا يمكن أن نغيب فيه تضحيات الشهدائنا والمناضلين الذين خبروا هذه المعركة من داخل السجن أو المنفى، منهم من رحلوا عنا أو الذين مازالوا بيننا شاهدين على المعركة التي جعلت المغرب اليوم بمنأى عن ما تعيشه دول الحراك العربي. ومن جانب آخر إن كان الموضوع الذي تقترحه الهيئة الوطنية لحقوق الانسان يتعلق بذدستور،2011 فإن الدساتير التي خلت منذ 1962 إلى 2011 تؤكد خطئا التصاعدي في بناء الدولة المؤسساتية وهو الخط الذي كان موضع شد وجذب وأخذ ورد وصراع حقيقي من أجل البناء، بين الدولة والمجتمع وبين النظام والقوى المعارضة,من هذا المنطلق ظهر في دستور 1992 إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, ثم إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة 2004, ثم مدونة الأسرة 2005, ثم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005, ثم إحداث اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان يناير 2010, وقبل دستور 2011 كان خطاب 9 مارس 2011 الذي جاء في سياقات إقليمية ودولية حساسة وحادة في إرتفاع الطلب على التغيير السياسي عن طريق الأحزاب الديمقراطية الحية والتي – نستحضر فيها المذكرة التي رفعها حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية والخاصة بالإصلاحات الدستورية – وكذلك مطالب شباب 20 فبراير وإنخراط الفعاليات الديمقراطية في هذا الورش الكبير الذي نسجل فيه بإمتنان وإعتزاز تلاقي الإرادتين الملكية والشعبية التي أدت إلى دستور 2011, وهو الدستور الذي كان ثورة حقيقية في تاريخ المغرب السياسي، توسع فيه المجال القانوني ليرتفع عدد مواده من 30 إلى 60 مادة من بينها 26 قانون تنظيمي ولاسيما ما يتعلق بالضمانات في مجال الحريات والعفو العام والتقطيع الإنتخابي والجهوية ومجالات الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية، كما اقترحت تصورا شاملا للنهوض بالوضعية الاقتصادية لاقليم زاكورة.

بنعيسى أوتحرونت للعالم الأمازيغي :

«لابد من تغيير العقليات من أجل تفعيل الأمازيغية»

* يونس لوكيلي

أكد السيد نائب رئيس جمعية مدرسي الأمازيغية بإفران، بنعيسى أوتحرونت خلال الحوار الذي أجرته معه جريدة «العالم الأمازيغي» أن تدريس الأمازيغية يعاني -في الحقيقة- ويعرف مشكلا كبيرا، وعوائق كثيرة، وخاصة في إقليم إيفران، وأبرز الأستاذ أنه في الوقت الذي تدرس فيه الأمازيغية في مجموعة من المدن قاطعة أشواطا مهمة وكبيرة، نجد أن إقليم إفران -حسب ذات المتدخل -لا يعار لها أي أهتمام، حيث أن النواب والمسؤولين الذين تعاقبوا على مدينة إفران من مفتشين ومسؤولين أكاديميين وعلى الصعيد الوزاري همشوا الأمازيغية. وتساءل كيف أن تدريس اللغة الأمازيغية تم إعطاء الإنطلاقة له منذ 2003 بإقليم إيفران ومازالت الأمازيغية تدرس في مؤسسة أو مؤسستين، وما زالت لا تبرح القسم الأول والثاني، وفي أحسن الأحوال يدرس التلاميذ الحروف وفقط، بينما أن الهدف من تدريس اللغة الأمازيغية ليس هو الحروف وفقط.

وأضاف الأستاذ أن السند الذي تتوفر عليه اللغة الأمازيغية ليس عند اللغات الأخرى التي تدرس سواء اللغة الفرنسية أو اللغة العربية والمواد الأخرى. وفي معرض جوابه عن سؤال المشاكل التي يجدها أستاذ اللغة الأمازيغية، أجاب الأستاذ بأن المشكل يكمن في ذهنيات المسؤولين بالأساس، أما فيما يتعلق بالأساتذة فلا يوجد أي عائق، وقال أن ما نقر بوجوده -فقط- هو مشكلة الأساتذة الغير الناطقين أو الذين قاموا بتكوين في الأمازيغية، فقط لأنهم كانوا يطمحون من أجل الإنتقال إلى المجال الحضري. مضيفا أن اللغة الأمازيغية فرضت على بعض الأساتذة، وفاقد الشيئ لا يعطي.

وأردف المتحدث قائلا: لو كانت هناك رغبة في إعطاء الإنطلاقة لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية، لوضف الأساتذة الناطقين بها، علاوة على أن هناك مذكرة تنص على إلزامية توفير الأستاذ المتخصص في اللغة الأمازيغية، ولكن غياب الإرادة حسب أوتحرونت حال دون ذلك. وطالب الأستاذ بضرورة إعطاء الأولوية للأستاذ المتخصص.

وفي معرض حديثه عن المشاكل التي يعاني منها تدريس الأمزيغية، أكد أن الكتاب المدرسي ليس مشكلة لأنه يصل للمدارس والجهات وهو متوفر، وفي هذا السياق أشاد بدور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المهم في تهيئة الكتاب المدرسي بالمشاركة مع وزارة التربية الوطنية، وبالتالي توفير الحوامل البيداغوجية من كتب وغير الكتب.

وفي رده على سؤال حول تصور الأستاذ لمستقبل الأمازيغية، ألح نائب الجمعية على ضرورة تغيير العقليات وتفعيل مبدأ المحاسبة، لأنه كيف يمكن لمراقب تربوي أو مفتش يأتي فيسأل عن درس الرياضيات والفرنسية ... ولا يسأل عن درس اللغة الأمازيغية، أو أن يطالبك رئيس المؤسسة بتقديم دروس للدعم عوض الأمازيغية، لذلك فتغيير العقليات حسب أوتحرونت هو المعيق الذي يجب أن يتغير.

وخلال ذات الحوار طالب الأستاذ كذلك الفاعلين الأمازيغ بضرورة النضال والإحتجاج من أجل تنزيل اللغة الأمازيغية على المستوى الرسمي، وندد بالنقابات «المسترزقة» التي هدفها فقط «الزيادة في الأجور والتخفيض من سن التقاعد» و»بالمنتخبين الإنتهازيين الذين يستغلون الأمازيغية في الحملات الإنتخابية وفقط دون أن تكون لهم الرغبة في خدمة الأمازيغية»، كما طالب الأستاذ من الجمعيات أن تجعل من نفسها محاميا للأمازيغية في شموليتها، وترافع من أجل تنزيل مضامين الدستور وخاصة المادة 5 منه.

وأكد بنعيسى أنه لم يعد مبرر نقص الأطر قائما وهو لم يكن مبررا منذ البداية، وقال أنه لو فعلت مذكرة الأستاذ المتخصص لما وجد أي مشكل، وهذه المبررات هي مجرد أقنعة وستائر.

وفي الأخير بين ذ.بوتحرونت بأن تعلم اللغة الأمازيغية لا يطرح أي مشكل، فالحرف الأمازيغي سهل، وليس فيه أي مشكل على المستوى التعليمي، ففي ضرف أسبوع يتعلم التلميذ المغربي 33 حرفا.

هل هناك عرب في المغرب؟

بقلم رشيد راخا*

عاد الاستاذ عبد الله حمودي للخوض مرة أخرى في جدال سبق للأمير مولاي هشام أن بدأه منذ مدة في باريس، حينما أكد جازما بأن «الأمازيغ» ليسوا سكان المغرب الاولون. ولوضع حد لهذه السخافات، أود أن أسأل ما إذا كان هناك في المغرب عرب؟ أو، بعبارة أخرى، من أين أتى عرب المغرب وعرب شمال أفريقيا على العموم؟

وعكس الامير مولاي هشام، أكد ابن عمه عاهل المغرب جلالة الملك محمد السادس، في حوار مع المجلة الفرنسية «لوفيغارو»، بُعيد توليه الحكم، أن «إن مطالبهم (أمازيغ المغرب) ليست هي نفسها مطالب القبائل. فعندنا الحساسية الأمازيغية - وليس البربرية- هي حساسية اندماجية. فأنا مغربي قبل أن أكون بربريا أو عربيا وهناك مغاربة بربر وآخرون من أصل عربي أو افريقي أو أندلسي، فأبي كان من أصل عربي فيما أمي بربرية وهذه الحقيقة تعبر عن العبقرية المغربية..» وبهذا يكون العاهل المغربي قد إعترف باكتسابه لـ 50% من المورثات (الجينات) الأمازيغية، التي ورثها من أمه. وفي المقابل، إذا قمنا بتحليل نسبة المساهمة الأمازيغية من طرف أبيه، الراحل الحسن الثاني، فسندرك انها تقدر بـ 75 % وليس 50 % لأن جدته من الاب امازيغية، وإذا ما نحن واصلنا الصعود أكثر ونظرنا إلى المساهمة الوراثية لجده فسنجدها في حدود 87،5% ، وعند مستوى الجد الإكبر ستكون مساهمة المورثات الأمازيغية هي الغالبة بحيث تصل إلى 93,75%. وإذا واصلنا الصعود نحو الاجيال السابقة، وبحكم التقاليد المتوارثة لدى السلاطين العلويين (كما هو الحال بالنسبة للأدارسة والسعديين...) التي تقتضي الزواج دائما من النساء الأمازيغيات، فسنجد ان مورثات الملك (محمد السادس) تقترب حتما من نسبة 100 % من المورثات الأمازيغية، عكس ابن عمه الامير مولاي هشام الذي لا يكتسب سوى 50 % بسبب الاصل اللبناني لأمه !

لست أدري على أي سند علمي اعتمد صديقنا هشام وزميلة حمودي للجزم بعدم وجود أمازيغ في المغرب. هل يجهلان، باعتبارهما مثقفين، آخر الاكتشافات بـ»إفري ن عمر» باسيف بهت (واد بهت بالخميسات) وبـ»إفري ن عمار» في أسفو (جبل العروي بالناظور)، وكذا بـ»كهف الحمام» بزكزل قرب بركان، وهي اكتشافات شكلت ثورة في مجال الابحاث حول اصول السكان الامازيغ الاولين، ومعتقداتهم واكتشافهم للمعادن وصناعتهم الحجرية....كما هو الشأن بالنسبة للاكتشافات الانتروبولوجية القديمة لإنسان سيدي عبد الرحمان بالدار البيضاء الذي يرجع تاريخه إلى مابين 200000 إلى 700000 سنة، وإنسان تمارة(1).. بالإضافة إلى الاعمال المنشورة من طرف باحثين كبار امثال غابرييل كامبس (2) و مليكة حشيد التي الفت كتابا مرجعيا حول «البربر(الامازيغ) الاولون»(3).

إن الهدف من هذا المقال هو لفت انتباه الجميع إلى حقل معرفي جديد يسمى الانتربولوجيا الوراثية(علم الوراثة السكانية او الانتروبولوجية الجزيئية). وقد استطاع مؤخرا هذا العلم، الذي كان الايطالي لوكا كافالي سفورزا(4) من اكبر المدافعين عنه في ثمانينيات القرن المنصرم، يحقق اعجازا بعد إنجاز الشجرة(الجينيالوجية) العائلية العالمية للبشرية جمعاء(5).

ترفض الانتروبولوجية الوراثية الاستكانة إلى تلك النظريات والفرضيات الخاطئة التي يتم تلقينها عبر البرامج التعليمية والتي تزعم ان أن الأمازيغ من أصول يمنية.

يعتبر صديقي انطونيو ارنانييز فيلينا، المختص في علم المناعة بمستشفى 12 اكتوبر بمدريد، بدون منازع، من الرواد الاوائل الذين اهتموا بهذه الاشكالية، وله عدة مقالات علمية بالاضافة إلى مؤلفين مرجعيين في هذا المجال(«أصول الباسكيين والشعوب المتوسطية الاخرى» (6) و»المصريون ، البربر ، الغوانش والباسكيون» (7)، بالاشتراك مع خورخي غارسيا ألونسو والمنشورين على التوالي سنة 1998 و 2000)؛ وقد استطاع ان يتوصل إلى فك لغز اصول الباسك- هؤلاء السكان الايبيريين الاصليين- وبعد ذلك أصول سكان شمال افريقيا (الامازيغ)، وذلك انطلاقا من دراسته للقرابة الوراثية للباسكيين ومقارنتهم بمختلف الشعوب المتوسطية..

وقبل إلقاء نظرة على النتائج المدهشة لأبحاث فريق أرنانييز، دعونا نعرج قليلا على الانتربولوجا الوراثية. كلنا يعلم ان نوى خلايانا تحتوي على صبغيات (كروموزومات) تتكون من حامض الحمض النووي، « ADN»، الذي يحتوي على جميع المعلومات الوراثية حول أعضائنا ولون البشرة وشكل الانف وشعر الرأس..

وبمقارنة الحمض النووي، لمجموعات سكانية مختلفة نستطيع ان نحسب عدد الطفرات التي مكنت من خلق فروقات واختلافات بين بروتينات هذه المجموعات السكانية، وذلك تحت ضغط الانتقاء الطبيعي والتي ساعدت على فهم تطور الاجناس بما فيها الجنس البشري..

وبخصوص فريق البروفيسور ارنانييز، فإنه لم يعتمد على الحمض النووي الموجود في الميتوكندريا (DNAmt)، الذي ينتقل بالكامل من الام إلى الطفل، بل تم الاعتماد على الطفرات التي لحقت بالحمض النووي للغلوبيلين المناعي (immu-noglobulines)، وهي بروتينات تسمى «مضادات مناعية» أو «جسيمات مضادة» ويتم استخدامها من قبل جهاز المناعة للتعرف على الأجسام الأجنبية وتحييدها مثل البكتيريا والفيروسات. وتستخدم الجينات HLA (مستضدات الكريات البيضاء البشرية)، الموجودة على سطح «المضادات المناعية» في الدم، لتحديد خصائص المجموعات السكانية. وقد تم إجراء هذه الابحاث بقسم «المناعة» في مستشفى 12 اكتوبر بمدريد، لدراسة درجة رفض الاجسام للاعضاء المزروعة..

وحسب النتائج المتوصل إليها، والتي تم تلخيصها في مقال لارنانييز فيلينا تحت عنوان : «علم وراثة البربر: قرابة مع الأيبيريين، والباسك وباقي سكان البحر الأبيض المتوسط القدماء»، الذي نشر في مؤلفنا: « دراسات أمازيغية، الأسس والتآزرات الثقافية، تاليف فيسينتي موجا رومبرو ورشيد راخا ، مليلية 2000»، والذي يمكن الاطلاع عليه في الصفحة 67 من خلال هذا الرابط الالكتروني: http://www.amadalpresse.com/RAHA/PDF/Estudios%20Amaziges.pdf، حيث سنجد هذا الجدول الذي يكشف مجموعة من الحقائق:

-ان الباسك قريبون جدا على المستوى الوراثي من بقية الاسبان وكذا البرتغاليين، وقد حافظوا على أول لغة تكلمها الإيبريون منذ العصر الحجري، وهي «الاوسكيرّا» التي يبدو أنها قريبة من اللغة الأمازيغية القديمة..

-ان سكان الايبيريين، كما هو الشأن بالنسبة لسكان جنوب إيطاليا وصقلية، هم أقرب إلى الأمازيغ والجزائريين منهم إلى الاوربيين شمال جبال البرانس (الغاليون، والالمان والفلامان والفايكينغ..)

- ان الجزائريين المتحدثون بالعربية (او العربفونيون)، الذين يظنون انهم عرب أقحاح، هم أقرب إلى أمازيغ المغرب وأبعد على المستوى الوراثي من اللبنانيين ومن عرب الشرق الادنى، الذين يعتبرون ابناء العمومة الأقرب وراثيا إلى الاسرائليين. حيث ان لهم نفس الاصول إلا ان الديانات التوحيدية فرقت بينهم بعد سلسلة من الحروب المذهبية الامتناهية بين اليهود والمسيحيين و المسلمين..

- أما بخصوص المغاربة ، وبمقارنة عربفونيين من الصويرة مع أمازيغفونين من أكادير، فإن القرابة واضحة بكل جلاء حيث ان كل المغاربة الذين يظنون انهم عرب اقحاح، وبالنتيجة كل سكان شمال افريقيا، ليسوا سوى أمازيغ عُرّبوا بعد اعتناقهم للاسلام وبالاخص عبر السياسات الإدماجية القسرية للايديولوجية «العروبية» لما يسمى بالوطنيين العرب الذين يتحولون أكثر فأكثر إلى سلفيين، أنظر (http:// numidia-liberum.blogspot.com/2012/08/identite-ma-ghrebine-la-genetique.html...).

وبهذا تكون كل المساهمات الوراثية للقبائل العربية (بنو هلال وبنو معقل ..) قد دابت في الوعاء الوراثي للسكان الاصليين، باستثناء اليهود الذين حافظوا إلى حد ما على هوية جينية او وراثية بفعل تقاليدهم في «زواج الاقارب» (داخل نفس المجموعة) والعيش في تجمعات منغلقة بشكل او بآخر على على نفسها ..

وأمام هذه الحقائق العلمية التي لا مجال للجدال فيها، سيصرخ القوميون «العرب» ويعتبرون ان هذه فضيحة، لانهم لن يقبلوا قطعا أن تكون هذه الابحاث قد انجزت في إطار علمي وصحي. وقد كشفت المقارنات الجينية، التي أجريت من طرف فريق البحث بقسم المناعة بمستشفى 12 كتوبر بمدريد، بين «الغلوبيلين المناعي» أو «الجسيمات المضادة» المأخوذة من أشخاص ينتمون لمختلف دول حوض البحر الابيض المتوسط، (كشفت هذه المقارنات) أنه إذا كان مواطن إسباني في حاجة إلى عملية زرع قلب، على سبيل المثال، فإنه يفضل الحصول على قلب من أحد المغاربة وليس قلب أحد الفرنسيين رغم ان هذا الاخير اقرب إليه جغرافيا من المغربي..

لنأخذ، مثلا، مواطنا مغربيا، وليكن الاستاذ عبد الله حمودي، ولنفترض جدلا انه يرغب في التبرع بكليتيه لمساعدة مريض يعاني من قصور كلوي..إن المفاجأة هي ان كليته ستكون مقبولة من قِبل جسم مسيحي من جزيرة صقلية بشكل أفضل من جسم فلسطيني مسلم، لأنه أكثر قربا على المستوى الوراثي إلى الاورو-متوسطيين جنوب اوربا منهم إلى عرب الشرق الادنى..

وعلى عكس ذلك، فإن نسبة رفض العضو (الكلية في هذه الحالة) تكون أقل بين الفلسطينيين واعدائهم الاسرائليين، لسبب بسيط هو انهم يتقاسمون الوعاء الوراثي (المخزون الجيني) بشكل مشترك، وهم بذلك أقرب من الايرانيين وسكان اوروبا الشمالية الذين ينحدرون من «إنسان فلسطين» و «إنسان الكرومانيون الاوروبي» ! ولا ننسى أن «إنسان فلسطين»، كما هو الشأن بالنسبة لبقية البشر، ينحدر من قارتنا الافريقية..

وحسب نتائج الابحاث الوراثية الاولى حول الامازيغ، استنتج البروفسور انطونيو ارنانييز-فياينا أنه : «من المحتمل وجود ساكنة كبيرة، في القدم، على طول الصحراء وفي شمال افريقيا كانوا يتكلمون لغة واحدة ولهم هوية وراثية واحدة كذلك..وقد اجبرت هذه الساكنة على الهجرة في عصر التقلبات المناخية والتصحر التي وقعت حوالي الـ 18.000 سنة الاخيرة(بعد العصر الجليدي الاخير)، وعندما اضحت تلك المناطق مجر صحراء سصعب البقاء على قيد الحياة فيها، هاجرت هذه الساكنة نهائيا وبشكل جماعي إلى السواحل الشمالية للبحر الابيض المتوسط (شبه الجزيرة الايبيرية وجنوب إيطاليا وجزر المتوسط الغربية) ونحو الجزر في المحيط الاطلسي (جزر الكناري) وفي اتجاه الشرق (مصر)6000- سنة قبل ميلاد المسيح).»

إن الأنثروبولوجيا الوراثية، في نهاية المطاف، تؤكد ان أجداد الأمازيغ، وكل سكان شمال افريقيا، سواء الأمازيغفونيين منهم أو العربفونيين / المعربين، مثل الإيبيريين وسكان الجنوب الإيطالي، والغوانش(سكان جزر الكناري) والمصريين قدموا من هذه الصحراء الكبرى حيث رسموا بشكل رائع أفضل اللوحات الصخرية في تاريخ البشرية، والتي أدرجت في المؤلفات والكتب الشهيرة لهنري لوت(8) و مليكة حشيد(2)..

وفي الختام، فليسمح لنا صديقنا الأمير مولاي هشام، الذي ورث 50 % من مورثات امازيغية من أبيه و 50 % من مورثات عربية من جهة أمه، بأن نقدم له نصيحة صغيرة مفادها انه إذا كان يستثمر كثيرا على المستوى الثقافي والمالي لصالح الثقافة «العربية»، التي ورثها من جهة أمه، فإننا نظن انه قد حان وقت الانكباب وبدل نفس الطاقة ونفس الامكانيات المادية لصالح تعزيز ثقافته الأمازيغية التي ورثها من جهة أبيه الراحل مولاي عبد الله.

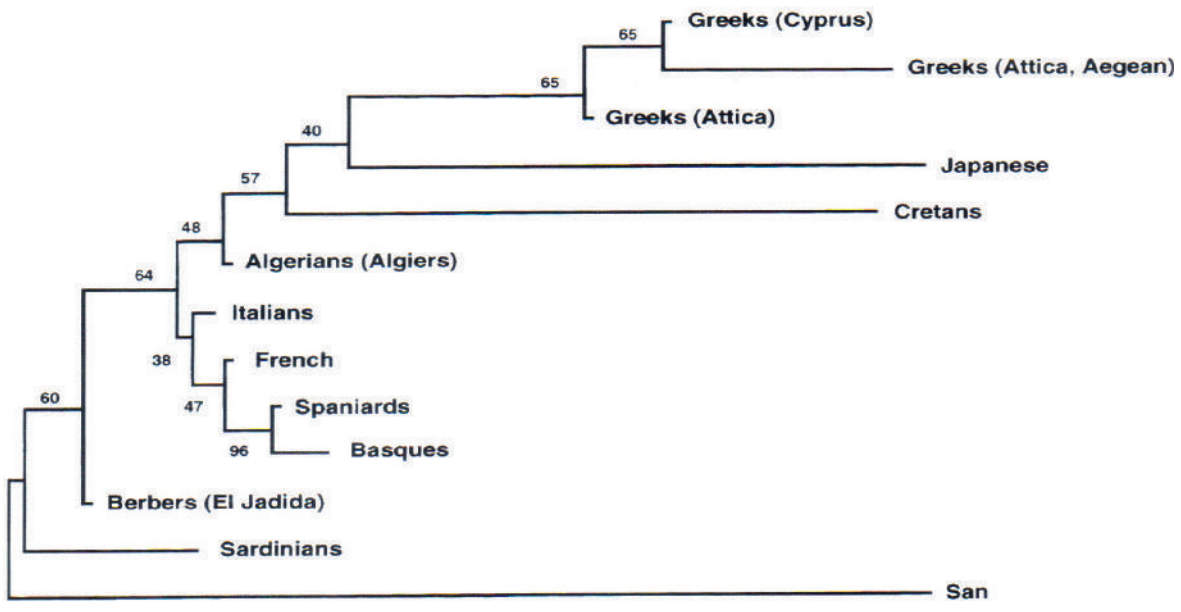

*رشبد راخا ، صحفي
ورئيس مؤسسة مونتغمري هارث للدراسات الأمازيغية

Bibliographie :
(1)) http://www.min-culture.gov.ma/fr/index.php?option=com_content&id=62%3Ales-sites-prehistoriques-du-maroc-&Itemid=104)
(2) Gabriel Camps : Les Berbères, mémoire et identité, Editions Errance, Paris 1987.
(3) Malika Hachid: Les premiers berbères, Edisud 2000.
(4) Luca Cavalli-Sforza: Gènes, peuples & langues, Odile Jacob, Paris 1998
(5) A Genetic Atlas of Human Admixture History in Science 14 February 2014.
(6) Antonio Arnaiz Villena y Jorge Alonso Garcia: el origen de los vascos y otros pueblos mediterráneos, Editorial Complutense, Madrid 1998.
(7) Antonio Arnaiz Villena y Jorge Alonso Garcia: egipcios, bereberes, guanches y vascos, Editorial Complutense, Madrid 2000.
(8) Henri Lhote: à la découverte des fresques de Tassili, Edition Arthaud, Paris 1973.

توقيع وثيقتين من طرف الطوارق ومالي تمهيدا لتوقيع نهائي لاتفاق السلام والمصالحة

ساعيد الفروح

وقعت جميع الأطراف المشاركة في الحوار المالي الذي تشرف عليه الوساطة الدولية الموسعة برئاسة الجزائر، يوم الجمعة 05 يونيو 2015 بالجزائر العاصمة، على محضر نتائج المفاوضات حول تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ووثيقة تنص على الترتيبات الأمنية بشمال مالي.

ووقع على الوثيقتين، وفق ما نقلته وكالة أنباء الجزائر، كلا من وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري رمطان لعمامرة، ووزير الشؤون الخارجية والإندماج الإفريقي والتعاون الدولي المالي عبدولاي ديوب، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) مونجي حمادي.

كما تم التوقيع على الوثيقتين من قبل ممثل تنسيقية حركات الأزواد سيدي ابراهيم ولد سيدات وكافة ممثلي الوساطة الدولية.

وجدد المشاركون في المفاوضات التي جرت بالجزائر بشأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الوطنية في مالي الموقع في 15 ماي الماضي بباماكو دعوتهم لمنسيقية الحركات الأزوادية للتوقيع على هذا الإتفاق في أقرب الآجال من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في هذا البلد.

من جانبه اعتبر رئيس الوفد وممثل تنسيقية الحركات الأزوادية بلال آغ الشريف حسب ما نقلته وكالة أنباء الجزائر، اعتبر بأن التوقيع على محضر نتائج التشاورات حول تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ووثيقة تنص على الترتيبات الأمنية لوقف القتال بجنوب مالي «مساهمة فعالة وجادة».

وأوضح آغ الشريف في كلمة له خلال مراسم التوقيع أن هاتين الوثيقتين تعبران عن «التزام واضح من قبل الحكومة المالية والتنسيقية وأيضا الوساطة الدولية والأطراف الدولية الحاضرة هنا من أجل أن تكون مساهمة فعالة وجادة لتسهيل عملية تنفيذ اتفاقية السلام والمصالحة في 15 ماي على أساس أن توقع التنسيقية هذا الإتفاق يوم 20 يونيو2015».

وأكد على أهمية هاتين الوثيقتين خلال مرحلة تطبيق اتفاق السلام والمصالحة بمالي، مشيرا إلى أن الأهم هو «تهيئة الشروط من أجل السير قدما نحو سلام حقيقي يعيش فيه الأزواديون والشعب المالي عامة مرحلة جديدة في إطار حكم عادل وآمن يحترم كرامة الإنسان».

وأضاف آغ الشريف أن التنسيقية تلتزم «بكل ما وقعت عليه يوم الجمعة 5 يونيو 2015 وسابقا»، مطالبا جميع الماليين بالتعاون من أجل «وضع حد لكل العمليات العسكرية ولكل انتهاكات الحقوق المدنية». وجدد بالمناسبة الدعوة من أجل إعطاء الفرصة لكل الجهود المبذولة لإعادة بناء الثقة بين أبناء الشعب المالي وتمكينهم من العيش في كنف السلم والاستقرار.

هذا وكانت منسقية الحركات الأزوادية قد وقعت بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، على الرغم من رفضه من قبل مكونات الشعب الأزوادي نظرا لعدم تضمنه للحد الأدنى من مطالبهم، خاصة ما يتعلق بالحكم الذاتي لإقليم أزواد وحق تقرير المصير للطوارق الذين دخلوا في صراع مسلح مع مالي لعقود في سبيل كيان خاص بهم، وهو الطموح الذي سيوضع حد له بالتوقيع نهائيا على اتفاق السلام والمصالحة في مالي وفق مسار الجزائر، وذلك على الرغم من طموح منسقية الحركات الأزوادية إلى إدخال تعديلات على نص الإتفاق قبل التوقيع عليه نهائيا.

يذكر أن الأطراف الملتزمة بأرضية الجزائر هي الحركة العربية للأزواد (منشقة) وتنسيقية شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، أما تنسيقية حركات الأزواد فتضم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد.

ويضم فريق الوساطة الدولية الموسع كلا من الجزائر كرئيسة للوساطة والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينا

ملتقى دولي بالجزائر حول "أبوليوس المادوري" في عشرينية المحافظة السامية للأمازيغية

ثمن الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية سي الهاشمي عصاد يوم الأربعاء 27 ماي المنصرم بسوق أهراس مجهودات الدولة لترقية اللغة والثقافة الأمازيغية في الجزائر.

وأوضح عصاد في لقاء صحفي نشطه بقاعة المحاضرات "ميلود طاهري" ونقلته وكالة أنباء الجزائر بأن المحافظة السامية للأمازيغية التي تحيي اليوم الذكرى ال20 لتأسيسها تثمن هذه المجهودات المتمثلة في إمكانات بشرية ومادية "هامة" مشيرا إلى أن اللغة الأمازيغية أصبحت أيضا شغل واهتمام كثير من القطاعات الوزارية.

وبعدما اعتبر أن الأمازيغية قيمة مضافة للوحدة الوطنية تطرق ذات المسؤول كذلك إلى بعض النقائص الواجب تداركها على غرار تدريس الأمازيغية الذي يبقى حاليا مقتصرا على 11 ولاية بالوطن قبل أن يشير إلى الشروع في مخطط تعميم تدريجي لتدريس هذه اللغة بالتنسيق مع قطاعات كل من التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والاتصال.

وأعلن ذات المتحدث بالمناسبة عن آفاق ومشاريع "واعدة" للمحافظة السامية للأمازيغية لضمان تكفل "أنجع" و"إقلاع نوعي" لهذه اللغة ببعدها الوطني مشيرا إلى أنه من ضمن هذه المشاريع إعادة الاعتبار اللغة الأمازيغية و إعداد قاموس شامل من خلال تكثيف الجولات الميدانية العلمية مع ذوي الاختصاص في اللسانيات والأنثروبولوجيا مع تحفيز الإنتاج الأدبي والعلمي ذي الصلة بمهمة المحافظة.

وأشار السيد عصاد كذلك إلى أهمية تثبيت مكانة اللغة الأمازيغية في المدرسة الجزائرية والإذاعات والتلفزة ووكالة الأنباء الجزائرية وكل الفضاءات الجامعية والثقافية والمؤسساتية بصفة عامة في ظل "عمل براغماتي دون تسرع ولا ارتجالية".

وأوضح بأن إحياء الذكرى ال20 لتأسيس المحافظة السامية للأمازيغية "أردناه أن يكون عمليا من خلال التحضير للملتقى الدولي لأبوليوس المادوري لنفض غبار النسيان عن هذه الشخصية والذي ستحتضنه سوق أهراس في الفترة من 30 ماي الجاري إلى غاية 1 يونيو المقبل بعنوان "تباين الرؤى حول أعمال الأديب أبوليوس المادوري".

واعتبر ذات المتحدث أن هذا الملتقى دليل على إعادة الاعتبار لكل الشخصيات البارزة وبأن أبوليوس رمز عبقرية الجزائري ومن خلاله سيتم إبراز بأن الجزائر كانت متفتحة وتتعامل مع الحقل الفكري بكل جدارة.

وتناول أشغال ملتقى أبوليوس الدولي الذي نشطه 22 أستاذا ومفكرا من جامعات جزائرية وأجنبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وتونس والمغرب 5 محاور أساسية وهي "حياة أبوليوس في الإطار الزماني والاجتماعي" نشأته وثقافته" و"تعدد الثقافات في أعمال أبوليوس" و"مكانة الثقافة الأمازيغية في أعمال أبولوس" و"تأثير أعمال أبوليوس على الفكر المغاربي والعالمي" وأخيرا "إعادة بعث أعمال أبوليوس من خلال الترجمة والاقتباس وتحسيس الجيل الصاعد عن طريق الوسائط السمعية-البصرية".

من جانبه صرح وزير الثقافة الجزائري عز الدين ميهوبي في افتتاح الملتقى الدولي يوم السبت 30 ماي بأن العلامة الأمازيغي أبوليوس المادوري يعد "قيمة ثقافية أصيلة و ثروة وطنية يتعين تثمينها".

وفي مداخلته في ذات الملتقى الدولي "تباين الرؤى حول أبوليوس" اعتبر الوزير الجزائري بأن أبوليوس "يمثل بالنسبة للجزائر مثلما يمثله ويليام شكسبير بالنسبة لإنجلترا ومونتسكيو بالنسبة لفرنسا ونجيب محفوظ بالنسبة لمصر".

وبعد تقديمه لأبوليوس على أنه "النوميدي الثائر" المتعلق بأمازيغيته والذي قاوم التهديد الروماني دعا الجامعيين والباحثين إلى إنشاء قاعدة بيانات ستشكل مرجعا لتسليط الضوء على مؤلف أول رواية بالعالم "الحمار الذهبي أو المسخ".

وأضاف في هذا الصدد بأن أبوليوس على غرار باقي رجال الأدب الجزائريين يتعين أن يكونوا "أكثر حضورا" في الكتب المدرسية من أجل "إعطاء الأجيال الشابة معالم حول تاريخهم" مشيرا في ذات السياق إلى أنه سيتم التطرق لهذا الجانب "مع وزارة التربية الجزائرية".

كما أوضح وزير الثقافة الجزائري بأن قطاعه الوزاري يتجه نحو "تخليد الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر من خلال الأفلام" مضيفا بأن أبوليوس ومسيرته التي ليس لها مثيل وكتبه وأثره في تاريخ الإنسانية يستحقون أن يتم " تخليدهم من خلال فيلم ذو روح جزائرية".

كما أردف السيد ميهوبي بأن قطاعه الوزاري "مستعد للتعاون مع المحافظة السامية للأمازيغية في عديد المشاريع الموجهة لتعزيز إبراز الهوية الأمازيغية" كما أعطى الموافقة المبدئية لوزارته على تنظيم ملتقيين حول شخصيتين بارزتين بسوق أهراس وهما الفيلسوف القديس أوغستين والعلامة شهاب الدين التيفاشي الذي عاش في الفترة الممتدة بين 580 و651 والمعروف بأبحاثه في مجال الجيولوجيا ومؤلفاته في الأدب والطب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المحافظة السامية للأمازيغية بالجزائر جاءت نشأتها على ضوء المرسومين الرئاسيين الأول، رقم 95 147- المؤرخ في 27 ماي 1995 المتضمن نشأتها. والمرسوم الثاني رقم 57-96 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن التنظيم الداخلي لإدارتها، وهي مؤسسة شبيهة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المغرب الذي أنشئ سنة 2001.

وحسب التعريف الذي وضعته في موقعها فقد عكفت المحافظة السامية للأمازيغية منذ شروعها في ممارسة مهامها، طبقاً للنصوص القانونية، على ترقية ورد الإعتبار إلى الثقافة و اللغة الأمازيغية في المجتمع الجزائري، من خلال تنظيم عدة ندوات، ملتقيات، لقاءات، منتديات و أيام دراسية الغاية منها تسريع وتيرة إدراج اللغة الأمازيغية في منظومتي التربية الوطنية والإتصال والإعلام، عبر خلق لجان مشتركة قطاعية تعتبر ميكانزمات وآليات كفيلة بمتابعة تنفيذ هذه المهام والمشاريع.

كما تتناول المحافظة السامية للأمازيغية في نشاطاتها العلمية الطروحات الإشكالية التي تتطرق إلى بعض الجوانب التاريخية الأمازيغية للجزائر والآثار المترتبة عن تلك الوقائع والأحداث الماضية في إبراز أصالة هويتنا الجزائر. بالإضافة إلى الدراسات في اللسانية ووسائل الكتابة المعتمدة لتدوين المؤلفات والإصدارات الأمازيغية. وتعقد لقاءات دورية تجمع المختصين في اللسانيات للتمحيص بالدراسة والتحليل في أسماء الأشخاص والطوبونيميا الأمازيغية.

من جهة أخرى، تسعى المحافظة لمرافقة أساتذة اللغة الأمازيغية في عملهم موفرة لهم دورات تكوينة تحت إشراف مؤطرين ذوي كفاءات عالية. مما يساهم في تحسين أداء أساتذة تعليم اللغة الأمازيغية. كما تقيم ذات المؤسسة معرضاً سنوياً للكتاب الأمازيغي والوسائط السمعية البصرية يتم أثناءه الكشف عن جديد الكتاب والمطبوع الأمازيغي.

في نفس هذا المسعى، إرتأت المحافظة السامية للأمازيغية ولوج عالم الطبع و النشر من خلال تجربة قاربت الخمسة عشر سنة كانت فرصة لإثراء الكتاب الأمازيغي ودعمه بنشر ما يفوق 150 عنواناً، كان عددًا منه ثمرة شراكة ناجحة مع بعض المؤسسات العمومية للطباعة والنشر.

وهذا في حد ذاته كان فرصة سانحة لنشر بعض الأستشارات التي أنجزها مختصون جامعيون بطلب من مؤسستنا.

وعملاً منها على تشجيع كافة المبادرات الجمعوية داخل الفضاء الثقافي الأمازيغي، تخصص المحافظة السامية للأمازيغية سنوياً إعتماداً مالياً يوجه لإعانة وتشجيع الجمعيات الثقافية الأمازيغية في تجسيد نشاطاتها السنوية.

الجزائر: تجدد العنف بين الأمازيغ والعرب في غرداية

أدت مواجهات طائفية في بلدية القرارة، وفي بريان بغرداية، يومي الجمعة والسبت 05 و06 يونيو 2015، عن جرح العشرات، فيما أعلنت وكالة أنباء الجزائر يوم الجمعة 12 يونيو عن مقتل شخص عقب تجدد أعمال العنف في بريان، وأثارت مخاوف السكان من احتمال اشتداد أعمال العنف بين عرب الشعانبة والأمازيغ الإباضيين مع قرب حلول شهر رمضان، وتكرار سيناريوهات سابقة لأحداث دموية اندلعت بين الطرفين، خاصة بعد ثبوت إصابة عدد من الجرحى بأسلحة نارية تقليدية.

وأوردت يومية الخبر الجزائرية أن المديرية العامة للأمن الوطني لشرطة غرداية قررت الاستعانة بعدد من عناصر الشرطة بالزي المدني، في التحقيق حول من وصفتهم بمثيري أعمال العنف الطائفي لتسهيل اعتقالهم، على أن تنحصر مهمة عناصر الشرطة بالزي المدني في التعرّف على مثيري أعمال العنف ورصد تحركاتهم فقط.

وتثير الإشاعات مجهولة المصدر حول تجدد أعمال العنف في غرداية الرعب وسط السكان، بسبب أن أغلب ما أشارت إليه إشاعات سابقة تأكد، وهو ما يعيد المخاوف من تكرار سيناريو رمضان 2014.

وأسفرت أعمال عنف متقطعة بين طرفي النزاع في بريان والقرارة بغرداية حسب الإعلام الجزائري، عن إصابة العشرات، وقال مصدر أمني من غرداية ليومية الخبر أن أعمال العنف التي وقعت في القرارة، رغم أنها وقعت بين طرفي النزاع، إلا أن لها سببا مختلفا، ذلك أنها وقعت بسبب خلاف حول مشروع ترقية عقارية.

وجاءت أخبار أعمال العنف في غرداية هذه المرة من مدن القرارة وبريان، شمال ولاية غرداية، إذ في القرارة، تكررت أعمال عنف في منطقة الكدية، يومي الجمعة والسبت 05 و06 يونيو 2015. وفي بريان كذلك، وقعت أعمال عنف محدودة شمال المدينة.

ورغم حصيلة المصابين بجروح كبيرة في أعمال العنف الجديدة بالقرارة وبريان، فقد حال تدخل وحدات التدخل التابعة للشرطة والدرك الجزائريين دون توسع أعمال العنف من جهة، وسرعة توقفها من جهة أخرى، إلا أن هذه التطمينات وفق يومية الخبر دائما، لا تلغي حقيقة أن العنف الطائفي في غرداية بات يتمتع بقدرة تجدد ذاتية، حسب تصريح لعدد من الأعيان، وهو ما يثير المخاوف من تجدده في شهر رمضان الذي بات على الأبواب. وقد فتحت مصالح الأمن بغرداية تحقيقا حول مصدر شائعات تم نشرها في المنطقة، تفيد بقرب تجدد أعمال العنف التي توقفت عدة أشهر، لكنها عادت إلى المدينة التي تعيش حالة نزاع طائفي منذ نهاية عام 2013.

وفي سياق متصل، قال مصدر مسؤول من ولاية غرداية في تصريحات صحفية أن المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري رخصت لشرطة غرداية بتنظيم عمليات رصد للجموع التي تتورط في أعمال العنف الطائفية، على أن يقوم بالعملية عناصر شرطة بالزي المدني يمكنهم الاقتراب من مجموعات المتورطين في أعمال العنف وتصوير الحشود، ثم استعمال الصور لإدانة المتورطين في أعمال العنف.

يذكر أن ولاية غرداية ما انفكت تشهد مواجهات دامية بين عرب الشعانبة وأمازيغ المزاب تتخذ طابعا عرقيا وطائفيا، وأسفرت عن قتلى وجرحى، ومع تجدد المواجهات كل مرة يشير أمازيغ المزاب بأصابع الإتهام إلى السلطات الجزائرية التي يتهمونها بمساندة ودعم من يسمونهم بمليشيات عرب الشعانبة ضدهم، معززين تلك الإتهامات بفيديوهات وصور تظهر بوضوح عناصر الدرك والشرطة الجزائريين وهم يساندون ملثمين من عرب الشعانبة في هجماتهم ضد أحياء أمازيغ المزاب ومآثرهم وحتى مقابرهم.

إعداد رشيدة إمرزيك

الأستاذة فاطمة بسقان اللبادي
الكاتبة العامة للجمعية الوطنية للطفولة والتنمية لـ «العالم الأمازيغي»

هناك نذرة ثقافة التطوع من أجل الصالح العام

*** ماهي اهتمامات جمعيتكم وما الهدف من تأسيسها؟**

** تأسست الجمعية الوطنية للطفولة والتنمية في أبريل 2002لخدمة قضايا الطفولة بالمغرب والقيام بالأعمال الإجتماعية والتحسيسية والتربوية والثقافية والتنموية والترفيهية والصحية المتعلقة به. وأشير هنا أن تركيزنا يصب منذ البداية على الإهتمام بالأطفال النوابغ والموهوبين. وقد كنا أول جمعية في المغرب تهتم بهذه الفئة من الاطفال حسب اعتراف العديد من وسائل الإعلام، وقد نظمنا في هذا الاطار مهرجانات كبرى .

*** انتم مقبلون على تنظيم حفل خيري ما الهدف من ذلك؟**

** الهدف من الحفل الخيري توفير الدعم لأطفال مرضى في وضعية اجتماعية صعبة منهم بتتان سبق أن اقتنينا لهما آلات السمع لكن تحتاجان لعملية زرع القوقعة .

***لماذا تنظيم هذا الحفل داخل المؤسسة ألتعليمية وكيف يتجاوب التلاميذ مع مثل هذه الانشطة؟**

** الحفل نظمناه بتعاون مع جمعية آباء المدرسة الاسبانية بالرباط لذلك نظم بنفس المدرسة التي منحتنا قاعة الاحتفالات مشكورة، في حين معظم الحاضرين والمتبرعين هن أمهات هذه المدرسة .ولا يفوتني شكر جميع من ساهم في إنجاح هذا الحفل وبالاخص الفنان المتطوع عبد العالي الغاوي.كما نشكر مصممتي الأزياء التقليدية المغربية السيدة مريم زرقيق الشعرة والسيدة هدى جوهر عامر لمساهمتهما في عرض أزياء خصصتا لهذا للحفل.

*** هل هناك حضور لتراث والفن الأمازيغي في الانشطة التي تنظمونها؟**

** بالنسبة لحضور الثقافة الأمازيغية في أنشطتنا ، أشير أننا نقدم الفن الأمازيغي في حفلات تكريم الأطفال النوابغ المنظمة في قاعات عمومية كبرى كمسرح محمد الخامس وقاعة ابن ياسين بالرباط .

*** ماهو رأيك في الجمعيات المهتمة بالطفل بالمغرب ؟وهل ترين انها تقوم بواجبها اتجاه الاطفال؟**

** لا يسعني الا ان انوه بكل الجهود المبذولة في الحقل الجمعوي الطفولي بالمغرب ، رغم كل الانتقادات فهناك جمعيات تقوم بمجهودات جبارة وأعمال جليلة، الشيئ الوحيد الذي يحز في نفسي هو نذرة ثقافة التطوع من أجل الصالح العام وهذا ما استنتجته خلال اشتغالي 20 سنة في الأنشطة التربوية و 13 سنة في العمل الجمعوي.

زهرة وردي رئيسة منظمة « إتحاد العمل النسائي» لـ «العالم الأمازيغي»

مشروع المناصفة غير واضح و الحكومة تعتمد على منهجية إقصاء الرأي المخالف في مشاريعها

*** ما هي أبرز مؤخداتكم على مشروع قانون المناصفة الجديد؟**

** أولا أوضح لكم أن المنهجية التي تعتمد عليه الحكومة الحالية، في إعداد أي مشروع، هي منهجية إقصاء الرأي الآخر، شكليا يتوصلون بمذكرات، لكن عمليا لا تؤخذ بعين الإعتبار ويتم تجاهلها بالمطلق، ثانيا، المنطق الذي يحكمه «غير حقوقي» لأنه تم التركيز فيه على المجتمع المحافظ والأخلاق .. أقول لكم بأنه مشروع غير واضح، لأنه عادة أي مشروع يمهد له بديباجة واضحة تحدد مرجعيته والسياق والأهداف ، أو أستطيع القول بأنه بمرجعية الأخلاق والمجتمع التي تتبعها الحكومة الحالية في مشاريعها، فيه تراجع والتشدد إزاء الحقوق الفردية والجماعية، وهذا ما يتناقض وحقوق الإنسان والحريات ويقترب أكثر من الممارسات التي تجاوزتها، ولا يمكن أن نعود سنوات إلى الوراء في الوقت التي تتقدم فيه الشعوب والأمم، كما أنه لم يأخذ على وجه الإطلاق بعين الإعتبار أيا من الإقتراحات التي تقدمت بها الحركة النسائية في مذكراتها، ولا يرتكز على المعايير الدولية المعتمدة في محاربة التمييز ضد النساء، بل أكثر من هذا هو مشروع متناف حتى مع مقتضيات الدستور الجديد الذي صوت عليه المغاربة بالإجماع، خصوص الفصل 19 والفصل 164 اللذان يحددان اختصاص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التميز الخلاصة مؤاخذاتنا كثيرة على هذا المشروع.

هذا المشروع اقترحته الأمانة العامة للحكومة على المجتمع المدني لإبداء آرائه ومواقفه إزاءه؟ هل قدمتم في إتحاد العمل النسائي مقترحاتكن في هذا الشأن؟

نعم قدمنا ضمن الحركة النسائية مقترحاتنا وملاحظاتنا على مستوى المنهجية، على اللغة، على الديباجة، على الهدف من المشروع، لأن هناك مجموعة من المبادئ التي يجب على هذا المشروع أن يحترمها، كما يجب عليه أن يلتزم بالأفق التي يحددها أعلى قانون في البلاد ألا وهو الدستور، والالتزامات التي ألتزم بها المغرب، لكن هذه المقترحات ضرب بها عرض الحائط وغيّبت بشكل مطلق لغاية لا يعرفها إلا من صاغ هذا المشروع.

ألا ترون أن هناك تناقض بين مشروع قانون المناصفة الجديد والدستور؟

فعلا هناك تناقض صارخ وتعارض مع المبادئ التي يؤكد عليها الدستور وتؤكد عليها الاتفاقيات التي وقع عليه المغرب وألتزم بها عبر مراجعته لقوانينة ، بل أكثر من هذا المغرب وقع على البروتوكولات الاختيارية التي تسمح للأفراد بمتابعة وترصد سياسة الدولة في هذا المجال وبالتالي فعلى من صاغ هذا المشروع أن يعيد فيه النظر، لأنه كما تعرفون فالحقوق والحريات لا يمكن أن تتجزأ، ولا يمكن أن نعطي لفئة معينة مستوى معين من الحقوق، دون أن نعطيها حقوقها كاملة.

لنفترض جدلا أن الوزارة المعنية رفضت مقترحات المنظمات النسائية؟ فماذا أنتنّ فاعلات ؟

حينها سيستمر النقاش و سيستمر النضال، ويستمر كذلك الاحتجاج بكل الأساليب، سوءا بتقديم الاقتراحات أو الضغط بكل الإمكانيات والآليات الممكنة، لأننا تعودنا طوال الفترات الماضية، أننا لا نستسلم ، وأن التطور والتقدم سيصير في الإتجاه الإيجابي ، وليس في اتجاه التراجع عن الحقوق المكتسبة، وتعزيزها.

وزير العدل هدّد قبل أيام بالعودة للشعب للإستفتاء على مشروع مسودة القانون الجنائي الجديد؟ ماذا لو صارت الأمانة العامة للحكومة على منواله في مواجهتكن؟

هذا منطق التهديد، غالبا ما يلجاء إليه من لا يتوفر على الحجة ويضطر للدفع بفئة معينة للمواجهة، كان يقتضي على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها في التنمية البشرية في النهوض بأوضاع المواطنين، في التعليم في الصحة في الشغل في الكرامة ... وان تساهم كي يكون للشعب رأي مستقل، لا أن تساهم في تكريس التبعية وتجييش وتحريض المواطنين، و يعتبرونهم مجرد أرقام وليس مواطنين، الذي يجب على الدولة أن تضمن لهم حقوقهم وترفع من مستواهم الفكري ووضعه الاجتماعي والاقتصادي، ليتسنى لهم أن يكونوا مواطنين كامل المواطنة بكرامتهم وقراراتهم وأرائهم.

سؤال بعيد على هذا الموضوع، ماذا تعني لكنّ الأمازيغية في منظمتكنّ ؟

الأمازيغية هي جزء من المغرب بل هي أصل المغرب والمغاربة، هذا ليس فقط لان الدستور دسترها وأقرها في الدستور الجديد بل لأنها تاريخ وقوة نعتز ونفتخر بها، و ليست للتزيين وما هو شكلي، يجب تفعيل حقيقي لرسمية الأمازيغية والعمل على استحضار هذه المرجعية الثقافية في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأنه عندما تجد مثلا المدونة مكتوبة باللغة العربية في مناطق واسعة من المغرب ناطقة بالامازيغية فهي بذلك تغيب جزء كبير من هذا الوطن ولا تستحضر انتظاراته وحقوقه المطلوبة، وبالتالي يجب على الجميع أن يستحضر هذه الثقافة العريقة ويدافع عليها حتى تأخذ المكانة التي تستحقها.

وبماذا نفسر غياب اللغة الأمازيغية عن المنشورات والشعار الخاص بالإتحاد العمل النسائي؟

مع الأسف نحن لا نتوفر على إدارة مستقرة في مدينة معينة حتى نتمكن من العمل الجماعي لكي نناقش مثل هذه الأمور، تصور عضوات المكتب التنفيذي ينتمون لمدن مختلفة ك اكادير، مراكش، الدار البيضاء،وأنا كرئيسة أستقر بمدينة الدار البيضاء، والمقر المركزي يوجد بالرباط، وهذه القيادة ليس لها عمل مباشر في الإدارة، أستطيع أن أقل لكم بأن هذا خلل نحاول تجاوزه.

لكن هذا كله لا يبرر غياب اللغة الأمازيغية عن شعار منظمتكم ؟

فعلا نقر بهذا الخطاء وسنحاول أن تجاوزه في القريب، وسأعمل شخصيا كرئيسة للإتحاد العمل النسائي على تجاوزه في أقرب وقت، هذه مساءلة محتومة وغير قابل للنقاش، وأتمنى أن نلتقي في فرصة أخرى وسوف تجدون شعار المنظمة ومنشوراتنا باللغة الأمازيغية .

* حاورها ـ منتصر إتري

خديجة إيبوركي الفنانة التفراوتية الصاعدة

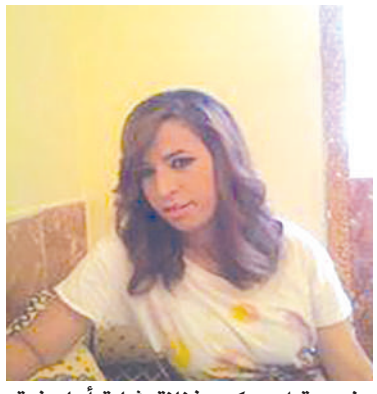

خديجة ايبوركي، فنانة شابة أمازيغية صاعدة، تنحدر من منطقة تافراوت، تشق طريقها بكل صعوبة، نظرا للوسط المحافظ الذي تعيش فيه، أصدرت أولى أغانيها بعنوان « Ah a tagmat » .

في لقائنا معها أكدت ان بداية مشوارها اعثرته عدة صعوبات، خصوصا من طرف عائلتها التي رفضت الأمر منذ البداية، كما انها لا يسمح لها بالخروج بمفردها خصوصا في فترات تسجيل اغانيها، مما حال دون تواجدها داخل الساحة، وأضافت ان والدها هو من وقف بجانبها ودعمها بعد أن رفضت والدتها ذلك في البداية، ولكن بفضل مجهوداتها، تقول، استطاعت أن تقنع والدتها برغبتها في الغناء وبأنها يجب أن تحترم قرارها.

وعن عدم بروزها في الساحة الفنية، تقول خديجة، ان المشكل بالأساس يعود إلى والدتها والتي ترفض أن تسافر وأن تحضر في الملتقيات والسهرات التي تستدعى إليها.

وأضافت ايبوركي، أنها من خلال أغانيها تعالج مواضيع اجتماعية بحيث تحاول ان تخاطب فئة واسعة من المجتمع، بالتطرق إلى المعاناة والظروف التي يعيشونها في حياتهم اليومية سواء كانت مادية أو معنوية، وقالت بأنها تغني على بعض تجاربها الحياتية فهي، حسب قولها، تحاول ان تتقاسم مع جمهورها كل شيئ مرا كان او حلوا.

وعن طموحها، قالت أنها تتمنى أن يتقبلها الجمهور وأن يتقبلو أغانيها وأن تكون عند حسن ظنهم، وصرحت أنها سجلت اغنية واحدة لحد الآن تحت عنوان «Ah a tagmat » وهي اغنية تتحدث عن الاخوة والصداقة، وتتمنى ان تنال رضى الجمهور والذي تتوسم فيه خيرا بدعمها معنويا حتى تصل إلى بر الأمان.

خواطر أمازيغية

جاري التاجر أو اليوم الوطني لمول لحانوت ؟

خديجة إيكن
ikankhadija@yahoo.fr

لم أكن لأكتب هذا الموضوع لو أني لم أستمع لنشرة أخبار الظهيرة لإذاعة الدارالبيضاء في أحد أيام مارس الماضي، الخبر مفاده تقليص نسبة ممثلي التجار الصغار في غرفة التجارة والصناعة بالدارالبيضاء٠وقد تساءل المهتمون عن أسباب هذا التقليص وإن كان ذلك تمهيدا لشئ ما لن يكون إيجابيا للتاجر الصغير. أتذكر كل ذاك الكفاح للتاجر الصغير الذي يبيع بالتقسيط في تجارة إسمها تجارة القرب، وهي التجارة التي تميل كفتها إلى الهاوية بضربات من حديد٠ لأعود بذاكرتي إلى الماضي القريب، حينما كنت في زيارة إلى فرنسا وهناك لاحت لي الحياة في الأحياء السكنية للمدن،حياة جامدة، ولا طفل في الشارع، ولا قطة، فبدا المكان كقطعة ميتة من فيلم للرعب يزيده جفاء وفتورا وموتا غياب التاجر في الحي السكني٠ كانت تلك أول ملاحظاتي وأنا أجوب أحياء مدن فرنسا الشمالية، وأسأل أصدقائي الفرنسيين « أليس لديكم حوانيت ولا بقالة» قالوا لي متأسفين « ليس سوى أوشان»، ويضيفون أن آخر حانوت بقالة في مدينتهم كانت لرجل عجوز قاوم لسنوات قبل أن يضطر لإغلاق حانوته أمام المنافسة الشرسة للمراكز التجارية الكبرى، ذاك القرش المفترس٠ إن الفرنسيين ليسوا سعداء بتدمير حوانيت أحيائهم السكنية، وهم يحلمون بعودتها، لهذا تأسست نوادي صغيرة في جنوب فرنسا ، تقف أمام المتاجر العملاقة وترفع شعار» جاري التاجر»، تبدو كلوحة من زمن قديم تدفع إلى الرثاء أكثر مما تدفع إلى الإحياء، لأن فعلا مات مول لحانوت في فرنسا، والبقال الصغير تم التخلص منه رويدا رويدا لتتشكل المراكزالعملاقة. مراكز تطوي الأرض طيا وتتكاثر كالفطريات السريعة التوالد في بلادنا٠

فهل بلادنا تسعى للتخلص من التاجر الصغير لصالح العمالقة الجدد٠ هل تريد أن تنهي من تواجد التاجر الصغير؟، تريد أن تحفر قبرا لمول لحانوت؟ تريد أن تقتل تجارة القرب؟٠ منذ ما لمسته من تجربة فرنسا في القتل البطئ لتجارة القرب وأنا أشعر ببريق المراكز العملاقة يضمحل في نفسي، حتى من الناحية النفسية فالفرنسيون يعانون من الصمت الرهيب لأحيائهم، حيث يعتبرونها مفتقدة للحياة، لأن كل ما يمنح الحياة قد تم دفنه، دفن الأطفال في مراكز خاصة ويندر رؤية طفل في الحي السكني يلعب ألعابا شعبية، دفن مول لحانوت، وصارت الجدران صامتة وكئيبة، وعليك أن تملك سيارة لتهرع إلى سوبرماركت لتشتري كل شئ، من حفاضة أطفال إلى زهورالبيت أوالمقبرة، من أصغر مسمار إلى قدر ضخم للولائم، ويقولون لك كل شئ موجود ولن تحتاج أن تبحث في أي مكان، لا تحتاج أن تعطي مالك لمول لحانوت، جارك التاجر القريب من بيتك. ولكن هل نحن فرنسا؟ وحيثما ذهبت فرنسا ذهبنا حتى إذا دخلوا جحر ضب دخلناه؟!!

قصة غير وردية

في الحقيقة،كانت القصة بين مول الحانوت والمخزن قصة غير وردية، ولا أعرف لماذا مول لحانوت بالذات،وأش حيت هو أمازيغي ، واش حيت عندو أنفة، وعزة نفسه تدفعه أن يعري على ساعديه ويستخدم عقله العصامي بلا دبلومات لكي يستخرج رزقه من تحت الصخر؟ داكشي علاش حكرات عليه الإدارة المخزنية، فسلطت عليه من لا ساعد له، ولا ذكاء له، إلا في ترهيب مول لحانوت، وكم عانى مول لحانوت في القرن الماضي، وكم سقطت كل سنوات الرصاص عليه،حتى كانت الزيارات المتكررة لمزاليط الإدارات حينها تثير الخوف والحذر من أن يؤكل مول لحانوت بالباطل أو تلصق به تهمة ما أنزل الله بها من سلطان، فقد عرفت تلك المرحلة شططا واسعا في أستعمال السلطة من طرف مراقبي الأسعار في حملات أقل ما يمكن تسميتها بالعنصرية، عانى منها مول لحانوت ومع هذا شمر وكافح وزيَّر السمطة ليبني بيتا في قريته البعيدة، وليذخل أبناءه المدرسة وليمنح حياة كريمة لأسرته، ولكن أيضا !

محطات نضالية

من أجل تنمية المناطق المنعزلة التي جاء منها مول لحانوت، صبر و تَسَقُّرَمَ في الكماليات لكي يبني بيتا في سوس التي فيها عائلته، ثم جاهد ماديا لتوفيرالشروط الضرورية للكفاح المسلح لجلاء الإستعمار، وهذا هو الجزء الذي يجهله الكثيرون، كونه منح حياة كريمة للوطن، لأنّ التاجر الصغير الذي يبيع بالتقسيط في دكاكين بين ربوع البلد وبين أحياء الدارالبيضاء على الخصوص، هذا التاجر الصغير أسس النواة الأولى للمقاومة وجيش التحرير، التاجر الصغير الأمازيغي أو الشلح مول لحانوت كما درج على تسميته، لم يقم فقط بتأسيس أولى المقاولات والوحدات الصناعية الكبرى في البلد، بل مول بدراهمه المعدودة يجمعها سنتيما سنتيما ليؤمن المقاومة وليصنع حرية الوطن٠

هذا العطاء لدرجة الإيثار، فيجوع نفسه لتتحرر الأرض، حقيقة حفظها التاريخ، ومن ناحية أخرى لم يجلس مول لحانوت مكتوف اليدين بل قام ليدافع عن حقه في الوجود الكريم، وفي ممارسةالتجارة التي تمنحه الكرامة لكن يبدو أن الحكومة لا يضرها آلاف المعطلين أمام البرلمان،ولا يهمها أن ينضاف إليهم مول لحانوت، لأن كل شئ في هذه الحكومة يدل على أنها لا تحب مول لحانوت، كما لم تحبه الإدارات السابقة، فسلطت عليه أنواعا من القرارات, فعلا كاين شي مشكل مع مول لحانوت. أمام كثير من ظلم الإدارة المخزنية، قام مول لحانوت بتأسيس النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين، وكان مول لحانوت مولاي عبدالله مستغفر من بين مؤسسيها للدفاع عن مصالح التجار الصغار، وإليه يرجع الفضل في نجاح أنتفاضة 1980، والتي عرفت إضرابا أقفل فيه كل التجار الصغار حوانيتهم في كل البلاد، وتم أعتقال زعيم النقابة ليعيش سجنا مأساويا ويموت بعد أيام قليلة من خروجه من السجن٠ واليوم بعد كل تلك المعاناة لم يتغير شيئا من وضعية التاجر الصغير، فهو محروم من التغطية الصحية ومن التقاعد، وكان ضحية كذبة كبيرة إسمها صندوق الضمان الحرفي، الذي أحدثته وزارة التجارة والصناعة سنة1996، وقد أنخرط العديد من التجار والحرفيين في هذا الصندوق، ودفعوا أقساط التأمين لسنوات قبل أن يفاجئوا بتجميد المشروع!!، فضاعت حقوق التجارالصغاردون حسيب ولا رقيب٠ ثم تأتي منع ممثلي الجمعيات المهنية من حضور أشغال المناظرة الوطنية للجبايات المحلية٠ وتشجيع « الفراشة» ذاك القطاع غير المهيكل والذي ترمي الحكومة الحالية لدعمه من خلال مشروع « المقاول الذاتي» والذي يتضمن امتيازات مستثنى منهاآلتاجرالصغير٠ النمو السريع للمراكز التجارية الكبرى، وغض البصر عن أستفحال القطاع غير المهيكل « الفراشة»وأمام أحاديث عن تأسيس مراكز تجارية صغيرة متفرعة عن المراكز العملاقة لتسيطر على الأحياء السكنية في محاصرة فظة لمول لحانوت. يشعر مول لحانوت بأن حكومة بلده لاتخدم بتاتا مصلحته٠٠

هذه المراحل من البذل والعطاء لبناء أسرةتكدح ولا تتسول، ولبناء أمجاد الإستقلال، ومراحل من المعاناة لحد الإستشهاد ومرارةالسجون، ثم محطات نضالية لم تتوقف ، وبرامج تبدو من سماتها أنهاحالفة على مول لحانوت، أليس يستحق اليوم الوطني للتاجر الصغير٠ وأنا أتساءل لم كل الحكومات المتعاقبة كانت لها حصتها القاسية مع مول لحانوت ياكما حيت مادوقهمش ملين كانو صغار من الفنيد لى عندو فلحانوت؟

الصحافة الأمازيغية المكتوبة في المغرب بين النشأة والتطور

إصدار جديد للباحث المغربي التجاني بولعوالي

صدرت عن منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الرباط دراسة أكاديمية جديدة للباحث والمفكر المغربي المتخصص في قضايا الإسلام والغرب والأمازيغية، وأستاذ الإسلاميات واللغة العربية في بلجيكا التجاني بولعوالي، وهي تحمل عنوان: الصحافة الأمازيغية المكتوبة في المغرب بين النشأة والتطور. وقد جاء على غلاف الكتاب أن اليقظة الفكرية الأمازيغية ولجت مرحلة جديدة، وهي المرحلة العلمية التأصيلية، التي حظيت فيها العديد من المعارف الأمازيغية بالتناول العلمي، غير أنه ثمة معارف أخرى ظلت مغيبة، ليس لأنها أقصيت، وإنما لأنها لم يأت عليها الدور بعد، إما لأنها ليس عليها طلب معين في الظرف الحالي، وإما لأنها حديثة الظهور في المشهد الثقافي الأمازيغي. ويعتبر الإعلام بمختلف مكوناته وتجلياته، من صحافة وإعلان ونشر ووسائط مرئية ومسموعة ورقمية من بين الحقول المعرفية التي لم تنل حظا وافرا من التأصيل العلمي، حتى أنه تكاد تنعدم الكتابات الصحافية العادية حول هذا الإعلام، فما بالك والدراسات أو البحوث العلمية المتخصصة، التي وإن وجدت فإنها مقبورة في المكتبات الجامعية والخاصة!

في خضم هذه الوضعية التي يمر بها الإعلام الأمازيغي بوجه عام، تولدت لدى الباحث رغبة أكيدة تحثها مختلف البواعث الذاتية والموضوعية على تأليف هذه الدراسة الأكاديمية، التي تقدم تشخيصا ممكنا وتقريبيا لتاريخ الصحافة الأمازيغية المكتوبة، منذ نشأتها المبكرة في أحضان العمل الجمعوي الأمازيغي، ثم عبر تطورها إلى أشكال صحافية «فردية» أو «حزبية» أو «مقاولة إعلامية». وهي تتوزع عبر شقين: أولهما نظري ينكب على مختلف قضايا الصحافة الأمازيغية التاريخية واللغوية والمعجمية والفكرية، وثانيهما تطبيقي يحاول ترجمة ما تقرر نظريا من خلاصات ورؤى وأفكار من خلال التطبيق على نماذج حية من جرائد أمازيغية مكتوبة، كتسافوت وتاويزا وأكراو وأمازيغ والعالم الأمازيغي.

ويشكل هذا الكتاب أول دراسة علمية اشتغلت على موضوع الصحافة الأمازيغية المكتوبة في المغرب، ألفها الباحث بطلب من جامعة لاهاي العالمية للصحافة والإعلام في هولندا، التي كانت قد طرحت منذ 2007 مشروع ماستر الإعلام والصحافة الأمازيغية، وقد تفضل البروفسور جمال مصطفى السامرائي بالإشراف عليها، ثم قدمت بعد ذلك للتحكيم العلمي لدى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي ثمن هذا الجهد الأكاديمي المتميز، ووافق على إدراجها ضمن منشوراته العلمية. وقد تضمن الكتاب أكثر من 220 صفحة من الحجم الكبير، توزعته ثلاثة أبواب مقسمة بإحكام إلى فصول ومباحث متنوعة.

تمت عنونة الباب الأول بـ: الصحافة الأمازيغية المكتوبة؛ قراءة مصطلحية، وهو يتألف من ثلاثة فصول، جُزِّيء كل واحد منها إلى ثلاثة مباحث، خُصص الفصل الأول لتحديد مصطلحي الصحافة والجريدة لغة واصطلاحا. أما الفصل الثاني فقد تناول الصحافة المغربية المكتوبة وموقعها من الصحافة العربية عامة، ثم أهم أطوار تلك الصحافة، ليخلص في آخر المطاف إلى أنها تتمتع بالاستقلالية عن الصحافة العربية المكتوبة، في حين اهتم الفصل الثالث بالصحافة الأمازيغية المكتوبة، فتعرض إلى مصطلحها وبدايتها الفعلية ثم أهم المراحل التاريخية التي قطعتها.

أما الباب الثاني فقد وُسم بـالصحافة الأمازيغية المكتوبة؛ من تشخيص الكائن إلى استشراف الممكن، وهو أيضا يتكون من ثلاثة فصول، غير أن كل فصل منه يتضمن مبحثين. تطرق الفصل الأول إلى الأسباب التي كانت وراء غياب الصحافة الأمازيغية المكتوبة، التي لم تظهر إلى الوجود إلا بعد مرور حوالي قرنين على ظهور الصحافة المغربية المكتوبة، ليعرّج على واقع هذه الصحافة ناسخا صورة تقريبية لحاضرها. أما الفصل الثاني فقد تناول إشكالية اللغة والحرف في الصحافة الأمازيغية المكتوبة، التي تنفرد باعتمادها ثلاث لغات في خطابها الإعلامي، وهي الأمازيغية والعربية والفرنسية، ليخلص الباحث في المبحث الثاني إلى أن هذه الصحافة ذات طبيعة أمازيغية لكنها تتحدث بلسان غير أمازيغي! في حين خُصص الفصل الثالث لأهم المكتسبات التي حققتها الصحافة الأمازيغية، دون أن يصرف النظر عن التحديات، التي تقف حجر عثرة في تقدم هذه الصحافة وتطورها.

أما الباب الثالث فقد عقد بمجمله للتطبيق على نماذج من الجرائد الأمازيغية المكتوبة، وهو يحمل عنوان: تطبيقات على نماذج من الصحافة الأمازيغية المكتوبة، وتجدر الإشارة إلى أنه يشغل أكثر من نصف مساحة الدراسة، وقد تناول الباحث عبر فصوله الأربعة، التي يتضمن كل واحد منها ثلاثة مباحث، أربعة نماذج من الصحافة الأمازيغية المكتوبة، حيث تم في المبحث الأول التعريف بالجريدة المتناولة، ثم خُصص المبحث الثاني لشكلها والثالث لمحتواها، ويمثل كل أنموذج على حدة طورا من أطوار الصحافة الأمازيغية المكتوبة، وهي على التوالي: الصحافة الجمعوية من خلال جريدة تاسافوت، والصحافة الفردية من خلال جريدة تاويزا، والصحافة الحزبية من خلال جريدة أكراو أمازيغ، وصحافة المقاولة من خلال جريدة العالم الأمازيغي. وقد خُتم كل فصل بملحق يتضمن الصفحات الأولى من نماذج الجرائد المدروسة، إضافة إلى مواد أخرى اقتضتها الدراسة في شقها التطبيقي.

وللاشارة فالتجاني بولعوالي، باحث ومفكر مغربي متخصص في قضايا الإسلام والغرب والأمازيغية، أستاذ الإسلاميات واللغة العربية، صدرت له مجموعة من المؤلفات منها: المسلمون في الغرب (القاهرة، 2006)، الإسلام والأمازيغية (أفريقيا الشرق، 2008)، صورة الإسلام في المقاربة الأكاديمية الأوروبية (دبي، 2013)، راهن الأمازيغية (أفريقيا الشرق، 2014).

مهرجان الفنون والإبداعات الجبلية في نسخته الثالثة بمدينة خنيفرة

نظمت جمعية سكان جبال العالم فرع خنيفرة، المهرجان الدولي الثالث للفنون والإبداعات الجبلية تحت شعار: «المرأة الجبلية: تعدد الوظائف ونضال مستمر»، من 05 إلى 11 يونيو 2015 بساحة المسيرة الخضراء (أزلو) بخنيفرة، بشراكة مع جامعة السلطان مولاي سليمان والجمعية الجهوية للتراث والتنمية ومختبر البحث في التاريخ والتراث والثقافة والتنمية الجهوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، والمديرية الجهوية للثقافة (تادلة أزيلال) ومجلس جهة مكناس تافيلالت والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي والمجلس البلدي لخنيفرة وغرفة الصناعة التقليدية لخنيفرة- ميدلت، بتنسيق مع الطلبة الباحثين بمركز دكتوراه التاريخ والتراث وطلبة ماستر المجال والتراث والتنمية الجهوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

تروم هذه التظاهرة الفنية، التعريف بالتراث المغنى والبحث في خباياه التاريخية والاجتماعية والنفسية...، وبالتالي تثمينه ونفض الغبار عليه وربطه بالتنمية المحلية.

وشاركت في هذا المهرجان فرق فنية وغنائية محلية ووطنية ودولية كفن التبوريدة وأحيدوس بوغانيم، الطقطوقة الجبلية، إمديازن، عبيدات الرمى...، وبالموازاة مع ذلك، نظمت غرفة الصناعة التقليدية لإقليمي خنيفرة وميدلت، معرضها الجهوي التاسع للصناعة التقليدية والذي احتضنه فضاء ساحة أزلو.

وأوضح بلاغ للجمعية أن المعرض الجهوي للصناعة التقليدية أقيم بمشاركة أزيد من 70 صانعا تقليديا من مختلف مناطق المغرب، فضلا عن فرق للتبوريدة التقليدية وفرق أجنبية من السنغال والفيليبين والكونغو برازافيل «تغني الميدان الثقافي الوطني وتخلق نقطا للتلاقي والتبادل ومقارنة التطور الفني المحلي بنظيره في الثقافات الدولية الأخرى».

كما شاركت في هذه الدورة من المغرب فرق تيغسالين للتبوريدة التقليدية، وفن المايا، والركادة من الجهة الشرقية، وآيت واراين لفن أحيدوس من منطقة تازة، وآيت احديدو لفن أحيدوس، واعبيدات الرما، والدقة المراكشية، والطقطوقة الجبلية، وكناوة، وإيمازيغن لفن أحيدوس، وعائشة مايا، وإيزوكاغن لفن أحيدوس من منطقة كيكو، والفنانين الأمازيغي سعيد أقشمير، ومصطفى أوسيبو، ولوسير والشيخ حمو، وأسيد وايور لفن أحيدوس، وأم تفاق لفن أحيدوس، وأطفال الغيوان، علاوة على ثنائي فكاهي من بني ملال وغيرها.

ومن خارج المغرب شاركت فرق «ليزيروندين دي سينغال» (السنغال)، وأودت ميكرا (الفيليبين)، وقطن إفريقيا الدولي، ومجموعة من الكونغو برازافيل.

وأشار بلاغ ذات الجمعية إلى أن هذه الدورة من المهرجان، حضرتها شخصيات وطنية ودولية وديبلوماسية، وعرفت أيضا تنظيم الدورة التكوينية الثانية لفائدة الشعراء الأمازيغ، وحفل تكريمي لعدد من الفاعلين الوطنيين من مبدعين وفنانين وصناع تقليديين على المستويات الإقليمية والجهوية والوطنية.

* المصدر: مواقع محلية

مجموعة إمديازن إمنتانوت تتميز بالبيضاء

تحقق اللقاء أخيرا بين مجموعة إمديازن إمنتانوت وجمهور سيدي مومن حي الأزهر يوم الخامس من يونيو 2015، من خلال فعاليات مهرجان إبتسامة بالبيضاء في دورته الرابعة والتي حققت نجاحا منقطع النظير. كما أعرب مدير المهرجان السيد عبد الوهاب خلاد عن إعجابه الكبير بأداء المجموعة ونعته بالراقي والمتميز.. حيث تفاعل الجمهور البيضاوي بشكل جلي مع أغاني إمديازن المستوحاة من قلب التراث الأمازيغي الأصيل والممزوجة بعبق فن الروايس العظماء وبلمسات إبداعية سامية من إنتاج الفنانين الإخوة " ثلاثي الحنصالي " ريحس جميل مرهف على منصة المهرجان، وهي معزوفات شكلت أطيافا من الموسيقى العذبة التي يعشقها الجميع صغارا وكبارا..

فكانت أغنية "وايبه" الشهيرة عروس الليلة البيضاوية، تناغم معها الحاضرون بشتى انتماءاتهم وميولاتهم وأجناسهم، وهذا الالتحام والتلائم والوئام هو الورقة الرابحة التي لطالما راهنت عليها مجموعة إمديازن إمنتانوت منذ نشأتها ذات صيف من سنة 1987.. ولازالت الحكاية مستمرة.

للتواصل مع مجموعة إمديازن:

0602050171-0691430063-0668515915

Amdiaz77@hotmail.com- https://www.facebook.com/jamal.amdiaz

أحمد أشنكلي "رويشة ن سوس"

إنسان هادئ، متواضع، استطاع أن يصنع نجوميته من خلال صوته المميز وموهبته العالية التي جمعت بين إيقاعات الأطلس و كلمات سوس الرائعة. أحمد أشنكلي "رويشة ن سوس" من مواليد ميراللفت سنة 1966 ,أصدر أول ألبوم له تحت عنوان " تديت اوا تديت" و الذي يعتبر الفريد من نوعه حيث المزج بين أقاعات الأطلس و كلمات سوسية. ف" تديت اوا تديت" أغنية أهداها رويشة لروح الفنان الكبير المرحوم محمد الرويشة كما جاء في قوله " هذا الفنان الذي كنت أعتبره صديقي و أخي و أستاذي استفدت منه كثيرا و الذي أكن له كل الاحترام والتقدير حتى بعد وفاته"، و تضمن الالبوم مواضيع أجتماعية و فنية. ويطمح الفنان إلى اكتساب ثقة جمهوره كما قال " أتمنى في المستقبل أن أرى نفسي مواصلاً لمشواري الفني وأن أكسب و مجموعتي شهرة واسعة، و أن أكسب ثقة الجمهور المغربي من طنجة إلى الكويرة"، و للاشارة فإن الالبوم متوفر حاليا بالأسواق.

* ميراللفت : ابراهيم المقدم مراسل صحافي

اسدال الستار حول فعاليات المهرجان الأمازيغي الدولي للفن والتراث بالريف

أسدل الستار مساء يوم الأحد 17 ماي 2015 عن فعاليات النسخة الثالثة من المهرجان الامازيغي الدولي للفن والتراث بالريف، المنظم من طرف جمعية ريف القرن الواحد والعشرون تحت شعار: التنزيل الدستوري للامازيغية بين الاشكال القانوني والخلفيات الأديولوجية، وذلك بشراكة مع كل من مجلس جهة تازة الحسيمة تاونات ووزارة الشباب والرياضة وبدعم من المجلس البلدي للحسيمة وبتنسيق مع جمعية "تفسوين" للمسرح الأمازيغي، وذلك طيلة ثلاثة أيام، بأمسية فنية شيّقة قام بتنشيط فقراتها مجموعة من الفرق الفنية المحلية والدولية بساحة محمد السادس بالحسيمة.

الأمسية ابتدأت على الساعة الخامسة والنصف مساء بوصلات غنائية فولكلورية لفرقة «ثاروا ن الشيخ عيسى»، التي أتحفت الجمهور الغفير الحاضر بفقرات غنائية ممتعة سافر مع كلماتها الجمهور إلى الزمن الجميل للأغنية الأمازيغية، كما شاركت أيضا في تنشيط الأمسية جمعية النادي الملكي للتكواندو بالحسيمة تحت قيادة المدرب مصطفى البضموصي، بعروض رياضية في مختلف فنون الحرب، أبهرت الوافدين على عين المكان.

بعد ذلك كان موعد الجمهور الغفير مع فرقةVATRA الألبانية، مفاجأة المهرجان التي كانت بمثابة قيمة مضافة للدورة حيث قدمت رقصات مرفوقة بمقاطع موسيقية لها كثير من القواسم المشتركة مع نظيرتها الأمازيغية، نالت استحسان الحاضرات والحاضرين وأبانت على مستوى فني راق باحتكاكه مع الفن الأمازيغي شكل تمازجا وانصهارا ثقافيا أساسه الحوار والتضامن والتعايش.

كما شهدت الأمسية عينها التي حضرها جل المشاركين في المهرجان وكذا بعض الفعاليات الجمعوية والسياسية بالمدينة، مشاركة الفنانة الصاعدة لينا شريف مع مجموعتها «أزير» بمقاطع شعرية أمازيغية «إزران» بنفس الأداء الذي كانت تقوم به نساء الريف للأغاني الأصيلة في الأعراس وحفلات ثويزا والمناسبات المختلفة.

كما كان لكل زوار ساحة محمد السادس موعدا مع مختلف الأروقة لمعارض منتوجات الصناعة التقليدية لإضفاء رونق خاص على حفل الإختتام الذي شهد حضور جمهور غفير غصّت به جنبات الساحة المركزية لمدينة الحسيمة.

وفي الختام تم الإحتفاء بالمشاركين في هذا المهرجان والمساهمين في إنجاح هذه التجربة المتفردة بمنحهم دروع المهرجان وشهادات تقديرية.

تجدر الإشارة إلى أنه في صبيحة اليوم ذاته شهد برنامج المهرجان تنظيم رحلة ميدانية إلى قصبة سنادة، بتنسيق مع جمعية الأمل للتنمية النسائية بني يطفت.

تعتبر القصبة من بين المعالم التاريخية التي شيدها السعديون لمواجهة الإستعمار الإسباني وفي عهد السلطان مولاي إسماعيل تم ترميمها وإقامة حامية عسكرية بها. أنشئت خصيصا للمساهمة في ردع الأطماع الإستعمارية بالريف وأصبحت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أهم مراكز الحاميات المخزنية في منطقة الحسيمة، التي لا زالت أطلالها مشيدة إلى وقتنا الحاضر.

وبالموازاة مع الخرجة الميدانية إلى قصبة سنادة تم تنظيم صبحية لفائدة الأطفال بقاعة العروض بدار الثقافة بالحسيمة، وقد تميزت الصبحية التربوية التي عرفت حضور أطفال الأقسام الدراسية التابعة للمؤسسات التعليمية بالحسيمة وأولياء أمورهم بتقديم برنامج حافل يضم كوكتيلا متنوعا من الأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية كالأناشيد والعروض البهلوانية واللوحات التعبيرية، وسط أجواء بهيجة.

BMCE_ANP_CRC_25x36cm_VF-HD.pdf 1 22/05/2015 17:09